نعوم تشومسكي

الربح على حساب الناس

ترجمة: آلاء النحلاوي



تساؤلات | منشورات تكوين
TAKWEEN PUBLISHING



#928

الربح على حساب الناس



الكاتب: نعوم تشومسكي

عنوان الكتاب: الربح على حساب الناس

ترجمة: آلاء النحلاوي

عنوان باللغة الأصلية: **Profit over people**

الكاتب: **Noam Chomsky**

تصميم الغلاف: يوسف العبدالله

تنضيد داخلي: سعيد البقاعي

ر.د.م.ك: 978-9921-723-93-9

الطبعة الأولى - أغسطس/ آب - 2021

2000 نسخة



الكويت - الشويخ الصناعية الجديدة

تلفون: 40 04 81 98 965 +

بغداد - شارع المتنبي، بناية الكاهجي

تلفون: 60 58 00 11 78 964 +

takween.publishing@gmail.com — takweenkw

takween_publishing — TakweenPH

www.takweenkw.com

نعوم تشومسكي

الربح على حساب الناس

ترجمة

آلاء النحلاوي





المحتويات

مقدمة



بقلم، روبرت و. ماكتشزني

تعد النيوليبراليةُ النموذجَ السياسي الاقتصادي المميز لملامح عصرنا، وهي تشير إلى السياسات والعمليات التي يُسمح بموجبها لقلّة نسبيًا من أصحاب المصالح الخاصة بالسيطرة على أكبر قدرٍ ممكن من الحياة الاجتماعية من أجل تحقيق أكبر قدرٍ من الربح الشخصي. ارتبطت النيوليبرالية في البداية بريغان وثاتشر، ومثلت في العقدين الماضيين التوجه السياسي الاقتصادي المهيمن عالميًا، الذي تبنته أحزاب الوسط السياسية وكثير من أحزاب اليسار التقليدي، وكذلك أحزاب اليمين. تمثل هذه الأحزاب والسياسات التي تسنها، المصالحَ المباشرة لمستثمرين فاحشي الثراء وأقلِ من ألف شركةٍ عملاقة.

إن مصطلح النيوليبرالية غير معروفٍ أو مستخدمٍ إلى حد كبير لدى عامة الناس -باستثناء بعض الأكاديميين وشخصياتٍ من مجتمع الأعمال- لاسيما في الولايات المتحدة، التي تُرسم فيها

للمبادرات النيوليبرالية صورةٌ مغايرة، بأنها سياسات السوق الحر التي تشجع المشاريع الخاصة واختيار المستهلك، وتكافئ المسؤولية الفردية والمبادرات الريادية، وتضعف السطوة العقيمة للحكومة العاجزة والبيروقراطية والطفيلية، التي لا يمكن أن تفعل خيرًا أبدًا ولو توفرت لديها النية الحسنة، وهو أمر نادر الحدوث. أدت الجهود المبذولة في حملات العلاقات العامة الممولة من قبل الشركات طوال جيل من الزمن، إلى إضفاء هالة شبه قدسية على تلك المصطلحات والأفكار، فصارت مزاعمها بالنتيجة نادرًا ما تحتاج إلى برهان، ويستشهَد بها لتبرير أي شيء ابتداء بخفض الضرائب على الأغنياء وإلغاء قوانين حماية البيئة، وصولًا إلى تقويض برامج التعليم الحكومي والرعاية الاجتماعية. في الواقع، أي نشاط قد يتعارض مع هيمنة الشركات على المجتمع يصبح موضع شبهة تلقائيًا، لأنه سيتعارض مع طرائق عمل السوق الحر، الذي يقدَّم بوصفه الموزع الوحيد المنطقي والعادل والديمقراطي للسلع والخدمات. يبدو دعاة النيوليبرالية بفصاحتهم كما لو أنهم يقدمون خدمة جليلة للفقراء، وللبيئة، والآخرين، بتنفيذ سياسات تصب في مصلحة الأقلية الثرية.

تتشابه العواقب الاقتصادية لهذه السياسات في كل مكان تقريبًا، وهي تطابق التوقعات تمامًا: ازديادٌ هائل في التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وارتفاعٌ ملحوظ في شدة الحرمان الذي تعاني منه الأمم والشعوب الأفقر في العالم، بالإضافة إلى كوارث بيئية عالمية، واقتصادٍ عالمي غير مستقر، وتضخمٍ غير مسبوق في الأرباح

للأغنياء. عندما يواجَه المدافعون عن النظام النيوليبرالي بهذه الحقائق، يزعمون أن مكاسب الحياة الرغيدة لا بد أن تعمّ وتشمل عامة الناس -شرط عدم التعرض للسياسات النيوليبرالية التي فاقمت من هذه المشكلات!

في نهاية المطاف، لا يقدم النيوليبراليون، ولا يستطيعون أن يقدموا أي دليل ملموس دفاعًا عن العالم الذي يبنونه. بل على العكس من ذلك، فإنهم يقدمون، لا بل يطالبون، بالإيمان الأعمى بمعصومية السوق المحرر من الضوابط التنظيمية، وهو إيمانٌ يستند إلى نظريات من القرن التاسع عشر لا تمت للواقع بصلة. إلا أن الورقة الأخيرة الرابحة بيد المدافعين عن النيوليبرالية هي عدم وجود بديل لها، فهم يؤكدون أن المجتمعات الشيوعية والديمقراطيات الاجتماعية، وحتى دول الرفاهية الاجتماعية المعتدلة كالولايات المتحدة، قد فشلت جميعًا، وأن مواطنيها رضوا بالنيوليبرالية بوصفها النهج الوحيد القابل للتطبيق. وقد يكون نهجًا يشوبه النقص، إلا أنه النظام الاقتصادي الوحيد الممكن.

في وقت سابق من القرن العشرين وصف بعض النقاد الفاشيةَ[1] بأنها «رأسماليةٌ منزوعة القفاز»، بمعنى أن الفاشية كانت

(١) الفاشية: نظام سياسي، قُلد عدة مرات لاحقًا، أسسه موسوليني في إيطاليا من عام ١٩١٩ إلى ١٩٢٢، وقام على أساس إضفاء قيمة كبيرة جدًا على الدولة التي تشكل كليّة الحياة الوطنية: الاقتصادية والسياسية (دكتاتورية الحزب الواحد) والاجتماعية-المهنية، إلخ. في العصر الحديث، غالبًا ما تستعمل كلمة فاشية بشكل مفرط لوصف السياسة أو الطرق المدانة، دون أن يشكل الأمر بنفس المقدار عودة للمفهوم الموسوليني للفاشية.

رأسمالية صرفة، دون حقوقٍ ومنظمات ديمقراطية. في الواقع، نحن نعلم أن الفاشية أشد تعقيدًا من ذلك بكثير. بالمقابل فإن النيوليبرالية هي بالفعل «رأسمالية منزوعة القفاز». إنها تمثل عصرًا ازدادت فيه قوى الشركات شدةً وعدوانية، وباتت تواجه قدرًا من المقاومة المنظمة أقل من أي وقت مضى، وهي تحاول في هذا المناخ السياسي تقنين سلطتها السياسية على كل جبهة ممكنة، فتزيد بالتالي من صعوبة تحدي الشركات، وتجعل من شبه المستحيل على القوى الديمقراطية -غير المرتبطة بالسوق وغير التجارية- أن تكون موجودة أصلًا.

إننا نرى جليًا في تضييق النيوليبرالية الخناقَ على القوى غير المرتبطة بالسوق، أنها تعمل لا كنظامٍ اقتصادي فحسب، بل كنظامٍ سياسي وثقافي أيضًا. وهنا تبدو الفوارق بارزةً بينها وبين الفاشية، التي تزدري الديمقراطية الرسمية، والحركات الشعبية الحاشدة القائمة على العرقية والقومية، بينما يكون المناخ مثاليًا لعمل النيوليبرالية في ظل ديمقراطيةٍ انتخابية رسمية، ذلك على أن يُصرَف الشعب عن المعلومات والوسائل والمنابر العامة، اللازمة من أجل تحقيق مشاركةٍ فاعلة في صنع القرار. كتب رائدُ النيوليبرالية ميلتون فريدمان في كتابه «الرأسمالية والحرية»: لأن تحقيق الربح هو جوهر الديمقراطية، أيّ حكومة تنتهج سياساتٍ معادية للسوق تكون حكومة معاديةً للديمقراطية، مهما كانت تتمتع بدعم شعبي واعٍ. لذلك من الأفضل تقليص دور الحكومات ليصبح مقتصرًا على حماية الملكية الخاصة وإنفاذ

العقود، وتقييد النقاش السياسي بالقضايا الصغرى. (أما المسائل الحقيقية المتعلقة بإنتاج وتوزيع الموارد، والتنظيم الاجتماعي، فيجب أن تحددها قوى السوق).

لم ير دعاة النيوليبرالية من أمثال فريدمان، المتسلحون بهذا الفهم المغلوط للديمقراطية، أي حرجٍ في الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة ألليندي التشيلية المنتخبة ديمقراطيًا عام ١٩٧٣، ذلك لأن ألليندي كان يعمل على الحدّ من سيطرة الشركات على المجتمع التشيليّ. وبعد خمسة عشر عامًا من حكم ديكتاتوري غلبت عليه الوحشية والعنف -باسم السوق الحر الديمقراطي- استعيدت الديمقراطية الرسمية عام ١٩٨٩، وأقر دستورٌ يجعل من الصعب، وربما من المستحيل، على المواطنين تحدي هيمنة الشركات والسلطة العسكرية على المجتمع التشيلي. تلك هي الديمقراطية النيوليبرالية باختصار: نقاشات تافهة حول قضايا ثانوية بين أحزاب تتبع أساسًا سياساتٍ متماثلة مؤيدة للشركات، بغض النظر عن الاختلافات الشكلية ومناظرات الحملات الانتخابية. فالديمقراطية مقبولة ما دامت السيطرةُ على الشركات خارجَ نطاق التداول والتغيير الشعبيّين، أي، ما دامت غير ديمقراطية.

هكذا فإن للنظام النيوليبرالي ناتجًا مهمًا وضروريًا: مواطنين مبعدين عن العمل السياسي، يتميزون باللامبالاة والسخرية المتشائمة. إذا كانت الديمقراطية الانتخابية تملك تأثيرًا ضئيلًا على الحياة الاجتماعية، فمن غير المنطقي أن يكرس لها الناس كثيرَ اهتمام؛ في الولايات المتحدة التي تعد أرضًا خصبة للديمقراطية النيوليبرالية،

شهدت نسبة مشاركة الناخبين في انتخابات الكونغرس عام ١٩٩٨ انخفاضًا قياسيًا، حيث بالكاد تجاوز عدد من أدلوا بأصواتهم ثلث مجموع الناخبين المؤهلين. ورغم أن انخفاض نسبة مشاركة الناخبين يثير أحيانًا قلق الأحزاب القوية كالحزب الديمقراطي، الذي يجتذب أصوات المحرومين، إلا أنه يلقى عادةً قبولًا وتشجيعًا لدى أصحاب السلطة بوصفه أمرًا جيدًا، لأن غير المنتخبين هم إلى حد كبير من أوساط الفقراء وأبناء الطبقة العاملة. أما السياسات التي قد تزيد اهتمام الناخبين ونسبة مشاركتهم بشكل سريع، فتُحبَط حتى قبل أن تصل إلى الحياة العامة. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، رفض الحزبان الرئيسيان الخاضعان لسيطرة قطاع الأعمال، وبدعمٍ من مجتمع الشركات، إصلاح قوانين تجعل من شبه المستحيل تشكيلَ أحزاب سياسية جديدة (قد تجتذب أصحاب المصالح من خارج قطاع الأعمال)، والسماح لها بأن تكون قوة فاعلة. وبالرغم من الامتعاض الكبير الملاحظ دائمًا تجاه الجمهوريين والديمقراطيين، فإن السياسة الانتخابية هي إحدى المجالات التي لا معنى فيها لمفاهيم المنافسة وحرية الاختيار. إن مستوى النقاش والاختيار في الانتخابات النيوليبرالية عادةً، في بعض جوانبه، أقربُ إلى نظيره في الدول الشيوعية التي يحكمها حزب واحد، منه إلى ذلك الموجود في ديمقراطية حقيقية.

لكن ذلك بالكاد يبين ما للنيوليبرالية من تداعيات وخيمة على الثقافة السياسية المدنيّة. فمن جهة يؤدي التفاوت الاجتماعي الناتج عن السياسات النيوليبرالية إلى تقويض أي جهد يهدف إلى تحقيق

المساواة القانونية اللازمة لإضفاء المصداقية على الديمقراطية. تملك الشركاتُ الكبيرة المواردَ اللازمة للتأثير على وسائل الإعلام وتعطيل العملية السياسية، وهي تستخدمها لتنفيذ تلك الأهداف. في السياسة الانتخابية الأميركية مثلًا، يعد الربع الأغنى من واحد بالمئة من الأميركيين مسؤولًا عن ٨٠ بالمئة من مجموع التبرعات السياسية الفردية، وتتفوق الشركات على الطبقة العاملة في الإنفاق بنسبة ١٠ إلى ١. كل هذا منطقي في ظل النيوليبرالية، حيث تعكس الانتخابات مبادئ السوق، وتعد التبرعات بمثابة استثمارات. بالنتيجة فإنها تعزز غربة السياسة الانتخابية عن معظم الناس، وتضمن استمرار حكم الشركات بلا منازع.

من جهة أخرى، تتطلب الديمقراطية، لضمان فاعليتها، أن يشعر الناس بصلة مع إخوتهم المواطنين، وأن تتجلى هذه الصلة من خلال مجموعة من المؤسسات والمنظمات غير المرتبطة بالسوق. إن الثقافة السياسية المزدهرة تحتاج إلى وجود جمعيات أهلية، ومكتبات، ومدارس عامة، ومنظمات تابعة للأحياء، وجمعيات تعاونية، وملتقيات عامة، وجمعيات تطوعية، ونقابات مهنية، كي تؤمن للمواطنين سبلًا للاجتماع والتواصل والتفاعل مع إخوتهم المواطنين. لكن النيوليبرالية، بمفهومها القائل إن السوق «فوق الجميع»، تتخذ هذا القطاع هدفًا رئيسيًا لها. فعوضًا عن المواطنين، تصنع المستهلكين، وبدل المجتمعات، تقيم مراكز التسوق. فتكون محصلة ذلك عبارة عن مجتمع مفكك، مكون من مواطنين لامبالين يشعرون بالإحباط والعجز الاجتماعي.

النيوليبرالية هي باختصار العدو الأول والمباشر للديمقراطية التشاركية الحقيقية، لا في الولايات المتحدة فحسب، بل في العالم أجمع، وستظل كذلك في المستقبل القريب.

من اللائق أن يكون نعوم تشومسكي المفكرَ الرائد في العالم اليوم في المعركة من أجل الديمقراطية وضد النيوليبرالية. كان تشومسكي في ستينات القرن العشرين ناقدًا أميركيًا بارزًا لحرب فيتنام، وقد أصبح، على نحو أعمّ، المحلل الأشد صرامة لأساليب السياسات الخارجية للولايات المتحدة في تقويض الديمقراطية، وسحق حقوق الإنسان، وتعزيز مصالح الأقلية الثرية. في سبعينات القرن العشرين بدأ نعوم تشومسكي مع شريكه في التأليف إدوارد س. هيرمان، بإجراء بحث حول كيفية خدمة وسائل الإعلام الإخبارية الأميركية مصالح النخبة، وإضعافها قدرة المواطنين على التحكم بحياتهم بصورة ديمقراطية. ويظل كتابهما الذي صدر عام ١٩٨٨ بعنوان «صناعة القبول»، نقطة البداية لأي تحقيق جادّ حول أداء وسائل الإعلام الإخبارية.

طوال تلك السنوات كان تشومسكي، الذي يمكن وصفه باللاسلطويّ[1]، أو بدقة أكبر، الاشتراكيّ التحرريّ، خصماً ديمقراطيًا

(١) اللاسلطوية أو الفوضوية: عقيدة تسلّم بأن الحكومات وكل أشكال السلطة تفرض اصطناعيًا، وبدون ضرورة حقيقية، على المجتمعات الإنسانية التي يكون باستطاعتها ويقع عليها تنظيم نفسها دون اللجوء إلى أي جهاز إكراهي مهما كان. وتتنوع تيارات اللاسلطوية في ثلاث فئات: الفوضوية التي تنادي بالفردانية المطلقة، والفوضوية التي تصل بمفهومها حد البلبلة أو الجريمة وتدعو إلى الخروج الدائم على القوانين حتى وإن كانت أخلاقية، وأخيرًا الفوضوية التي ترغب بإلغاء استغلال الإنسان للإنسان

ثابتًا، مبدئيًا، وجريئًا، وناقدًا للدول والأحزاب السياسية الشيوعية واللينينية. لقد علّم الكثيرين، بمن فيهم أنا، أن الديمقراطية حجر أساس لا مساومة به في أي مجتمع بعد-رأسمالي يستحق العيش فيه أو الدفاع عنه. في الوقت ذاته، بين تشومسكي السخف الكامن في مساواة الرأسمالية بالديمقراطية، أو في التفكير بأن المجتمعات الرأسمالية، حتى في أفضل الظروف، يمكن أن تتيح الوصول إلى المعلومات أو صناعة القرار في ما يتجاوز أضيق الإمكانات وأشدها خضوعًا لسيطرتها. وأشك في أن أي كاتب، عدا جورج أورويل ربما، قد قارب تشومسكي في كشفه المنهج لنفاق الحكّام والمنظّرين في المجتمعات الرأسمالية والشيوعية على حد سواء، في ادعائهم أن نموذجهم الديمقراطي هو نموذج الديمقراطية الحقة الوحيد المتاح للبشرية.

اجتمعت في التسعينات كل هذه الخيوط من أعمال تشومسكي السياسية -ابتداءً بمناهضة الإمبريالية والتحليل النقدي لوسائل الإعلام، وصولًا إلى كتاباته حول الديمقراطية والحركة العمّالية- لتتوج بعملٍ مثل هذا الكتاب الذي يتناول الديمقراطية وخطر النيوليبرالية. لقد بذل تشومسكي جهدًا كبيرًا لتنمية الوعي بالمتطلبات الاجتماعية اللازمة لقيام الديمقراطية، مستندًا في ذلك إلى قدامى الإغريق بالإضافة إلى أبرز مفكري الثورات الديمقراطية

قبل كل شيء، فتعتبر محبّة للسلام واشتراكية بالمعنى العميق لعبارة اشتراكية، كما أن أنصارها يعتبرون أنفسهم الاشتراكيين الوحيدين والحقيقيين، ويدعون إلى إزالة الدولة لما تتصف به من قهر لصالح قيام تنظيم اجتماعي مختلف.

في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويوضح تشومسكي، أن من المستحيل أن يؤيدَ المرءُ الديمقراطية التشاركية ويدعمَ في الوقت ذاته الرأسمالية أو أي مجتمع آخر منقسم طبقيًا. وفي معرض تقييم الصراعات التاريخية الحقيقية في سبيل الديمقراطية، يبين تشومسكي كذلك أن النيوليبرالية ليست شيئًا جديدًا، بل هي الصيغة الحالية من معركة الأقلية الثرية في سبيل تقييد الحقوق السياسية والقوى المدنية للأغلبية.

قد يكون تشومسكي أيضًا الناقدَ الأبرز للأسطورة التي تقول إن السوق «حر» بطبيعته، تلك الترنيمة المبهجة التي تردد على أسماعنا، بأن الاقتصاد تنافسي ومنطقيّ ومربحٌ وعادل. فهو يوضح أن الأسواق غير تنافسية في الأغلب، حيث تهيمن على الجزء الأكبر من الاقتصاد شركاتٌ عملاقة تملك سيطرةً هائلة على أسواقها، فتواجه بالتالي منافسةً ضئيلة من النوع الموصوف في كتب الاقتصاد الدراسية وخطابات السياسيين. علاوة على ذلك، فإن الشركات نفسها هي عمليًا منظماتٌ شمولية تسير وفق منهج لاديمقراطي. إن تمركزَ اقتصادنا حول هذه المؤسسات يحبط قدرتنا على إقامة مجتمع ديمقراطي.

ترى أسطورة الأسواق الحرة أيضًا أن الحكومات مؤسسات غير فعالة، وينبغي تقييدها كي لا تلحق الأذى بسحر السوق «الحر» بطبيعته. لكن تشومسكي يؤكد أن للحكومات في الواقع أهميةً بالغة بالنسبة إلى النظام الرأسمالي الحديث، فهي تقدم دعمًا

سخيًا للشركات، وتعمل على تعزيز مصالحها على عدة أصعدة. إن الشركات نفسها التي تهلل للفكر النيوليبرالي كثيرًا ما تتسم بالنفاق، فهي تريد، وتتوقع من الحكومات أن تقدم لها أموال الضرائب، وأن تحمي أسواقها من المنافسة، لكنها تريد أن تضمن ألا تفرض الحكومات عليها الضرائب أو تعمل على دعم مصالح غير الشركات، خاصة مصالح الفقراء والطبقة العاملة. لقد أصبحت الحكومات أكبر من أي وقت مضى، لكن في ظل النيوليبرالية لم يعد لديها داعٍ للتظاهر بالاهتمام بمعالجة مصالح غير مصالح الشركات.

لكن أهمية الحكومات وصناعة السياسات تتجلى في أوضح صورها في قيام اقتصاد السوق العالمي. فما يصفه المنظرون المؤيدون للشركات بالتوسع الطبيعي للأسواق الحرة عبر الحدود، هو في الواقع العكس تمامًا. العولمة هي نتيجة لفرض الحكومات القوية، بخاصة حكومة الولايات المتحدة، اتفاقياتٍ تجاريةً ومعاهدات أخرى على شعوب العالم، بهدف تيسير سيطرة الشركات والأثرياء على اقتصادات بلدان حول العالم، دون أن تُفرض عليها أي التزامات تجاه شعوب تلك البلدان. وليس هنالك من تجلٍ أوضح لتلك العملية من تأسيس منظمة التجارة العالمية في مطلع التسعينات، والآن، في المداولات السرية حول اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف.

في الحقيقة، إن عدم القدرة على إجراء نقاشات ومناظرات أمينة وصريحة حول النيوليبرالية لهو أحد أبرز خصائصها. ويعدّ نقد تشومسكي للنظام النيوليبرالي ممنوعًا فعليًا في تيار التحليل

السائد رغم قوة أدلته، بسبب التزامه بالقيم الديمقراطية. وهنا، يكون تحليل تشومسكي لمنظومة المبادئ في الديمقراطيات الرأسمالية مفيدًا. إن وسائل الإعلام التابعة للشركات، وصناعة العلاقات العامة، والمنظرين من الوسط الأكاديمي، والثقافة الفكرية بشكل عام، تؤدي دورًا مركزيًا في توفير «الأوهام الضرورية» لجعل هذا الوضع المستهجن يبدو منطقيًا، وخيّرًا، وضروريًا، إن لم يكن مرغوبًا بالضرورة. ويبادر تشومسكي إلى التنويه بأن هذا ليس مؤامرة ممنهجة من قبل أصحاب المصالح المتنفذين، وليس من الضروري أن يكون كذلك. فمن خلال مجموعة من الآليات المؤسساتية، ترسَل إشاراتٌ إلى المفكرين والنقاد والصحفيين، تدفعهم إلى رؤية الوضع الراهن بوصفه أفضل عالم ممكن، وتصرفهم عن تحدي أولئك الذين ينتفعون منه. يمثل عمل تشومسكي دعوة مباشرة للنشطاء الديمقراطيين من أجل تجديد نظامنا الإعلامي بحيث يكون منفتحًا تجاه وجهات النظر والتساؤلات المعارضةِ للشركات والنيوليبرالية. كما يشكل تحديًا لكل المفكرين، أو على الأقل، من يبدي منهم التزامًا بالديمقراطية، أن ينظروا في المرآة نظرةً طويلة فاحصة ويسألوا أنفسهم، لمصلحة من، ومن أجل أي قيَم يعملون؟

إن وصف تشومسكي لتحكم النيوليبرالية-الشركات باقتصادنا وحكومتنا وصحافتنا وثقافتنا مؤثرٌ ومربك بشكلٍ قد يولد لدى بعض القراء شعورًا بالاستسلام. قد يذهب البعض أبعد من ذلك في زمن الإحباط السياسي الذي نعيشه، فيستنتج أننا عالقون في

شراك هذا النظام الرجعي لأن الإنسانية، للأسف، عاجزة ببساطة عن خلق نظام اجتماعي أكثر إنسانية وعدالة وديمقراطية.

في الواقع، قد يكون أعظمُ إسهامات تشومسكي إصرارَه على وجود نزعة ديمقراطية متأصلة في شعوب العالم، وعلى وجود طاقات ثورية كامنة في هذه النزعة. وأفضل دليل على هذه الفرضية هو حجم الجهد الذي تبذله قوى الشركات لمنع قيام ديمقراطية سياسية حقيقية. يدرك حكام العالم ضمنيًا أن نظامهم وضع من أجل تلبية احتياجات الأقلية، لا الأكثرية، وأن من غير الممكن بالتالي السماح للأكثرية بمساءلة وتغيير حكم الشركات. حتى في الديمقراطيات المقيدة القائمة بالفعل، يعمل مجتمع الشركات بلا هوادة من أجل ألا يرى القضايا المهمة مثل اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، تناقَش في العلن أبدًا، وينفق أموالًا طائلة من أجل تمويل أجهزة العلاقات العامة، لتقنع الأميركيين أن الوضع الحالي هو أفضل عالم ممكن. بهذا المنطق، سيحين وقت القلق حول إمكانية حدوث تغيير اجتماعي نحو الأفضل، عندما يتخلى مجتمع الشركات عن استخدام العلاقات العامة وشراء الأصوات الانتخابية، ويسمح بوجود إعلام تمثيلي، ويرضى بتأسيس ديمقراطية تشاركية عادلة وحقيقية، لأنه لم يعد يخاف من قوة الأكثرية. لكن ما من سبب يدفعنا للتفكير بأن ذلك اليوم قد يحل أبدًا.

إن رسالة النيوليبرالية الأشد إلحاحًا هي عدم وجود بديل للوضع الراهن، وأن الإنسانية قد بلغت أوجها. يشير تشومسكي

إلى أن عهودًا كثيرة أخرى سبق أن وصفت بـ«نهاية التاريخ» في الماضي. في عشرينات وخمسينات القرن العشرين على سبيل المثال، ادعت النخبة في الولايات المتحدة أن النظام ناجح، وأن الهدوء الجماهيري يعكس رضا واسعًا عن الوضع الراهن. لكن الأحداث التي تبعت ذلك بفترة قصيرة بينت سخف هذه المعتقدات. أظن أن الدم سيعود ليجري في عروق القوى الديمقراطية حالما تحرز بعض الانتصارات الملموسة، وأي حديث عن انعدام الأمل في حدوث تغيير سيكون له مصير كل أحلام النخبة السابقة في ترسيخ حكمها المجيد ألفَ عام.

أصبحت فكرة استحالة وجود بديلٍ أفضل للوضع الراهن مستبعدةً اليوم أكثر من أي وقت مضى، في هذا العصر حيث يوجد تقنيات مذهلة من أجل تحسين حال البشر. صحيح أن كيفية إقامة نظام بعد-رأسمالي فعال وحرّ وإنساني ما زالت غير واضحة، وأن الفكرة بحد ذاتها فيها شيء من المثالية، لكن كل تقدم في التاريخ -ابتداء من إلغاء العبودية وإقامة الديمقراطية، وصولًا إلى إنهاء الاستعمارية الرسمية- اضطر في مرحلة معينة إلى هدم الفكرة القائلة إن ذلك مستحيل لأنه لم يحدث من قبل. ويبادر تشومسكي بالإشارة إلى أن النشاطَ السياسي المنظم هو المسؤول عن درجة الديمقراطية التي نملكها اليوم، وعن حق الاقتراع العام، وحقوق المرأة، والنقابات المهنية، والحقوق المدنية، والحريات التي نتمتع بها بالفعل. حتى لو بدت فكرة وجود مجتمع بعد-رأسمالي بعيدة المنال، فإننا نعلم أن بإمكان النشاط السياسي الإنساني جعل العالم الذي

نعيش فيه أكثر إنسانية إلى حد كبير. وعندما نصل إلى تلك المرحلة، قد نستطيع أن نفكر مجددًا في بناء اقتصاد سياسي قائم على التعاون والمساواة والاستقلال والحرية الفردية.

حتى ذلك الحين، فإن النضال في سبيل التغيير الاجتماعي ليس مسألة افتراضية. فقد ولّد النظام النيوليبرالي الحالي أزماتٍ سياسية واقتصادية هائلة، من آسيا وحتى أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية. نوعية الحياة في الأمم المتقدمة في أوروبا واليابان وأميركا الشمالية تتسم بالهشاشة، وتعيش المجتمعات حالة اضطراب. أصبح قيام ثورات هائلة احتمالًا واردًا في السنوات والعقود القادمة. على أي حال، هنالك شك كبير حول ما ستسفر عنه تلك الثورات، وليس ثمة من سبب للتفكير بأنها ستؤدي تلقائيًا إلى حل ديمقراطي وإنساني. إن ذلك يعتمد على أدائنا واستجابتنا وتنظيمنا، نحن الشعوب. وكما يقول تشومسكي، إذا تصرفت وكأن التغيير نحو الأفضل غير ممكن، فأنت تضمن عدم حدوثه. الخيار يعود إلينا، وإليكم.

روبرت و. ماكتشزني

ماديسون، ويسكونسن



(١)

النيوليبرالية والنظام العالمي

أود أن أناقش كلًا من الموضوعين المذكورين في العنوان: النيوليبرالية، والنظام العالمي. للقضيتين أهمية إنسانية كبيرة، وهما غير مفهومتين بشكل جيد. من أجل أن نتناولها بعقلانية، ينبغي علينا أولًا أن نفصل بين المبدأ والواقع، مما سيكشف عن وجود فجوة كبيرة.

يدل مصطلح «النيوليبرالية» على منظومة مبادئ، تتسم بأنها جديدة، وتستند إلى أفكار ليبرالية كلاسيكية في آن معًا. يعدّ آدم سميث الأب الروحي لها. وتُعرَف منظومة المبادئ هذه بـ«إجماع واشنطن» أيضًا، وهو اسم يوحي بشيءٍ حول النظام العالمي. إذا دققنا النظر نجد أن هذه الإشارة إلى النظام العالمي دقيقة تمامًا، لكن البقية ليست كذلك، فالمبادئ ليست بالجديدة، وفرضياتها الأساسية بعيدة عن تلك التي حركت التقليد الليبرالي منذ عصر التنوير.

إجماع واشنطن

إجماع واشنطن النيوليبرالي هو مجموعة مبادئ محورها السوق، صاغتها حكومةُ الولايات المتحدة والمؤسساتُ المالية الدولية الخاضعة لسيطرتها، وتطبقها هذه الجهات نفسها بطرقٍ مختلفة. في المجتمعات الأضعف يكون ذلك بشكل برامج إصلاح هيكلي قاسية، قواعده الأساسية باختصار: تحرير قطاعي التجارة والمال، وترك تحديد الأسعار للأسواق («وضع السعر الصحيح»)، والقضاء على التضخم («تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي»)، والخصخصة. يجب على الحكومةِ أن «تتنحى جانبًا» وبالتالي الشعب، ما دامت الحكومة ديمقراطية، إلا أن تلك النتيجة تظل ضمنية. بطبيعة الحال، تملك قرارات من يفرضون «الإجماع» أثرًا كبيرًا على النظام العالمي. ويتخذ بعض المحللين موقفًا أكثر صرامة، حيث أشارت الصحف الاقتصادية العالمية إلى هذه المؤسسات بوصفها نواة «الحكومة العالمية الحقيقية» في «عصرٍ إمبريالي جديد».

سواء كان هذا الوصف دقيقًا أم لم يكن، فهو يفيد في تذكيرنا بأن المؤسسات الحاكمة ليست عناصر مستقلة، بل هي انعكاس لتوزيع السلطة في المجتمع الأوسع. لقد كان ذلك من المسلمات على الأقل منذ آدم سميث، الذي أشار إلى أن «المهندسين الرئيسيين» للسياسة في إنكلترا كانوا «تجارًا وصناعيين» استخدموا سلطة الدولة لخدمة مصالحهم، مهما كان أثر ذلك «مفجعًا» على الآخرين، بمن فيهم شعب إنكلترا. كانت المسألة التي تشغل سميث هي «ثروة الأمم»، لكنه أدرك أن «المصلحة الوطنية» وهمٌ عمومًا: حيث توجد في

«الأمة» مصالح متضاربة تضاربًا حادًا، ولكي نفهم السياسة وآثارها يجب أن نسأل أين تكمن السلطة وكيف تتم ممارستها، وهو ما سمّي لاحقًا بالمنهج الطبقي.

إن «المهندسين الرئيسيين» لـ«إجماع واشنطن» النيوليبرالي هم سادةُ الاقتصاد الخاص، وهم بصورةٍ رئيسية شركاتٌ كبرى تتحكم بجزء كبير من الاقتصاد العالمي، وتمتلك الوسائل التي تمكنها من السيطرة على تشكيل السياسات، بالإضافة إلى صناعة الفكر والرأي. تؤدي الولايات المتحدة دورًا خاصًا في هذا النظام، لأسباب واضحة. سأستعير هنا كلمات المؤرخ الدبلوماسي جيرالد هاينز، وهو أيضًا كبير مؤرخي وكالة الاستخبارات المركزية CIA: «بعد الحرب العالمية الثانية، أخذت الولايات المتحدة على عاتقها، لمصلحتها الخاصة، رعاية النظام الرأسمالي العالمي». كان هاينز معنيًا بما سماه «أمركة البرازيل»، لكن بوصفها حالة خاصة فقط. وكلامه يحمل قدرًا كبيرًا من الدقة.

لقد كانت الولايات المتحدة صاحبة الاقتصاد الأكبر في العالم قبل الحرب العالمية الثانية بزمن طويل، وقد ازدهرت خلال الحرب، في حين أصاب خصومَها الضعفُ الشديد. تمكن اقتصاد الحرب المنظم من قبل الحكومة من تجاوز الكساد الكبير أخيرًا. مع نهاية الحرب كانت الولايات المتحدة تملك نصفَ ثروة العالم، وموقعَ سلطةٍ لم يسبق لها مثيل في التاريخ. بالطبع، أراد مهندسو السياسة استخدام هذه السلطة في تصميم نظامٍ عالمي يخدم مصالحهم.

تصف وثائق رسمية الخطرَ الرئيسي المهدد لهذه المصالح، خاصة في أميركا اللاتينية، بأنه «الأنظمة الوطنية» و«المتطرفة» التي تستجيب للضغوط الشعبية المطالبة بـ«تحسنٍ فوري في مستويات المعيشة المتدنية للجماهير» وتحقيقِ التنمية للوفاء بالاحتياجات المحلية. لأن هذه التوجهات تتعارض مع مطلب تأمينِ «مناخٍ سياسي واقتصادي يشجع على الاستثمار الخاص»، وإعادةِ توطين الأرباح بشكل كافٍ و«حماية موادنا الخام»، موادنا نحن، ولو كانت موجودة في مكان آخر. لمثل هذه الأسباب، نصح المخطط المؤثر جورج كينان بأننا يجب أن «نكف عن الحديث عن أهداف غامضة وزائفة مثل حقوق الإنسان ورفع مستويات المعيشة وإقامة الديمقراطية»، وأن «نتعامل باستخدام مفاهيم السلطة الصريحة، لا تشوشها «شعاراتٌ مثالية» عن «الإيثار والإحسان العالمي» -رغم أن هذه الشعارات ومثيلاتها جيدة، لا بل ضرورية، في الخطاب العام.

إنني أقتبس هنا السجل السري، المتاح حاليًا من حيث المبدأ، رغم أنه مجهول عمومًا بالنسبة إلى عامة الشعب أو المجتمع الفكري.

«القومية المتطرفة» غير مقبولة بحد ذاتها، لكنها تشكل أيضًا وبشكل أوسع «تهديدًا للاستقرار»، وهو تعبير آخر ذو دلالة خاصة. بينما كانت واشنطن تعد للإطاحة بأول حكومة ديمقراطية في غواتيمالا عام ١٩٥٤، حذر مسؤول في الخارجية الأميركية من أن غواتيمالا باتت «تشكل تهديدًا متزايدًا للاستقرار في هندوراس والسلفادور. فالإصلاح الزراعي الذي طبقته يعد سلاحًا دعائيًا

قويًا، كما أن برنامجها الاجتماعي الشامل، الذي يدعم العمال والفلاحين في صراعٍ مظفر ضد الطبقات العليا والشركات الأجنبية الكبرى، يحظى بجاذبية قوية لدى شعوب أميركا الوسطى المجاورة، التي تسود فيها ظروف مشابهة». والمقصود «بالاستقرار» هو أمن «الطبقات العليا والشركات الأجنبية الكبرى» التي ينبغي حماية مصالحها.

تبرر مثل هذه التهديدات لـ«مصالح النظام الرأسمالي العالمي» اللجوءَ إلى الإرهاب والتدمير من أجل استعادة «الاستقرار». من أولى مهام وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) كانت المشاركة في جهود واسعة النطاق لتقويض الديمقراطية في إيطاليا عام ١٩٤٨، حيث خشيت أن تسفر الانتخابات عن نتيجة غير المرجوة؛ وقد أعِدّت خطة للتدخل العسكري المباشر في حال فشل التخريب. توصف هذه الأعمال بأنها جهود تهدف إلى «تحقيق استقرار إيطاليا». حتى أن من الممكن «زعزعة الاستقرار» من أجل «تحقيق الاستقرار». بناءً على ذلك، وضح محرر مجلة «فورن أفيرز» شبه الرسمية أنه كان على واشنطن أن «تزعزع استقرار حكومةٍ ماركسية منتخبة بحرّية في تشيلي» لأننا «كنا مصممين على تحقيق الاستقرار». يمكن للمرء، بواسطة نوعٍ مناسب من التعليم، تجاوز التناقضِ الواضح في هذا الكلام.

تسمى الأنظمة القومية التي تهدد «الاستقرار» أحيانًا «تفاحاتٍ عفنة» قد «تفسد الصندوق»، أو «فيروسات» قد «تعدي» الآخرين.

تعد إيطاليا عام ١٩٤٨ أحد الأمثلة على ذلك. وبعد خمسة وعشرين عامًا، وصف هنري كسنجر تشيلي بالـ«فيروس» الذي قد يرسل إشارات خاطئة حول إمكانيات التغيير الاجتماعي، فينشر بذلك عدوى قد تصل حتى إيطاليا، التي ما زالت غير «مستقرة» حتى بعد سنوات من تنفيذ الـ CIA عمليات كبرى لهدم الديمقراطية الإيطالية. يجب تدمير الفيروسات، وحماية الآخرين من العدوى: ومن أجل تحقيق هاتين المهمتين، غالبًا ما يكون العنف أنجع وسيلة، مخلفًا وراءه ذيلًا مخيفًا من المذابح والإرهاب والتعذيب والدمار.

في إطار تخطيطٍ سري تم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أعطي كل جزء في العالم دورًا محددًا. فكانت «المهمة الرئيسية» لجنوب شرق آسيا تأمين المواد الخام للدول الصناعية، وقُرر لإفريقيا أن «تُستغل» على يد أوروبا من أجل تعافيها. وهكذا الأمر في العالم كله.

كانت واشنطن تتوقع أن تستطيع تطبيق مبدأ مونرو[1] في أميركا اللاتينية، لكن مجددًا، بمعنى خاص. أقر الرئيس ويلسون، المعروف بمثاليته ومبادئه الأخلاقية العالية، سرًا، أن الولايات المتحدة «في دفاعها عن مبدأ مونرو، تأخذ بالاعتبار مصالحها الخاصة». أما مصالح شعب أميركا اللاتينية فهي أمور «ثانوية» لا تعنينا. وأقر

(١) مبادئ طرحها رئيس الولايات المتحدة الأميركية جيمس مونرو في رسالة وجهها إلى الكونغرس الأميركي في ديسمبر ١٨٢٣، بموجبها أعلنت الولايات المتحدة أن كل تدخل لدولة أوروبية في شؤون الحكومات التي اعترفت الولايات المتحدة باستقلالها، يعتبر عملًا غير ودّي تجاه الولايات المتحدة. وبالمقابل، تلتزم الولايات المتحدة بعدم التدخل في شؤون الدول الأوروبية.

أن «هذا قد يبدو مبنيًا على الأنانية وحدها»، لكنه يرى أن المبدأ «لا يملك دافعًا أسمى أو أنبل». وقد سعت الولايات المتحدة إلى إزاحة خصومها التقليديين، وهما إنكلترا وفرنسا، وإقامة تحالف إقليمي خاضع لسيطرتها، سيكون منفصلًا عن النظام العالمي، الذي لا يُسمح فيه باتخاذ مثل تلك الإجراءات.

وضحت «مهام» أميركا اللاتينية في مؤتمرٍ لنصف الكرة الغربي في فبراير ١٩٤٥، حيث قدمت واشنطن «ميثاقًا اقتصاديًا للأمريكيتين» من شأنه أن يقضي على القومية الاقتصادية «بكافة أشكالها». أدرك المخططون في واشنطن أنه لن يكون من السهل فرض هذا المبدأ. حذرت وثائق الخارجية الأميركية من أن سكان أميركا اللاتينية يفضلون «السياسات التي تهدف إلى توزيع أوسع للثروة ورفع مستوى معيشة الجماهير»، وهم «يعتقدون أن أول المستفيدين من ثروات أي بلد يجب أن يكونوا شعب ذلك البلد». لكن هذه الأفكار غير مقبولة: «فأول المستفيدين» من ثروات أي بلد يجب أن يكون المستثمرين الأميركيين، في حين تؤدي أميركا اللاتينية وظيفتها الخدماتية دون انشغالٍ لا مسوغ له بالرفاهية العامة أو «التنمية الصناعية الزائدة» التي قد تمس بمصالح الولايات المتحدة.

انتصر موقف الولايات المتحدة، لكن لم يخلُ ذلك من المشاكل في السنوات اللاحقة، وقد عولجت بطرق لا حاجة لذكرها.

مع تعافي أوروبا واليابان من دمار الحرب تحول النظام العالمي إلى نمط ثلاثي القطب، حافظت الولايات المتحدة فيه على دورها

المسيطر، رغم ظهور تحديات جديدة، منها المنافسة الأوروبية والشرق آسيوية في أميركا الجنوبية. وقد حدثت أهم التغيرات قبل خمسة وعشرين عامًا، حين فككت إدارة نيكسون النظامَ الاقتصادي العالمي لفترة ما بعد الحرب، الذي كانت فيه الولايات المتحدة مصرفيّ العالم، وهو دور لم تعد قادرة على متابعته. أدى هذا الإجراء أحادي الجانب (الذي تم بالتعاون مع قوى أخرى بالتأكيد) إلى تفجر هائل في حركة رؤوس الأموال غير المنظمة. لكن الأكثر إثارة للدهشة كان التحول الذي طرأ على تكوين حركة رأس المال. عام ١٩٧١، كان ٩٠ بالمئة من المعاملات المالية العالمية متصلًا بالاقتصاد الحقيقي -التجارة أو الاستثمار طويل الأمد- و١٠ بالمئة منها كانت في مجال المضاربة. مع حلول عام ١٩٩٠ أصبحت النسبة معكوسة، ومع عام ١٩٩٥ باتت حوالي ٩٥ بالمئة من المبالغ الكبرى في مجال المضاربة، بتدفق يومي يزيد دومًا على مجموع احتياطات الدول الصناعية السبع الكبرى من القطع الأجنبي، أي ما يزيد على تريليون دولار أميركي في اليوم الواحد، وهي قصيرة الأجل للغاية: أي أن حوالي ٨٠ بالمئة من المضاربات تتم خلال أسبوع أو أقل.

لقد حذر علماء اقتصاد بارزون قبل أكثر من عشرين سنة، من أن هذه العملية سوف تؤدي إلى اقتصادٍ بمعدل نمو منخفض وأجور منخفضة، واقترحوا إجراءات بسيطة قد تحول دون وقوع هذه النتائج. لكن المهندسين الرئيسيين لإجماع واشنطن فضلوا النتائج المتوقعة، التي تتضمن الأرباح الهائلة. وقد تضخمت هذه النتائج

بسبب الارتفاع الحاد (قصير الأمد) في أسعار النفط، وبسبب ثورة الاتصالات، وكلاهما مرتبط بالقطاع العام الضخم من الاقتصاد الأميركي، الذي سأعود إليه فيما بعد.

كانت الدول المعروفة بـ«الشيوعية» خارج هذا النظام العالمي. أعيد في السبعينات دمج الصين فيه. أما الاقتصاد السوفيتي فقد بدأ بالركود في الستينات، وانهار صرحه المتآكل بأكمله بعد عشرين عامًا. المنطقة تعود بشكل عام إلى سابق عهدها، والقطاعات التي كانت جزءًا من الغرب تنضم إليه من جديد، بينما تعود معظم المنطقة إلى دورها الخدماتي التقليدي، غالبًا تحت حكم موظفين شيوعيين سابقين وشركاء محليين للشركات الأجنبية، بالإضافة إلى جماعات الجريمة المنظمة. هذا النمط مألوف في العالم الثالث، وكذلك هي نتائجه. في روسيا وحدها، قدّر تحقيق أجراه صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) عام ١٩٩٣ أن نصف مليون حالة وفاة إضافية تحدث سنويًا نتيجة «الإصلاحات» النيوليبرالية، التي تدعمها روسيا عمومًا. وقدّر مسؤول السياسة الاجتماعية في روسيا مؤخرًا أن ٢٥ بالمئة من السكان باتوا يعيشون دون مستوى الاكتفاء، بينما جنى الحكام الجدُد ثروةً طائلة، وهو مجددًا النموذج المألوف في الدول التابعة للغرب.

من المألوف أيضًا تبعات العنف الممارس على نطاق واسع للحرص على «مصلحة النظام الرأسمالي العالمي». وقد أشار مؤتمر لجمعية اليسوعيين عقد مؤخرًا في سان سلفادور إلى أن «ثقافة الإرهاب تروّض آمال الأغلبية» مع مرور الزمن، وقد يكفّ الناس

حتى عن التفكير «ببدائل مختلفة عن التي يقدمها أصحاب السلطة»، الذين يصفون النتيجة بأنها نصر عظيم للحرية والديمقراطية.

تلك كانت بعض الخطوط الرئيسية للنظام العالمي الذي صيغ في ظله إجماع واشنطن.



بدعة النيوليبرالية

لنلق نظرةً عن كثب إلى بدعة النيوليبرالية. لعل أفضل نقطة للبدء إصدارٌ حديث للمعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، يضم مقالاتٍ بحثية حول قضايا وسياسات كبرى، أحدها مكرس لموضوع اقتصاديات التنمية. مؤلف هذا المقال، بول كروغمان، شخصية بارزة في هذا المجال. ويناقش خمس نقاط أساسية، لها صلة مباشرة بموضوعنا.

أولًا، إن المعرفة المتوفرة بالتنمية الاقتصادية محدودة للغاية. في الولايات المتحدة، مثلًا، ما من تفسير لثلثي الزيادة الطارئة على دخل الفرد. كذلك يشير كروغمان إلى أن قصص نجاح التجارب الآسيوية قد سلكت سبلًا لا تتطابق مع ما «يقول المعتقد التقليدي السائد إنه مفتاح النمو». وقد أوصى بالـ«تواضع» في وضع السياسات، وبالحذر من «التعميمات المطلقة».

يشير ثانيًا إلى أن الاستنتاجات ضعيفة الأسس تطرح باستمرار وتؤمن التأييد المبدئي للسياسات: إجماع واشنطن مثال على ذلك.

يشير ثالثًا إلى أن الـ«متعارف عليه» غير ثابت، يتحول باستمرار

إلى شيء آخر قد يكون نقيض سابقه، مع ذلك فإن دعاته يكونون مفعمين بالثقة حين يفرضون المعتقد الجديد.

رابعًا، بالنظر إلى الماضي، من المتفق عليه عمومًا أن سياسات التنمية الاقتصادية لم «تحقق هدفها المعلن» وكانت مبنية على «أفكار سيئة».

أخيرًا يعلق كروغمان: «يقال عادةً إن الأفكار السيئة تزدهر لأنها تخدم مصالح الفئات المتنفذة، وهذا ما يحدث بلا شك».

حقيقة حدوث ذلك باتت أمرًا شائعًا على الأقل منذ عهد آدم سميث. وهو يحدث بثبات مذهل، حتى في الدول الغنية، رغم أن العالم الثالث يظل صاحب السجل الأقسى في هذا المجال.

هذا هو جوهر المسألة. قد لا تحقق «الأفكار السيئة» «أهدافها المعلنة»، لكن يتبين عادة أنها أفكار جيدة جدًا بالنسبة إلى مهندسيها الرئيسيين. لقد أجريت تجارب عديدة في التنمية الاقتصادية في العصر الحديث، بينها من السمات المشتركة ما يصعب تجاهله. أحدها أن مصممي التجربة يحققون المكاسب غالبًا، بينما تكون الخسارة من نصيب من تطبق عليهم.

أجريت أول تجربة كبرى قبل مئتي عام، عندما أسس الحكام البريطانيون في الهند «المستعمرة الدائمة» التي كان من المخطط لها أن تصنع العجائب. حققت لجنة رسمية في النتائج بعد أربعين عامًا، وخلصت إلى أن «المستعمرة المصممة بعناية وتدبر كبيرين قد أخضعت الطبقات الدنيا، للأسف، لاضطهادٍ مفجع»، مخلفة بؤسًا

«يكاد لا يكون له مثيل في تاريخ التجارة»، حيث «ابيضّت سهول الهند بعظام نساجي القطن».

لكن ليس بالإمكان صرف النظر عن التجربة بوصفها فاشلة. فقد أشار الحاكم البريطاني العام إلى أن «المستعمرة الدائمة»، رغم فشلها في نواحٍ عديدة وفي أهم الأساسيات، لها ميزة عظمى، أنها أوجدت على الأقل مجموعة واسعة من ملّاك الأراضي الأثرياء، الراغبين بشدة باستمرارِ الحكم البريطاني، وامتلاكِ سلطة كاملة على «جمهور الشعب». وميزتها الأخرى أن المستثمرين البريطانيين جنوا ثروة طائلة. لقد مولت الهند أيضًا ٤٠ بالمئة من العجز التجاري في بريطانيا من خلال تأمين سوقٍ محميّ لصادراتها الصناعية، وعمالٍ للأقاليم البريطانية بدلًا من جماعات العبيد السابقة، والأفيونِ الذي كان السلعة الرئيسية في صادرات بريطانيا إلى الصين. وقد فرِضت تجارة الأفيون على الصين بالقوة، لا بموجب عمليات «السوق الحر»، تمامًا كما أغفلت مبادئ السوق المقدسة عندما حظر استيراد الأفيون في إنكلترا.

باختصار، كانت أول تجربة كبرى «فكرة سيئة» بالنسبة إلى من خضعوا لها، لكن ليس بالنسبة إلى مصمميها وشركائهم من أفراد النخبة المحلية. يستمر هذا النمط حتى وقتنا الحاضر، متمثلًا في تفضيل الربح على حساب الناس. إن تكرار النمط ذاته لا يقل إبهارًا عن الخطاب الذي يهلل لآخر تجلٍّ للديمقراطية والرأسمالية بوصفه «معجزة اقتصادية» -وما يخفيه هذا الخطاب باستمرار. لنأخذ البرازيل مثلًا؛ في تاريخ أمركة البرازيل المشاد به كثيرًا، والذي

ذكرتُه أعلاه، كتب جيرالد هاينز أن الولايات المتحدة استخدمت البرازيل منذ عام ١٩٤٥ «ميدانًا لاختبار وسائل علمية حديثة في التنمية الصناعية القائمة على أسس رأسمالية متينة». لقد أجريت التجربة بـ«أحسن النوايا»، وانتفع المستثمرون بها، لكنّ المخططين «اعتقدوا بصدق» أن شعب البرازيل سينتفع أيضًا. ولا حاجة لأن أصف كيف انتفع الشعبُ بعد أن أصبحت البرازيل -الخاضعة للحكم العسكري- «محبوبة مجتمع الشركات العالمي في أميركا اللاتينية»، كما جاء في الصحف الاقتصادية، في حين ذكرَ تقريرٌ للبنك الدولي أن ثلثي السكان لا يملكون طعامًا يكفيهم لممارسة النشاط الجسدي العادي.

كتب هاينز عام ١٩٨٩ يصف «سياسات أميركا في البرازيل» بأنها «ناجحة جدًا»، و«قصة نجاح أميركية حقيقية». كان عام ١٩٨٩ «العام الذهبي» بنظر عالم الشركات، حيث بلغت الأرباح ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٨٨، بينما انخفضت أجور العمال عشرين بالمئة، وقد كانت في الأساس بين الأجور الأقلّ في العالم، حيث صنفت البرازيل بعد ألبانيا في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية. عندما بدأت الكارثة تحل على الأثرياء أيضًا، أصبحت «وسائل التنمية الحديثة القائمة على أسس رأسمالية متينة» (هاينز)، فجأة، دليلًا على شرور الاشتراكية ومركزية الدولة وهو مثال آخر على التحول السريع الذي يحدث عند الحاجة.

من أجل أن نقدّر هذا الإنجاز، يجب أن نتذكر أن البرازيل لطالما عُدت واحدة من أغنى دول العالم، وهي تملك ميزات عظيمة، منها

نصفُ قرنٍ من الوصاية والهيمنة الأميركية ذات النية الحسنة، والتي يصادف مجددًا أنها تحقق الربح للأقلية وتترك عموم الشعب يعيش في بؤس.

المثال الأحدث عهدًا هو المكسيك، التي أشيد بها بوصفها مثلًا أعلى في تطبيق قواعد إجماع واشنطن، وقدمت كنموذج يحتذى به للآخرين -والذي حدث أن الأجور انخفضت بشدة، فازداد الفقر بسرعة ازدياد أصحاب المليارات، وتدفق رأس المال الأجنبي (معظمه في مجال المضاربة، أو لاستغلال اليد العاملة الرخيصة الخاضعة لسيطرة «الديمقراطية» الوحشية). من المعروف أيضًا انهيار تلك البنية الهشة في ديسمبر ١٩٩٤[١]. اليوم يعجز نصف السكان عن الحصول على الحد الأدنى من احتياجهم للطعام، بينما ظل الرجل الذي يسيطر على سوق الذرة على قائمة أصحاب المليارات في المكسيك، وهي فئة تحتل البلاد فيها تصنيفًا متقدمًا.

مكنت التغيرات الطارئة على النظام العالمي من تطبيق نموذج من إجماع واشنطن في الداخل أيضًا. بالنسبة إلى معظم سكان الولايات المتحدة، ظلت الأجور ثابتة أو في انخفاض، طيلة خمسة عشر عامًا، مع تراجعٍ في ظروف العمل والأمان الوظيفي، واستمر ذلك في ظل الانتعاش الاقتصادي، وهي ظاهرة غير مسبوقة. بلغ التفاوت الاجتماعي مستويات لم يعرفها منذ سبعين عامًا، متجاوزًا بكثير بلدانًا صناعية أخرى. تتجاوز نسبة فقر الأطفال في الولايات

(١) إشارة إلى أزمة البيزو عام ١٩٩٤.



المتحدة نظيرتها في أي مجتمع صناعي آخر، تليها في ذلك بقية الدول الناطقة بالإنكليزية. وكذلك سجلّها في بنود القائمة المألوفة من بلايا العالم الثالث. في الوقت ذاته تكاد الصحف الاقتصادية لا تجد كلماتٍ متفننة كفاية لوصف نمو الأرباح «الباهر» و«المذهل»، رغم أن الأغنياء أيضًا يواجهون مشاكل بلا شك؛ حيث أعلن عنوان في مجلة «بيزنس ويك»: «المشكلة الآن: ما العمل بكل هذا المال»، «فالأرباح المتدفقة» «تفيض عن حاجة خزائن الشركات الأميركية»، وعائدات الأسهم المالية تشهد نموًا سريعًا.

ظلت الأرباح «مدهشة» بحسب بيانات منتصف عام ١٩٩٦، مع ازدياد «ملفت» في أرباح الشركات الكبرى في العالم، لكن أبرز الصحف الاقتصادية أضافت بهدوء أن هنالك «مجالًا واحدًا لم تظهر فيه الشركات العالمية توسعًا كبيرًا: وهو جدول الرواتب». ينطبق ذلك على الشركات التي حظيت «بعام رائع» و«أرباح طائلة»، حيث قلصت القوة العاملة، وانتقلت إلى تعيين عمال بدوام جزئي، دون أي حوافز أو ضمانات، وتصرفت فيما عدا ذلك كما قد يتوقع المرء من «استعباد رأس المال الواضح لليد العاملة طيلة خمسة عشر عامًا»، إذا استعرنا عبارة أخرى من الصحف الاقتصادية.

كيف تتطور الدول

يقدم لنا السجل التاريخي مزيدًا من الدروس. في القرن الثامن عشر، كانت الفروق بين العالم الأول والعالم الثالث أقل حدة بكثير مما هي عليه اليوم، ويبرز سؤالان واضحان:

١. أي الدول تطورت، وأيها لم يتطور؟

٢. هل نستطيع تحديد بعض العوامل المؤثرة؟

إجابة السؤال الأول واضحة تمامًا. تطورت منطقتان رئيسيتان خارج أوروبا الغربية: الولايات المتحدة واليابان -وهما المنطقتان اللتان نجتا من الاستعمار الأوروبي. أما مستعمرات اليابان فهي حالة مختلفة؛ فبالرغم من أن اليابان كانت قوة استعمارية وحشية، إلا أنها لم تنهب مستعمراتها بل طورتها، بوتيرة تطور اليابان نفسها تقريبًا.

ماذا عن أوروبا الشرقية؟ بدأت أوروبا بالانقسام في القرن الخامس عشر، حيث أخذ غربها بالتطور وأصبح شرقها منطقتها الخدمية، وهو العالم الثالث الأصلي. ظل الانقسام يتعمق حتى مطلع القرن العشرين، حين خرجت روسيا من النظام. وبالرغم من أعمال ستالين الوحشية المريعة والدمار الرهيب الذي خلفته الحروب، حقق النظام السوفييتي تحولًا صناعيًا هامًا. وكان ذلك «العالم الثاني»، ليس جزءًا من العالم الثالث -أو كان جزءًا منه حتى عام ١٩٨٩.

نحن نعلم من السجلات التي تعود لفترة الستينات أن الزعماء الغربيين كانوا يخشون أن يلهم النموُّ الاقتصادي في روسيا «نزعةً قومية متطرفة» في مكان آخر، وأن يصاب آخرون بالمرض الذي أصاب روسيا عام ١٩١٧، حين رفضت أن تكون «مكملًا للاقتصادات الصناعية الغربية»، كما وصفت مجموعةٌ بحثية مرموقة

مشكلةَ الشيوعية عام ١٩٥٥. إذن فقد كان الغزو الغربي عام ١٩١٨ عملًا دفاعيًا، لحماية «مصالح النظام الرأسمالي العالمي» التي تهددها التغيرات الاجتماعية في المناطق الخدمية، هكذا يوصف الأمر في الدراسات المرموقة.

يعيد منطق الحرب الباردة إلى الأذهان مسألة غرينادا أو غواتيمالا، رغم أن حجم الصراعات كان مختلفًا جدًا، حتى أنها أخذت أبعادًا يصعب السيطرة عليها. ليس من المفاجئ أن تستعاد الأنماط التقليدية مع انتصار الخصم الأقوى. ويجب ألا يكون من المفاجئ أيضًا أن تظل ميزانية البنتاغون كما كانت خلال الحرب الباردة، وهي الآن في ازدياد، في حين بالكاد تغيرت سياسات واشنطن الدولية، وهذا مزيد من الحقائق التي تساعدنا في فهم واقع النظام العالمي.

بالعودة إلى سؤال أي الدول تطورت، تبدو نتيجة واحدة على الأقل واضحة بشكل معقول: لقد كان التطور مرهونًا بالتحرر من «التجارب» القائمة على «الأفكار السيئة»، التي كانت أفكارًا جيدة جدًا بالنسبة إلى مصمميها والمتعاونين معهم. وليس ذلك ضمانًا لتحقيق النجاح، لكن يبدو أنه كان شرطًا من شروطه.

لننتقل إلى السؤال الثاني، كيف نجحت أوروبا والدول التي نجت من سيطرتها في التطور؟

يبدو جزء من الإجابة واضحًا، مرة أخرى: بالانتهاك الجذري لمبادئ السوق الحر المتفق عليها. وينطبق ذلك على إنكلترا ومنطقة

النمو شرق الآسيوي اليوم، والولايات المتحدة بالتأكيد، الرائدة في سياسة الحمائية[1] منذ نشأتها.

يقرّ التاريخ الاقتصادي الرسمي بأن التدخل الحكومي أدى دورًا أساسيًا في النمو الاقتصادي، لكن أثر هذا التدخل لا يلقى التقدير اللازم بسبب التركيز في نطاق محدود. لنذكر أهم ما تم إغفاله: لقد اعتمدت الثورة الصناعية على القطن الرخيص القادم من الولايات المتحدة بصورة رئيسية، والذي تم الحفاظ على رخص أسعاره وتوفره، لا بسبب قوى السوق، بل بإبادة السكان الأصليين، والعبودية. كان هنالك بالطبع منتجون آخرون للقطن. من أبرزهم الهند، التي تدفقت ثرواتها إلى إنكلترا، في حين دمرت صناعة النسيج المتطورة فيها بسبب استخدام بريطانيا للقوة وسياسة الحمائية. المثال الآخر على ذلك مصر، التي اتخذت خطواتٍ باتجاه التنمية بالتزامن مع الولايات المتحدة، لكن السلطة البريطانية سدت عليها الطريق، بحجة صريحة مفادها أن بريطانيا لا تسمح بحدوث تنمية مستقلة في تلك المنطقة. بالمقابل، فقد استطاعت نيوإنغلند اتباع خطى البلد الأم، بحظر إدخال المنسوجات البريطانية الأرخص ثمنًا عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة، كما فعلت بريطانيا سابقًا بالهند. يقدر المؤرخون الاقتصاديون أن نصف صناعة المنسوجات الناشئة في

(١) Protectionism: سياسة أو مذهب حماية منتجات الدولة ضد منافسة المنتجات الأجنبية بطريقة دائمة أو حسب الظروف (فترة الأزمات)، (فرض رسوم عالية على السلع المستوردة، تحديد الاستيراد، تشجيع التصدير...). تقابل الحمائية سياسة حرية التبادل.

نيوإنغلند كانت ستدمر لولا تلك التدابير، ولكان لذلك تبعات ضخمة على النمو الصناعي بشكل عام.

تعد الطاقة التي تعتمد عليها الاقتصادات الصناعية المتقدمة نظيرًا معاصرًا لما سبق. فقد اعتمد «العصر الذهبي» للتنمية في فترة ما بعد الحرب على النفط الوفير والرخيص، الذي تم الحفاظ على توفره ورخص ثمنه في الغالب عن طريق التهديد باستخدام القوة، أو باستخدامها فعلًا. واستمر الحال كذلك. جزءٌ كبير من ميزانية البنتاغون مخصصٌ للحفاظ على أسعار نفط الشرق الأوسط ضمن نطاقٍ تعده الولاياتُ المتحدة وشركاتُ الطاقة فيها مناسبًا. أعرف دراسة متخصصة وحيدة في هذا الموضوع، خلصت إلى أن نفقات البنتاغون تشكل دعمًا ماليًا نسبته ٣٠٪ من سعر النفط في السوق، ويستنتج المؤلف أن ذلك دليل على أن «الرأي السائد بأن الوقود الأحفوري غير مكلفٍ هو مجرد وهم». إن مصداقيةَ التقديراتِ المتعلقة بالفاعلية المزعومة للتجارة والاستنتاجاتِ المتعلقة بصحة الاقتصاد ونموه، تكون محدودةً إذا تجاهلنا العديد من هذه التكاليف الخفية.

نشرت مجموعة من الاقتصاديين اليابانيين البارزين مؤخرًا تقريرًا في عدة أجزاء، حول برامج التنمية الاقتصادية في اليابان منذ الحرب العالمية الثانية، أشاروا فيها إلى أن اليابان رفضت المبادئ النيوليبرالية التي قدمها مستشاروها الأميركيون، واختارت عوضًا عنها نموذجًا من السياسة الصناعية التي توكل للحكومة دورًا مسيطرًا. ثم قدمت إداراتُ الدولة وتكتلاتُ الشركات الصناعية

والمالية آلياتِ السوق بشكل تدريجي مع ازدياد فرص النجاح التجاري. ويستنتج الاقتصاديون أن رفض المبادئ الاقتصادية السائدة كان شرطًا لحدوث «المعجزة اليابانية». كان النجاح مبهرًا، حيث أصبحت اليابان الاقتصادَ الصناعي الأكبر في العالم بحلول عقد التسعينات، والمصدرَ الأول للاستثمارات الأجنبية في العالم، وصارت تملك نصف صافي المدخرات في العالم، وتمول عجز الميزانية الأميركية.

أما بالنسبة إلى المستعمرات اليابانية السابقة، فقد وجدت دراسة أكاديمية هامة أجرتها بعثة الإغاثة الأميركية في تايوان، أن المستشارين الأميركيين والمخططين الصينيين تجاهلوا مبادئ «علم الاقتصاد الأنجلو-أميركي» وطوروا «استراتيجية محورها الدولة»، تعتمد على «المشاركة الفاعلة للحكومة في النشاطات الاقتصادية للجزيرة، من خلال وضع خطط مدروسة والإشراف على تنفيذها». في حين كان المسؤولون الأميركيون «يروجون لتايوان بوصفها قصة نجاح للمشاريع الخاصة».

أما في كوريا الجنوبية، فإن «دولة المشاريع الخاصة» تعمل بصورة مختلفة، لكنها تقدم دورًا توجيهيًا على أقل تقدير. والآن يتم تأجيل انضمام كوريا الجنوبية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، التي تعد نادي الأثرياء، بسبب امتناعها عن اعتماد سياسات محورها السوق، مثل السماح للشركات الأجنبية بالاستحواذ على الشركات المحلية، وحرية حركة رأس المال، مثلها

في ذلك مثل قدوتها اليابان، التي لم تسمح بتصدير رأس المال إلى أن رسى اقتصادها على دعائم متينة.

في عدد صدر حديثًا من مجلة «ريسرتش أوبزرفر» التابعة للبنك الدولي (أغسطس ١٩٩٦)، يستخلص جوزيف ستيغلتز، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينتون، «دروسًا من المعجزة شرق الآسيوية»، من بينها أن «الحكومة تحملت مسؤولية كبرى في تشجيع النمو الاقتصادي»، عندما تخلت عن «الإيمان الأعمى» بحكمة الأسواق، وتدخلت من أجل تعزيز نقل التقنية، والمساواة النسبية، والتعليم، والصحة، بالإضافة إلى التخطيط والتنسيق الصناعي. يؤكد تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ١٩٩٦ على الأهمية الحيوية للسياسات الحكومية في «نشر المهارات وتأمين الاحتياجات الاجتماعية الأساسية»، بوصفها «نقطة انطلاق لتحقيق نمو اقتصادي مستدام». إن المبادئ النيوليبرالية، بغض النظر عن رأينا بها، تقوض نظام التعليم والصحة، وتزيد من التفاوت الاجتماعي، وتخفض حصة اليد العاملة في الدخل؛ ليس هنالك شك كبير حول ذلك القدر من تبعاتها.

بعد عام، تعرضت فيه الاقتصادات الآسيوية لضربة قاسية بسبب الأزمات المالية وانهيار الأسواق، كرر ستيغلتز -الذي أصبح في ذلك الوقت كبير الاقتصاديين في البنك الدولي- استنتاجاته السابقة (الخطاب الرئيسي، نسخة محدثة، المؤتمر السنوي للبنك الدولي حول اقتصاديات التنمية ١٩٩٧، إصدار البنك الدولي ١٩٩٨، محاضرات

وايدر السنوية ٢، ١٩٩٨). كتب ستيغلتز أن «الأزمة الحالية في شرق آسيا لا تدحض المعجزة شرق الآسيوية». «الحقائق الأساسية تبقى قائمة، فلم تحقق أي منطقة أخرى في العالم زيادة في الدخل بهذا الشكل المبهر، أو تشهد تخلص هذا العدد من الناس من الفقر في مثل تلك الفترة القصيرة». من أبرز «المنجزات المذهلة» كان نمو دخل الفرد في كوريا الجنوبية عشرة أضعاف خلال ثلاثة عقود، وهو نجاح غير مسبوق، تم بـ«جرعات ثقيلة من التدخل الحكومي»، بما يخالف إجماع واشنطن، لكن بما يتماشى مع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا، يضيف ستيغلتز مصيبًا. ثم يختم بالقول: بعيدًا عن دحض المعجزة شرق الآسيوية، إن «الاضطراب المالي الخطير» في آسيا «قد يكون، جزئيًا، نتيجة الحيد عن الاستراتيجيات التي عادت على تلك الدول بالنفع، بما فيها الأسواق المالية المنظمة تنظيمًا جيدًا» – وكان ذلك تخليًا عن استراتيجيات ناجحة استجابةً للضغوط الغربية إلى حد كبير. وقد أبدى مختصون آخرون آراءً مشابهة، بمزيد من الحزم أحيانًا.

المقارنة بين شرق آسيا وأميركا اللاتينية ملفتة للنظر، حيث تعد أميركا اللاتينية صاحبة السجل الأسوأ عالميًا في اللامساواة، أما شرق آسيا فهي من بين الأفضل. والشيء نفسه ينطبق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية عمومًا. واردات أميركا اللاتينية موجهة بشكل كبير نحو الاستهلاك ضمن الطبقة الغنية، أما في شرق آسيا فموجهة نحو الاستثمار الإنتاجي. كاد هروب رؤوس الأموال من أميركا اللاتينية يبلغ مستوى دَينٍ ساحق، أما في شرق

آسيا فقد ظل تحت السيطرة حتى وقت قريب. في أميركا اللاتينية يعفى الأغنياء عمومًا من الواجبات الاجتماعية، بما فيها الضرائب، ويشير الخبير الاقتصادي البرازيلي بريسر بيريرا إلى أن مشكلة أميركا اللاتينية ليست «الشعبوية»[1]، بل «خضوع الدولة للأغنياء»، وفي ذلك يختلف شرق آسيا اختلافًا كبيرًا.

وقد كان اقتصاد دول أميركا اللاتينية أكثر انفتاحًا على الاستثمارات الأجنبية. فمنذ الخمسينات، سيطرت الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات «على جزءٍ من الإنتاج الصناعي» في أميركا اللاتينية يزيد كثيرًا على حصتها في قصص النجاح شرق الآسيوية، بحسب تقرير محللي الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). حتى البنك الدولي يقرّ بأن الاستثمار الأجنبي والخصخصة التي ينادي بها «بدأت تحل محل أشكال أخرى من تدفقات رأس المال» في أميركا اللاتينية، مما يؤدي إلى نقل السيطرة وإرسال الأرباح إلى خارج البلاد. يشير البنك أيضًا إلى أن انحراف الأسعار في اليابان وكوريا وتايوان عن سعر السوق يزيد على انحراف نظيره في الهند والبرازيل والمكسيك وفنزويلا، وغيرها من الدول التي يفترض أنها تتبع سياسة التدخل الحكومي، بينما تعد الحكومة الصينية، وهي الأكثر تطبيقًا لسياسة التدخل وحرف

---

(١) Populism: أيديولوجية بعض حركات التحرير، بشكل خاص في أميركا اللاتينية، تقوم على أساس «دعوة الشعب» من قبل زعيم كاريزمي في إطار اقتصاد يتميز بالتخلف ونظام سياسي ديمقراطي تقريبًا. وتنادي الشعبوية بتحقيق أهداف في العدالة الاجتماعية وتدخل الدولة (سياسة للأجور، إعادة التوزيع من خلال الضرائب..) وحق الكلام للشعب.

الأسعار، المقترَض المفضل لدى البنك الدولي والأسرع نموًا. أما الدراسات التي أجراها البنك الدولي عن الدروس المستخلصة من تجربة تشيلي فقد تجنبت ذكر حقيقة أن شركات النحاس المؤممة مصدرٌ رئيس لعائدات التصدير في تشيلي، وهذا مثال واحد من أمثلة كثيرة.

يبدو أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي كلف أميركا اللاتينية غاليًا، وكذلك فشلها في السيطرة على رأس المال والأثرياء، ليس فقط الطبقة العاملة والفقراء. بالطبع، تستفيد فئات معينة من السكان من ذلك، كما حدث في الحقبة الاستعمارية، ويجب ألا نندهش من أنهم مخلصون لمبادئ «الدين» بقدر المستثمرين الأجانب.

إن دور إدارة ومبادرة الدولة في الاقتصاد الناجح ينبغي أن يكون قصةً معروفة. ومن الأسئلة المرتبطة بذلك، كيف أصبح العالم الثالث على حاله اليوم. يناقش هذه المسألةَ المؤرخُ الاقتصادي المرموق بول بايروك، الذي يشير في دراسة حديثة مهمة إلى أن الليبرالية الاقتصادية التي فُرضت على العالم الثالث في القرن التاسع عشر تعد بلا شك عنصرًا رئيسيًا في تفسيرِ تأخرِ تحوله الصناعي، وفي حالة الهند التي توضح الكثير، تفسيرِ «عمليةِ نزع التصنيع» التي حولت ورشة العالم الصناعية ومركزه التجاري إلى مجتمعٍ زراعي مفقَر يعاني من انخفاض شديد في الأجور الحقيقية والاستهلاك الغذائي وتوافر السلع البسيطة الأخرى. يقول بايروك «كانت الهند أول ضحية كبرى في قائمة طويلة جدًا»، تضم «حتى بلدانًا مستقلة سياسيًا في العالم الثالث أرغمت على فتح أسواقها

للمنتجات الغربية». في الوقت ذاته حمت المجتمعات الغربية نفسها من نظام السوق، وتطوّرت.

أشكال المذهب النيوليبرالي

يوصلنا ذلك إلى ملمح هام آخر في التاريخ الحديث. يتخذ مبدأ السوق الحر شكلين، أولهما المبدأ الرسمي المفروض على الضعفاء، والثاني هو ما يمكننا أن ندعوه «مبدأ السوق الحر القائم فعليًا»، ومفاده أن نظام السوق جيد بالنسبة إليك، لكن ليس بالنسبة إلي، إلا من أجل مصلحة مؤقتة. إن «المبدأ القائم فعليًا» هو الذي كان سائدًا منذ القرن السابع عشر، حين برزت بريطانيا بوصفها الدولة التنموية الأكثر تقدمًا في أوروبا، بعد أن طبقت زيادة كبيرة في الضرائب، وإدارةً عامة فعالة لتنظيم النشاطات المالية والعسكرية في الدولة، الشيء الذي أصبح «أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد» وتوسعه عالميًا، بحسب المؤرخ البريطاني جون برور.

اتجهت بريطانيا أخيرًا إلى الأممية الليبرالية، وقد حدث ذلك عام ١٨٤٦، بعد ١٥٠ عامًا من استخدام الحمائية والعنف وسلطة الدولة، الذي منحها مكانة متقدمة على أي منافس. لكن التوجه نحو السوق تم مع تحفظات هامة، حيث ظلت أربعون بالمئة من المنسوجات البريطانية ترسل إلى الهند المستعمَرة، وينطبق ذلك على الصادرات البريطانية عمومًا. كان الفولاذ البريطاني ممنوعًا من الأسواق الأميركية بسبب الرسوم الجمركية المرتفعة للغاية، التي مكنت الولايات المتحدة من تطوير صناعة الصلب الخاصة بها.

لكن الهند والمستعمرات الأخرى ظلت متاحة، واستمرت كذلك حتى عندما أدى ارتفاع أسعار الصلب البريطاني إلى خروجه من السوق العالمي. تعد الهند مثالًا مفيدًا؛ لقد كانت تنتج من الحديد بقدر ما تنتجه أوروبا كلها في نهاية القرن الثامن عشر، وكان المهندسون البريطانيون عام ١٨٢٠ يدرسون تقنيات تصنيع الحديد الهندية المتطورة، بهدف ردم «الفجوة التقنية». وكانت بومباي تنتج القاطرات بمستوياتٍ تنافسية عندما بدأت فورة السكك الحديدية، لكن مبدأ السوق الحر القائم فعليًا دمر هذه القطاعات في الصناعة الهندية، كما دمر صناعة المنسوجات والسفن وصناعاتٍ أخرى كانت متطورة بمعايير زمانها. بالمقابل، فقد أفلتت الولايات المتحدة واليابان من السيطرة الأوروبية، واستطاعتا تبني نهج أوروبا في التدخل بالسوق.

عندما تبين أنها لن تستطيع تحمل المنافسة اليابانية، ألغت إنكلترا اللعبة ببساطة، حيث أغلِقت الإمبراطورية عمليًا في وجه الصادرات اليابانية، وكان ذلك جزءًا من خلفية الحرب العالمية الثانية. في الوقت ذاته طالب الصناعيون في الهند بالحماية، لا من اليابان بل من إنكلترا، إلا أن ذلك لم يكن ممكنًا في ظل مبدأ السوق الحر القائم فعليًا.

بعد أن تخلت الحكومة البريطانية في الثلاثينات عن صيغتها المحدودة من سياسة عدم التدخل في السوق، اتجهت نحو مزيد من التدخل المباشر بالاقتصاد المحلي أيضًا. خلال بضع سنوات تضاعف إنتاج الآلات الصناعية خمس مرات، بالإضافة إلى ازدهار

صناعة الكيماويات والصلب والطائرات، ومجموعة من الصناعات الجديدة، التي وصفها المحلل الاقتصادي ويل هتُن بأنها «موجة جديدة مجهولة من الثورة الصناعية». تمكنت بريطانيا بفضل الصناعات الخاضعة لسيطرة الدولة من التفوق على ألمانيا في معدل الإنتاج خلال الحرب، ومن تضييق الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة، التي كانت في ذلك الوقت تمر بمرحلة توسع اقتصادي كبير، بعد أن تولى مدراء الشركات زمام اقتصاد الحرب المنظم من قبل الدولة.

بعد قرن من توجه إنكلترا نحو شكل من الأممية الليبرالية، تبعت الولايات المتحدة النهج نفسه. وكانت بعد ١٥٠ عامًا من ممارسة الحمائية والعنف قد تحولت إلى أغنى وأقوى بلد في العالم، وبدأت تدرك، مثل إنكلترا من قبلها، مزايا «تكافؤ الفرص» الذي سيمكنها من سحق أي منافس. لكن الولايات المتحدة، مثل إنكلترا، كان لديها تحفظات جوهرية.

أحدها أن واشنطن استخدمت نفوذها لمنع تحقيق تنمية مستقلة في مكان آخر، كما فعلت إنكلترا من قبل. وكان على التنمية في أميركا اللاتينية ومصر وجنوب آسيا وغيرها، أن تكون «مكملة» لا «تنافسية». كان هنالك أيضًا تدخل واسع النطاق بالتجارة. مثلًا، ارتبط مشروع مارشال للإغاثة بشراء المنتجات الزراعية الأميركية، ما ساهم في ارتفاع حصة الولايات المتحدة في تجارة الحبوب العالمية من أقل من ١٠ بالمئة قبل الحرب، إلى أكثر من النصف بحلول عام ١٩٥٠، في حين انخفضت صادرات الأرجنتين إلى الثلث. كذلك

فقد استُخدِم برنامج الإغاثة الأميركي «غذاء من أجل السلام» لدعم المشاريع الزراعية الأميركية وقطاع الشحن، ولإضعاف المنتجين الأجانب، ضمن إجراءات أخرى لمنع التنمية المستقلة. لقد كان الدمارُ الذي لحق بزراعة القمح في كولومبيا بسبب هذه الأساليب أحدَ العوامل في نمو صناعة المخدرات، والذي سرعت من وتيرته في منطقة دول الأنديز السياساتُ النيوليبرالية المطبقة في السنوات القليلة الماضية. في كينيا، انهارت صناعة النسيج عام ١٩٩٤ عندما فرضت إدارة كلينتون حصة استيراد، فقطعت عليها بذلك الطريقَ إلى التنمية الذي سلكته كل الدول الصناعية، في حين ينذَر «المصلحون الإفريقيون» بأن عليهم تحقيق المزيد من التقدم في تحسين ظروف العمليات التجارية و«تثبيت إصلاحات السوق الحر»، بتطبيق سياسات تجارية واستثمارية تفي بمتطلبات المستثمرين الغربيين.

هذه مجرد أمثلة متفرقة.

إلا أن أهم حالات الحياد عن مبادئ السوق الحر تكمن في موضع آخر. أحد العناصر الأساسية لنظرية التجارة الحرة يقضي بأن الدعم المالي الحكومي غير مسموح، لكن بعد الحرب العالمية الثانية توقع كبار رجال الأعمال في الولايات المتحدة أن يعود الاقتصاد مباشرة إلى حالة الكساد دون تدخلٍ حكومي. وأكدوا أيضًا على أن الصناعات المتقدمة -لا سيما صناعة الطائرات، رغم أن استنتاجهم كان أشمل- «لا يمكن أن توجد بشكل مرضٍ في اقتصاد حرّ صرف، تنافسي وغير مدعوم من الحكومة؛ وأن

«الحكومة هي منقذهم الوحيد الممكن». أقتبس هنا من كبرى الصحف الاقتصادية، التي أشارت أيضًا إلى أن نظام البنتاغون هو الطريقة المثلى لتحويل التكاليف إلى عامة الشعب. لقد كانوا يدركون أن الإنفاق الاجتماعي يمكن أن يؤدي الدور المنشط نفسه، لكنه لن يكون دعمًا مباشرًا لقطاع الشركات، إن له أثرًا ديمقراطيًا، وهو يعيد توزيع الثروة، أما الإنفاق العسكري فليس فيه أي من هذه العيوب.

إنه سهل الترويج أيضًا. وقد عبر وزير سلاح الجو في إدارة الرئيس ترومان عن المسألة ببساطة، فقال: يجب ألا نستخدم كلمة «دعم»، الكلمة التي يجب أن نستخدمها هي «الأمن». لقد حرص على أن «تلبي الميزانية العسكرية متطلبات صناعة الطائرات» على حد تعبيره. ومن نتائج ذلك أن أصبحت الطائراتُ المدنية الآن أهمَ صادرات البلاد، وصناعةُ السياحة والسفر الضخمة، التي تعتمد على الطائرات، مصدرًا لأرباح طائلة.

هكذا كان من الملائم أن يختار كلينتون شركةَ بوينغ «مثلًا تحتذي به الشركات في أميركا»، عندما بشر «برؤيته الجديدة» لمستقبل السوق الحر في مؤتمر قمة آسيا-المحيط الهادي عام ١٩٩٣، ولقي ذلك استحسانًا كبيرًا. من الأمثلة الجيدة على الأسواق القائمة فعلًا، أن معظم صناعة الطائرات المدنية الآن بيد شركتين، بوينغ-مكدونالد وأيرباص، وكل منهما مدينة بوجودها ونجاحها للدعم المالي الحكومي الضخم. يظهر النمط نفسه في صناعة الحواسيب والإلكترونيات

عمومًا، والأتمتة والتكنولوجيا الحيوية والاتصالات، وحقيقةً، كل قطاع حيوي في الاقتصاد.

لم يكن هنالك حاجة لشرح مبادئ «رأسمالية السوق الحر القائم فعليًا» لإدارة ريغان. لقد كانوا أساتذة في ذلك الفن، يتغنون بأمجاد السوق أمام الفقراء بينما يتبجحون بفخر أمام عالم الشركات بأن ريغان «حمى الصناعة الأميركية عن طريق فرض قيود على الاستيراد أكثر من أي سلفٍ له خلال أكثر من نصف قرن»، لكن في ذلك الكثير من التواضع، فقد تجاوزوا كل أسلافهم مجتمعين، حيث «ترأسوا أكبر تحول نحو الحمائية منذ الثلاثينات»، كما علقت مجلة فورن أفيرز في تقرير حول ذلك العقد. لولا هذه الإجراءات الصارمة وغيرها للتدخل في السوق، لكان من المحتمل ألا تصمد صناعات الصلب أو السيارات أو الآلات الصناعية أو أنصاف النواقل أمام المنافسة اليابانية، أو تستطيع إحراز تقدم في مجال التقنيات الناشئة، ولترك ذلك آثارًا واسعة على الاقتصاد بكامله. تبين تلك التجربة مرة أخرى أن «المعتقد السائد» «مليء بالثغرات»، كما يشير تقرير آخر لمجلة فورن أفيرز حول سجلّ ريغان، لكن المعتقد السائد يظل ميزةً بوصفه سلاحًا أيديولوجيًا يستخدم في التحكم بالضعفاء.

أعلنت كل من الولايات المتحدة واليابان مؤخرًا عن برامج جديدة هامة، خاصة بتقديم التمويل الحكومي للتقنية المتطورة (الطائرات وأنصاف النواقل، على التوالي)، بهدف تعزيز القطاع الصناعي الخاص عن طريق الدعم المالي الحكومي.

ولتوضيح «نظرية السوق الحر القائم فعليًا» بطريقة أخرى، وجدت دراسة مكثفة للشركات عبر الوطنية[1]، أجراها وينفريد رويغروك وروب فان تلدر، أن «جميع الشركات الأساسية الكبرى في العالم قد تعرضت لتأثير حاسم من السياسات الحكومية (و) (أو) القيود التجارية على استراتيجيتها ومكانتها التنافسية»، كذلك فإن «عشرين شركة على الأقل من الشركات المئة المصنفة في قائمة مجلة فورتشن عام ١٩٩٣، لم تكن لتصمد على الإطلاق كشركات مستقلة لو لم تنقذها حكوماتها»، عن طريق تعميم خسائرها أو استحواذ الدولة عليها حين تكون في أزمة. إحداها شركة لوكهيد، وهي المشغل الأهم في مقاطعة [نيوت] غنغريتش ذات التوجه المحافظ، التي أنقذت من الانهيار بفضل ضمانات قروض حكومية ضخمة. تشير الدراسة نفسها إلى أن التدخل الحكومي، الذي كان «القاعدة لا الاستثناء خلال القرنين الماضيين.. قد أدى دورًا رئيسيًا في تطوير وانتشار كثير من الابتكارات في المنتجات وطرق التصنيع، لا سيما في مجال الطيران والإلكترونيات والزراعة الحديثة وتكنولوجيا المواد والطاقة وتكنولوجيا النقل»، بالإضافة إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بشكل عام، (الإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية مثالان حديثان ملفتان)، وفي الماضي، النسيج والصلب، والطاقة بالطبع. لقد كانت السياسات الحكومية «قوة هائلة في تشكيل استراتيجيات الشركات الكبرى في العالم

(١) Transnational Corporations (TNCs).

وقدرتها التنافسية». وتؤكد دراسات متخصصة أخرى صحة هذه الاستنتاجات.

هنالك الكثير بعد ليقال عن هذه المسائل، لكن نتيجة واحدة تبدو واضحة تمامًا: وهي أن المبادئ المتفق عليها تصاغ وتطبق لأغراض السلطة والربح. وتتبع «التجارب» المعاصرة نمطًا مألوفًا عندما تتخذ شكل «الاشتراكية للأغنياء»، في نظامٍ قائم على مركنتلية[1] الشركات العالمية، تتكون «التجارة» فيه إلى حد كبير من تداولات تدار مركزيًا ضمن الشركة نفسها، وتلك الشركات عبارة عن مؤسساتٍ ضخمة تربطها بمنافسيها تحالفاتٌ استراتيجية، وتمتلك جميعها بنيةً داخلية استبدادية، مصممة لتقويض عملية صنع القرار بشكل ديمقراطي وحماية أرباب العمل من نظام السوق. إن الفقراء والضعفاء هم الذين يلقنون تلك المبادئ الصارمة.

وقد نسأل أيضًا ما مدى «عالمية» الاقتصاد بالفعل، وما درجة خضوعه للرقابة الشعبية الديمقراطية؟ بالنسبة إلى التجارة والتدفقات المالية والمقاييس الأخرى، فليس الاقتصاد أكثر «عالمية» مما كان عليه في مطلع القرن. علاوة على ذلك، تعتمد الشركات عبر الوطنية بشكل كبير على الدعم المالي الحكومي والأسواق المحلية،

---

(١) Mercantilism: مذهب اقتصادي ظهر في القرنين السادس عشر والسابع عشر في أعقاب اكتشاف مناجم الذهب والفضة في أميركا، تبعًا له تشكل المعادن الثمينة الثروة الأساسية للدول، ويقع على الدولة أن تمتلك سياسة اقتصادية تسمح لها بتأمين الفوائض المالية الضرورية لتمويل سياستها العامة. وتخضِع المركنتلية الاقتصادَ لغايات سياسية بهدف تأمين قوة الدولة، كما تنادي باعتماد سياسة حمائية.

أما تعاملاتها الدولية، بما فيها ما يسمى خطأً بالتجارة، تتم عمومًا ضمن أوروبا واليابان والولايات المتحدة، حيث تتوفر التدابير السياسية دون خوف من حدوث انقلابات عسكرية وما شابه. هنالك الكثير من الأشياء المستجدة والمهمة، لكن الاعتقاد بأن الأمور «خرجت عن السيطرة» ليس مقنعًا، حتى ولو تابعنا تطبيق الآليات الحالية.

هل الالتزام بهذه الآليات مفروض علينا بموجب قانون من قوانين الطبيعة؟ ليس إن أخذنا مبادئ الليبرالية الكلاسيكية على محمل الجد. إن إشادة آدم سميث بتقسيم العمل معروفة، بخلاف شجبه لآثاره اللاإنسانية، التي من شأنها أن تحول العمّال إلى كائنات «غبية وجاهلة بقدر ما يمكن للكائن البشري أن يكون»، وهو شيء يجب منع حدوثه «في كل مجتمع متطور ومتمدن» عن طريق اتخاذ إجراء حكومي للتغلب على القوة الهدامة للـ«يد الخفية»[1]. من غير المعروف أيضًا إيمانُ سميث بأن «التشريعات الحكومية المؤيدة للعمال دائمًا منصفة وعادلة»، لكنها ليست كذلك «عندما تصب في

(١) Invisible Hand: أسلوب تشكيل النشاطات الاقتصادية بواسطة قوى السوق المجهولة. كان آدم سميث (في كتابه ثروة الأمم) قد استعمل هذا الاصطلاح عام ١٧٧٦، و«اليد الخفية» ترمز للتشغيل التلقائي لآلية السوق، وتشير ضمنًا إلى المساعي الحرة التنافسية والخاصة وإلى غياب تدخل الدولة. وبموجب هذا الأسلوب يكون كل مستهلك ومنتج «مساقًا بيد خفية» استجابة للظروف والتغيرات الاقتصادية التي لا يستطيع الفرد أن يؤثر فيها. وتتناقض اليد الخفية مع التخطيط الاقتصادي الاشتراكي المركزي، حيث تقوم الدولة عن وعي باتخاذ القرارات تحديًا لقوى السوق، بحيث تصبح سلطة التخطيط المركزية بالفعل «اليد المنظورة».

مصلحة أرباب العمل». وكذلك دعوتُه إلى «تكافؤ الظروف»، التي كانت مركزيةً في حجته المؤيدة للأسواق الحرة.

ويذهب آخرون من المساهمين البارزين في وضع أسس الليبرالية الكلاسيكية إلى أبعد من ذلك. حيث انتقد ويلهلم فون همبولت العملَ المأجور بحد ذاته، فكتب أن العامل حين يشتغل تحت رقابة خارجية «قد نحترم ما يفعله، لكننا نزدري ما هو عليه». وعلق ألكسيس دي توكفيل بأن «الحرفة تتقدم، والحرفي يتراجع». ويتفق توكفيل، وهو أيضًا من أعلام الليبرالية، مع سميث وجيفرسون بأن تكافؤ الظروف سمة مهمة للمجتمع الحر والعادل. وقد حذر قبل مئة وستين عامًا، من مخاطر «دوام اللامساواة في الظروف»، ومن زوال الديمقراطية إذا تجاوزت «الأرستقراطيةُ الصناعية التي تنمو تحت أنظارنا» في الولايات المتحدة حدودَها، «وهي من أقسى الأرستقراطيات الصناعية التي وجدت في العالم» -وهذا ما حدث لاحقًا، على نحوٍ فاق أسوأ كوابيسه.

إنني أتناول بشكل موجز قضايا شائكة وشيّقة، توحي، باعتقادي، بأن المبادئ الأساسية لليبرالية الكلاسيكية لا تتجلى بشكلها المعاصر في «الدين» النيوليبرالي، بل في الحركات المستقلة للعمال، وفي أفكار وممارسات الحركات الاشتراكية التحررية، وعبرت عنها كذلك شخصيات فكرية بارزة في القرن العشرين، مثل برتراند راسل وجون ديوي.

على المرء أن يتوخى الحذر في تقييم المبادئ المهيمنة على الخطاب

الفكري، وأن يولي انتباهًا دقيقًا للحجج، والحقائق، ودروس التاريخ الماضي والحاضر. ليس من المنطقي السؤال عما هو «مناسب» بالنسبة إلى بلدان معينة، وكأن تلك البلدان كياناتٌ تملك مصالح وقيمًا مشتركة. ما قد يكون مناسبًا بالنسبة إلى شعب الولايات المتحدة، الذي يملك ميزات لا نظير لها، قد لا يصلح إطلاقًا بالنسبة لآخرين يملكون نطاق اختيارات أضيق بكثير. لكننا نستطيع، على أي حال، أن نتوقع منطقيًا أن الأفضل بالنسبة إلى شعوب العالم لن يتفق، إلا في أبعد الصدف، مع خطط «المهندسين الرئيسيين» للسياسات. وليس لدينا الآن، ولم يكن من قبل، أي سبب للسماح لهم بتشكيل المستقبل وفقًا لمصالحهم.

نشرت نسخة من هذا المقال في الأصل في أميركا الجنوبية، مترجمًا إلى اللغتين الإسبانية والبرتغالية، عام ١٩٩٦.



(٢)

القبول دون قبول

التحكم بعقول الناس

ينبغي لأي مجتمع ديمقراطي راقٍ أن يكون قائمًا على مبدأ «قبول المحكومين». لاقت هذه الفكرة قبولًا على نطاق واسع، لكن من الممكن تفنيدها بوصفها شديدة القوة وشديدة الضعف في الوقت ذاته. شديدة القوة، لأنها توحي بوجوب حكم الشعب والسيطرة عليه، وشديدة الضعف، لأن أقسى الحكام يحتاج إلى درجة معينة من «قبول المحكومين»، ويحصل عليها عادة، ليس بالقوة وحدها.

ما يعنيني هنا هو كيف تعاملت المجتمعات الأكثر تمتعًا بالحرية والديمقراطية مع هذه المسائل. لقد سعت القوى الشعبية على مدى سنواتٍ إلى اكتساب نصيب أكبر في إدارة شؤونها، فلقيت في ذلك بعض النجاحات وعديدًا من الهزائم. من جهة أخرى، استُحدثت مجموعة من التوجهات الفكرية لتبرير مقاومة النخبة للديمقراطية. ويجدر بأولئك الذين يأملون فهم الماضي وصنع المستقبل أن يولوا اهتمامًا دقيقًا، لا للممارسات فحسب، بل لإطار المبادئ الذي يدعمها.

تناول ديفيد هيوم هذه القضايا قبل ٢٥٠ عامًا في عملٍ مرجعي. لقد حيرته «سهولة حكم الأقلية للأكثرية، والخضوع الضمني الذي يسلم به البشر» مصيرَهم لحكامهم. لقد وجد ذلك مدهشًا، لأن «القوة دائمًا في جانب المحكومين». لو أدرك الناس ذلك لانتفضوا وأطاحوا بالحكام. واستنتج أن الحكومة تقام على التحكم بالرأي، وهو مبدأ «ينطبق على أشد الحكومات استبدادًا وأغلب الحكومات العسكرية، بالإضافة إلى أكثر الحكومات حريةً وشعبية».

لقد استهان هيوم بفاعلية استخدام القوة بالتأكيد، فالصيغة الأدق لما قال، أن الحكومة كلما ازدادت «حرية وشعبية» ازدادت ضرورة اعتمادها على التحكم بالرأي لضمان الخضوع للحكام.

أصبحت ضرورة خضوع الشعب فكرة مسلمًا بها عند مختلف الأطراف. في ظل الديمقراطية، يملك المحكومون الحق بالقبول، لكن لا أكثر. باستخدام مصطلحات الفكر التقدمي الحديث، يحق لأفراد الشعب أن يكونوا «متفرجين»، لا «مشاركين»، فيما عدا الاختيار كلّ حين من بين قادة يمثلون السلطة الحقيقية. هذا في الميدان السياسي. ويجب إقصاء عامة الشعب تمامًا من الميدان الاقتصادي، الذي يحدَّد فيه ما يحدث في المجتمع بالمجمل. فهنا، ينبغي ألا يملك الشعب أي دور، وفقًا للنظرية الديمقراطية السائدة.

واجهت هذا الفرضيات انتقاداتٍ عبر التاريخ، لكن المسائل احتدمت على نحو بالغ منذ أول انتفاضة ديمقراطية حديثة في

القرن السابع عشر في إنكلترا. غالبًا ما يصور الاضطراب الحاصل في ذلك الوقت على أنه صراع بين الملك والبرلمان، لكن كما هو الحال غالبًا، قسم كبير من الشعب لم يرغب بأن يحكمه أي من الطرفين المتنازعين على السلطة، بل أراد أن يحكمه «مواطنون مثلنا، يعرفون احتياجاتنا»، كما أعلنوا في منشوراتهم، وليس «الفرسان والسادة» الذين «لا يعرفون آلام الناس»، وسوف «يضطهدوننا» حتمًا.

أثارت هذه الأفكار استياء «صفوة الرجال»، كما كانوا يسمون أنفسهم، أو «المسؤولين» باستخدام المصطلحات الحديثة. لقد كانوا على استعداد لمنح الناس حقوقًا، لكن بحدود، ومن منطلق أننا بكلمة «الناس» لا نعني الرعاع الجهلة والمضطربين. لكن كيف يمكن التوفيق بين ذلك المبدأ الأساسي في الحياة الاجتماعية، مع مبدأ «قبول المحكومين»، الذين لم يكن من السهل قمعهم في ذلك الوقت؟ اقترح فرانسيس هتشسن، الرائد في فلسفة الأخلاق وأحد معاصري هيوم، حلًا للمشكلة، فقال إن مبدأ «قبول المحكومين» لا ينتهك عندما يفرض الحكام خططًا يرفضها الناس، إذا «وافقت» الجماهير «الغبية» و«المتعصبة» لاحقًا «بحماسة» على ما فعلناه باسمها. يمكننا أن نتبنى مبدأ «القبول دون قبول»، التعبير الذي استخدمه لاحقًا فرانكلن هنري غيدنغز.

كان هتشسون مهتمًا بالسيطرة على الرعاع في الداخل، أما غيدنغز، فبفرض النظام في الخارج. لقد كتب عن الفلبين، التي كان الجيش الأميركي يحررها في ذلك الوقت، ويحرر في الوقت ذاته مئات ألوف الأرواح من مآسي الحياة -أو بحسب تعبير الصحافة، «يذبح

أهل البلاد على الطريقة الإنكليزية»، وذلك لجعل «المخلوقات المضللة» التي تقاومنا «تحترم أسلحتنا» على الأقل، وتدرك لاحقًا أننا نريد لها «الحرية» و«السعادة». وللتعبير عن كل ذلك بأسلوب حضاري لائق، ابتكر غيدنغز مفهومه «القبول دون قبول»: «إذا أدرك [الشعب المحتل] واعترف بعد سنوات أن علاقة النزاع كانت من أجل مصلحة عليا، يمكن عندئذ الاعتقاد منطقيًا، أن السلطة فُرضت بقبول المحكومين»، كما يمنع والدٌ طفلَه من الركض نحو شارع مزدحم.

تصيب هذه التفسيرات بدقة المعنى الحقيقي لمبدأ «قبول المحكومين». يجب على الناس الخضوع لحكامهم، ويكفي أن يعطوا قبولًا دون قبول. يمكن استخدام القوة في دولة استبدادية، أو على أراضٍ أجنبية. وعندما تكون مصادر العنف محدودة، يتوجب الحصول على قبول المحكومين بأدوات تسميها الآراء التقدمية والليبرالية «صناعة القبول».

لقد كُرست صناعةُ العلاقات العامة الضخمة منذ نشأتها في مطلع هذا القرن من أجل «التحكم بعقول الناس»، كما وصف مهمتَها كبارُ رجال الأعمال. وقد أتبعوا القول بالفعل، وذلك بالتأكيد أحد السمات الرئيسية في التاريخ الحديث. إن وجود جذور صناعة العلاقات العامة ومراكزها الكبرى في البلد «الأكثر حرية» هو بالتحديد ما يجب أن نتوقعه، بالفهم الصحيح لمبدأ هيوم.

بعد مرور سنوات قليلة على ما كتبه هيوم وهتشسن، امتدت

المشاكل التي سببها الرعاعُ في إنكلترا إلى مستعمراتها الثائرة في أميركا الشمالية. ردد الآباء المؤسسون آراء «صفوة الرجال» البريطانيين، بكلماتهم نفسها تقريبًا. قال أحدهم: «عندما أذكر الشعب، أقصد أن أشمل بذلك القسم العقلاني منهم فقط. أما الجهلة والسوقيون فهم عاجزون عن تقييم أساليب الحكم، بقدر عجزهم عن الإمساك بزمامه». وصرح زميله ألكسندر هاميلتون بأن الشعب «وحشٌ هائل» ينبغي ترويضه. كان من الضروري تعليم المزارعين الثائرين والمستقلين، أحيانًا بالقوة، أن المُثُل الموجودة في المنشورات الثورية لا يفترض أن تؤخذ على محمل الجد. فلن يمثل عامةَ الناس مواطنون مثلهم يعرفون آلام الناس، بل النخبة والتجار والمحامون وآخرون من «الرجال المسؤولين» الذين يمكن الثقة بأنهم سيدافعون عن الامتيازات وأصحابها.

عبّر جون جاي رئيس المؤتمر القاري، وأول كبير قضاة في المحكمة العليا، بوضوح عن المبدأ السائد: «ينبغي أن يحكم البلاد أولئك الذين يملكونها». تظل مسألة ينبغي أن تحسم: من يملك البلاد؟ أجاب السؤالَ ظهورُ الشركات الخاصة والبنى المصممة لحمايتها ودعمها، إلا أن إرغام الناس على الالتزام بدور المتفرجين يظل مهمة صعبة.

إن الولايات المتحدة هي بالتأكيد المثال الأهم الذي ينبغي دراسته إذا أردنا فهم عالم اليوم والغد. أحد أسباب ذلك قوتُها منقطعة النظير، والسبب الآخر مؤسساتها الديمقراطية المستقرة. علاوة على ذلك، فقد كانت الولايات المتحدة أقرب مثال واقعي

ممكن للصفحة البيضاء. علق توماس باين عام ١٧٧٦ أن أميركا تستطيع أن تكون «سعيدة بقدر ما تشاء، فهي تملك صفحة بيضاء لتكتب عليها». فقد دُمرت مجتمعات السكان الأصليين تقريبًا، وتملك الولايات المتحدة رواسب قليلة من البنى الأوروبية السابقة، وهو أحد أسباب الضعف النسبي للعقد الاجتماعي وأنظمة الدعم، التي تعود جذورها في الغالب إلى مؤسساتٍ قبل-رأسمالية. وقد تم تصميم نظامها الاجتماعي السياسي بشكل واعٍ إلى حد غير مسبوق. لا يمكن إجراء التجارب عند دراسة التاريخ، لكن الولايات المتحدة هي أقرب مثالٍ واقعي ممكن إلى «الحالة المثالية» لديمقراطية الدولة الرأسمالية.

بالإضافة إلى ذلك، كان المصمم الرئيسي مفكرًا سياسيًا ألمعيًا هو جيمس ماديسون، الذي سادت أفكاره إلى حد كبير. خلال النقاشات بشأن الدستور، ذكر ماديسون أن الانتخابات في إنكلترا «لو أتيحت لجميع طبقات الشعب، لأصبحت ملكيات أصحاب الأراضي في خطر، وسرعان ما سيطبق قانون زراعي» يمنح الأرض لمن لا يملك أرضًا. يجب تصميم النظام الدستوري بحيث يمنع حدوث هذا الظلم و«يصون المصالح الدائمة للبلاد»، وهي حقوق الملكية.

هنالك اتفاق بين دارسي فكر ماديسون، على أن «الدستور كان وثيقةً أرستقراطية في جوهرها، صُممت بهدف ضبط النزعات الديمقراطية في تلك المرحلة»، فسلم السلطة إلى «نوع أفضل» من الناس، وأقصى من لم يكن غنيًا أو نبيل الأصل أو وجيهًا عن ممارسة

السلطة السياسية (لانس بانينغ). وقد أعلن ماديسون أن المسؤولية الرئيسية للحكومة هي «حماية الأقلية الثرية من الأغلبية». وكان هذا هو المبدأ الموجّه للنظام الديمقراطي منذ نشأته حتى اليوم.

تحدث ماديسون في النقاشات العامة عن حقوق الأقليات عمومًا، لكن من الواضح أنه كان يقصد أقلية معينة: «الأقلية الثرية». تؤكد النظرية السياسية الحديثة على اعتقاد ماديسون بأن «كلًا من حقوق الملكيات وحقوق الأفراد يجب أن يصان في ظل حكومة عادلة وحرة». لكن في هذه الحالة أيضًا من المفيد التدقيق أكثر في هذا المبدأ. فلا يوجد حقوق للملكيات، بل هي حقوق التملك، أي حقوق أصحاب الأملاك. قد يكون لي حق في امتلاك سيارتي، لكن ليس لسيارتي أي حقوق. ويختلف حق التملك عن غيره أيضًا في أن امتلاك شخص لشيءٍ ما، يحرم غيره من حق امتلاكه: إذا كنت أملك سيارتي فأنت لا تملكها، لكن في مجتمع عادل وحر، حريتي في التعبير لا تحدّ من حريتك. يقتضي المبدأ الماديسوني إذًا أن من واجب الحكومة حماية حقوق الأفراد عمومًا، لكن عليها تقديم ضمانات خاصة وإضافية لحقوق شريحةٍ معينة من الأفراد، هم أصحاب الأملاك.

توقع ماديسون أن يشتد خطر الديمقراطية مع الوقت بسبب ازدياد «نسبة الذين سيكدحون تحت وطأة كل مشقات الحياة، ويتوقون في سرهم إلى توزيعٍ أعدلَ لعطاياها». لقد خاف أن يكتسب هؤلاء نفوذًا، وأقلقته «أعراض روح المساواة» التي ظهرت بالفعل، وحذر «من الخطر المقبل» إذا ما وضعَ حقُ التصويت «سلطةَ التحكم

بالملكيات في أيدٍ لا تملك حصة فيها». وضح ماديسون أن أولئك الذين «ليس لديهم أملاك، أو أمل بالحصول عليها، لا يتوقع منهم أن يتعاطفوا بشكل كافٍ مع حقوق ملكيتها». وكان الحلُ الذي قدمه الحفاظَ على السلطة السياسية في أيدي أولئك الذين «جاؤوا من ثروة الأمة ويمثلونها»، أي «مجموعة الرجال الأكثر كفاءة»، وإبقاءَ عامة الشعب مفككين وغير منظمين.

تظهر مشكلة «روح المساواة» في الخارج أيضًا بالطبع. ويمكننا أن نتعلم الكثير عن «النظرية الديمقراطية القائمة فعليًا»، إذا عرفنا كيف يُنظر إلى هذه المشكلة، خاصة في الوثائق الداخلية السرية، التي يستطيع القادة فيها أن يكونوا أكثر صراحة وانفتاحًا.

خذ البرازيل مثالًا مهمًا، وهي «عملاق الجنوب». أكد الرئيس أيزنهاور للبرازيليين في زيارةٍ عام ١٩٦٠ أن «نظام الشركات الخاصة الواعي اجتماعيًا في بلادنا، يعود بالنفع على كل الناس، ملاكًا وعمالًا على حد سواء.. في ظل الحرية يبرهن العامل البرازيلي بسعادةٍ على مباهج الحياة في النظام الديمقراطي». أضاف السفير أن التأثير الأميركي «حطم النظام القديم في أميركا الجنوبية» عندما جلب إليها «أفكارًا ثورية مثل التعليم الإلزامي المجاني، والمساواة أمام القانون، والمجتمع اللاطبقي نسبيًا، والنظام الحكومي الديمقراطي المسؤول، والنشاط التجاري التنافسي الحر، والمستوى المعيشي الأسطوري للجماهير».

لكن البرازيليين أبدوا رد فعل سلبي تجاه الأخبار الجيدة التي

جلبها معلموهم من الشمال. أبلغ وزير الخارجية جون فوستر دولز مجلس الأمن القومي أن النخبة في أميركا اللاتينية «مثل الأطفال، لا يملكون فعليًا أي قدرة على الحكم الذاتي». والأسوأ من ذلك، أن الولايات المتحدة «متخلفة بشكل ميؤوس منه عن السوفيتيين في تطوير أساليب للسيطرة على عقول وعواطف الشعوب الساذجة». وقد أعرب دولز وأيزنهاور عن قلقهما من «قدرة الشيوعيين على التحكم بالحركات الجماهيرية»، وهي قدرة «ليس بوسعنا محاكاتها»: «إنهم يستميلون فقراء الناس، الذين لطالما أرادوا نهب الأغنياء».

بعبارة أخرى، نحن نجد صعوبة في حث الناس على قبول مبدئنا الذي يقضي بأن على الأغنياء أن ينهبوا الفقراء، وهي مشكلة علاقات عامة تنتظر الحل.

واجهت إدارة كينيدي المشكلة بتحويل مهمة جيش أميركا اللاتينية من «الدفاع عن نصف الكرة الغربي» إلى «الأمن الداخلي»، وهو قرار كان له تبعات مصيرية، أولها الانقلاب العسكري الوحشي والدموي في البرازيل. كان الجيش من وجهة نظر واشنطن «جزيرة العقل» في البرازيل، وقد رحب سفير كينيدي، لينكولن غوردون، بالانقلاب بوصفه «ثورة ديمقراطية»، و«أكثر انتصار حاسم للحرية في منتصف القرن العشرين». وأضاف غوردون، عالم الاقتصاد السابق في جامعة هارفارد، أن «انتصار الحرية» هذا –أي الإطاحة العنيفة بالديمقراطية البرلمانية– من شأنه أن «يخلق مناخًا أفضل للاستثمارات الخاصة»، فأعطى بذلك صورة أوضح عن المعنى الفعلي لمصطلحَي «الحرية» و«الديمقراطية».

بعد عامين أبلغ وزير الدفاع روبرت مكنمارا زملاءه أن «السياسات الأميركية بشأن جيش أميركا اللاتينية كانت فعالة، بالمجمل، في تحقيق الأهداف المرسومة لها». فقد حسنت تلك السياسات «كفاءات الأمن الداخلي» وأسست «نفوذًا عسكريًا أميركيًا مهيمنًا». يعرف جيش أميركا اللاتينية مهامه وهو مهيأ لتنفيذها، بفضل برامج كينيدي للمساعدات والتدريب العسكريين. تتضمن تلك المهام الإطاحة بالحكومات المدنية «حينما يقرر الجيش أن سلوك أولئك القادة يضر بمصالح الأمة». أوضح المفكرون في إدارة كينيدي أن هذه الأعمال التي يقوم بها الجيش ضرورية «في البيئة الثقافية لأميركا اللاتينية». ولنا أن نثق بأنها سوف تنفَّذ كما ينبغي، بعد أن اكتسب الجيش «فهمًا للأهداف الأميركية، وانحيازًا إليها». يضمن ذلك النتيجة المرغوبة «للصراع الثوري على السلطة بين الفئات الرئيسية التي تشكل المنظومة الطبقية الحالية» في أميركا اللاتينية، نتيجةً ستحمي «الاستثمار الأميركي الخاص» والتجارة، أي «الجذر الاقتصادي» الذي هو جوهر «المصلحة السياسية الأميركية في أميركا اللاتينية».

هذه وثائق سرية، تظهِر في هذه الحالة ليبرالية كينيدي. يختلف الخطاب العام تمامًا بالطبع. وإذا اكتفينا به، لن نفهم سوى القليل عن المعنى الحقيقي لـ«الديمقراطية»، أو عن النظام العالمي في الأعوام الماضية، وفي المستقبل أيضًا، لأن الأيادي نفسها تمسك بزمام الأمور.

الأبحاث الأكثر جدية وواضحة بشأن الحقائق الأساسية. تناول لارس شولتز، أحد أبرز علماء أميركا اللاتينية، دولَ الأمن

القومي[1] التي وضعتها وتدعمها الولايات المتحدة، في كتاب مهم. وذكر أن هدفها كان «أن تدمر بشكل نهائي أي تهديدٍ محسوس لمنظومة الامتياز الاجتماعي الاقتصادي الحالية، عن طريق القضاء على المشاركة السياسية للأكثرية العددية»، التي سماها هاميلتون «الوحش الهائل». الهدف هو نفسه تقريبًا في المجتمع المحلي، مع اختلاف الوسائل.

يستمر النمط ذاته اليوم. إن كولومبيا هي المنتهك الأول لحقوق الإنسان في نصف الكرة الغربي، وهي أيضًا أشد المستفيدين من المساعدات والتدريب العسكري الأميركيين في السنوات الأخيرة. تستخدَم «الحرب على المخدرات» ذريعةً لذلك، لكن هذه «خرافة»، كما ورد مرارًا في تقارير كبرى جماعات حقوق الإنسان، والكنيسة، وغيرهم ممن حققوا في سجل الأعمال العدوانية المروعة والروابط الوثيقة بين تجار المخدرات وملاك الأراضي والجيش، وشركائهم من القوات شبه العسكرية. لقد دمر إرهابُ الدولة المنظماتِ الشعبية، وقضى فعليًا على الحزب السياسي المستقل الوحيد، باغتيال آلاف الناشطين، بمن فيهم مرشحون للرئاسة ورؤساء بلديات وغيرهم. مع ذلك يشاد بكولومبيا بوصفها ديمقراطية مستقرة، مما يوضح مرة أخرى المقصودَ بكلمة «ديمقراطية».

---

(١) National Security States: حكومات استبدادية ظهرت في أميركا اللاتينية نتيجة انقلابات عسكرية، تتميز عن غيرها من الحكومات السلطوية العسكرية بأن المؤسسة العسكرية تتدخل في قيادة النظام السياسي وتهدف إلى إحداث تغيير في مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية، وأنها تتخذ أيديولوجية الأمن القومي توجهًا أساسيًا. (David R. Mares, The National Security State).

يعتبر رد الفعل تجاه تجربة غواتيمالا الأولى مع الديمقراطية مثالًا ذا دلالة هامة. السجل السري في هذه الحالة متوفر بشكل جزئي، لذلك نحن نعرف قدرًا لا بأس به عن التفكير الذي وجّه السياسة. عام ١٩٥٢ حذرت وكالة الاستخبارات المركزية CIA من أن سياسات الحكومةِ «المتطرفةَ والقوميةَ» لاقت «دعمًا أو قبولًا لدى كل الشعب الغواتيمالي تقريبًا». كانت الحكومة «تحشد طبقة الفلاحين التي كانت خاملة سياسيًا حتى ذلك الوقت»، وتكوّن «دعمًا جماهيريًا للنظام الحالي» عن طريق التنظيم العمالي والإصلاح الزراعي، وسياساتٍ أخرى «مرتبطة بثورة عام ١٩٤٤» أدت إلى قيام «حركة وطنية قوية لتحرير غواتيمالا من الحكم الديكتاتوري العسكري، والتخلف الاجتماعي، و«الاستعمار الاقتصادي»، التي كانت النمط السائد في الماضي». لقد حركت سياسات الحكومةِ الديمقراطيةِ «ولاء معظم الغواتيماليين الواعين سياسيًا، ووافقت مصالحهم الشخصية». وأفادت تقارير الاستخبارات التابعة لوزارة الخارجية أن القيادة الديمقراطية «أصرت على الحفاظ على نظام سياسي منفتح»، مما سيتيح للشيوعيين «توسيع عملياتهم واستمالة قطاعات مختلفة من الشعب بشكل فعال». لكن الانقلاب العسكري عام ١٩٥٤ والإرهاب الذي ساد من بعده عالج تلك العيوب في الديمقراطية، بدعمٍ ضخم من الولايات المتحدة، كما هو الحال دائمًا.

برزت مشكلة تأمين «القبول» أيضًا مع المؤسسات الدولية. في البداية، كانت الأمم المتحدة أداةً يعول عليها في تطبيق سياسة الولايات المتحدة، وكانت موضع إعجاب كبير. لكن نزع الاستعمار

أدى إلى ظهور ما سمي لاحقًا «استبداد الأكثرية». أخذت واشنطن منذ الستينات الصدارة في نقضِ قرارات مجلس الأمن (تليها في المرتبة الثانية بريطانيا، وفرنسا في الثالثة بفارق كبير)، وفي التصويتِ وحدها أو إلى جانب عدد قليل من الدول العميلة ضد قرارات الجمعية العامة. فقدت الأمم المتحدة حظوتها، وبدأت تظهر مقالات جدية تتساءل لماذا «يخالف» العالم «الولايات المتحدة»؛ أما أن تكون الولايات المتحدة هي من يخالف العالم، فتعدّ فكرةً أغرب من أن تؤخذ بعين الاعتبار. وقد تطورت علاقة الولايات المتحدة مع المحكمة الدولية وغيرها من المؤسسات الدولية بطريقة مشابهة. سنعود إلى ذلك لاحقًا.

كانت ملاحظاتي حول الجذور الماديسونية للمفاهيم الديمقراطية السائدة غير منصفةٍ في ناحية مهمة. فقد كان ماديسون، مثل آدم سميث وغيره من مؤسسي الليبرالية الكلاسيكية، ينتمي إلى فترة ما قبل الرأسمالية، وكان مناهضًا للرأسمالية في الصميم. لقد توقع أن يكون الحكام «رجال دولة واعين» و«فلاسفة محسِنين»، «يمكن لحكمتهم أن تميز المصالح الحقيقية لبلدهم على أحسن وجه»؛ أنهم سوف «يهذبون» و«يوسعون» الـ«آراء العامة»، ويحمون المصالح الحقيقية للبلاد من «شرور» الأكثريات الديمقراطية، لكن بوعيٍ وإحسان.

سرعان ما تبين لماديسون خلاف ذلك، حيث أخذت «الأقلية الثرية» تستخدم سلطتها الجديدة تمامًا كما تنبأ آدم سميث قبل سنوات قليلة. كانوا عازمين على اتباع ما سماه سميث «الحكمة

الفاسدة» للحكام: «كل شيء لنا، ولا شيء للآخرين». مع حلول عام ١٧٩٢ حذر ماديسون من أن الدولة الرأسمالية التنموية الناشئة كانت «تُحِل دافع المصلحة الشخصية محل الواجب العام»، مما يؤدي إلى «سيطرة حقيقية للأقلية مستترة بالحرية الظاهرية للأكثرية». لقد استنكر «الفساد السافر لذلك الزمان»، الذي أصبحت فيه قوى القطاع الخاص «الحرسَ الإمبراطوري للحكومة -أدواتها وطغاتها في الوقت ذاته، يرتشون بعطاياها، ويُرهبونها بلغطهم واتحادهم». إنهم يلقون على المجتمع الظلَّ الذي نسميه «السياسة»، كما علق جون ديوي لاحقًا. وقد أكد ديوي، الذي يعد أحد أهم فلاسفة القرن العشرين ومن أبرز رموز الليبرالية في أميركا الشمالية، أن الديمقراطية تفرغ من مضمونها عندما تحكم الشركاتُ الكبرى حياةَ البلاد من خلال السيطرة على «وسائل الإنتاج، والتبادل التجاري، والدعاية، والنقل والاتصالات، بالإضافة إلى التحكم بالصحافة والوكالات الصحفية، وغيرها من وسائل الإعلان والدعاية السياسية». كان يعتقد أيضًا أن العمال في مجتمع حر وديمقراطي يجب أن يكونوا «سادة مصيرهم الصناعي»، لا أدواتٍ يستأجرها أصحاب العمل. وهي أفكار تمتد جذورها إلى الليبرالية الكلاسيكية وحركة التنوير، وكانت تظهر باستمرار في النضال الشعبي في الولايات المتحدة وغيرها من البلاد.

حدثت تغيرات كثيرة في المئتي عام الماضية، لكن كلمات ماديسون التحذيرية أصبحت الآن ملائمة أكثر، واكتسبت معنى جديدًا مع قيام الكيانات الاستبدادية الخاصة الكبرى، التي مُنِحت

سلطاتٍ استثنائيةً في مطلع هذا القرن، لاسيما من قبل السلطات القضائية. أما النظريات التي استحدثت من أجل تبرير هذه «الكيانات القانونية الجمعية»، كما يسميها أحيانًا مؤرخو القانون، فهي تستند إلى أفكار تشكل بدورها أساس الفاشية والبلشفية: وهي أن الكيانات المؤسساتية تملك حقوقًا تتجاوز حقوق الأفراد. تتلقى تلك الكيانات «عطايا» سخية من الدول الخاضعة لسيطرتها إلى حد كبير، فتكون بذلك «أدواتها ومستبديها»، بحسب تعبير ماديسون. وقد اكتسبت سيطرة كبيرة على الاقتصاد المحلي والعالمي، والأنظمة المعرفية والعقائدية كذلك، مما يعيد إلى الأذهان نقطة أخرى أقلقت ماديسون: وهي أن «الحكومة الشعبية دون معرفة شعبية، أو وسائل لاكتسابها، ما هي إلا مقدمة لمهزلة أو مأساة، أو ربما لكليهما».

لنلقِ الآن نظرة على المبادئ التي وضعَت لفرض الأشكال الحديثة من الديمقراطية السياسية. لقد وضحت تلك المبادئ بدقة في كتاب مهم حول صناعة العلاقات العامة، كتبه إدوارد بيرنيز، أحد أبرز روادها. استهل بيرنيز كتابه بالإشارة إلى أن «التلاعب الواعي والحاذق بالعادات والآراء المنظَّمة للجماهير عنصرٌ مهم في المجتمع الديمقراطي». ولتنفيذ هذه المهمة الأساسية، «ينبغي على الأقلية الذكية الاستفادة من الدعاية بشكل مستمر ومنهجي»، لأنهم وحدهم من «يفهم العمليات الذهنية والأنماط الاجتماعية للجماهير» ويستطيعون «تحريك الخيوط التي تتحكم بعقول الناس». بالتالي، فقد «قبل مجتمعنا بالسماح للزعماء والدعاية بتنظيم المنافسة الحرة»، وهو مثال آخر على «القبول دون قبول».

تزود الدعاية الزعماء بآلية «القولبة عقول الجماهير» بحيث «يصرفون قوتهم المكتسبة حديثًا في الاتجاه المطلوب». يستطيع الزعماء «التحكم بعقول الناس تمامًا كما يتحكم الجيش بفرق جنوده». إن عملية «هندسة القبول» هذه هي «جوهر العملية الديمقراطية»، هكذا كتب بيرنيز قبَيل تكريمه لقاء إسهاماته من قبل الرابطة الأميركية لعلم النفس، عام ١٩٤٩.

أخذت تتضح أهمية «التحكم بعقول الناس» أكثر فأكثر مع نجاح النضال الشعبي في توسيع وسائل الديمقراطية، الذي أدى إلى ظهور ما تسميه النخب الليبرالية «أزمة الديمقراطية»، أي أن تنظم الجماهير السلبية واللامبالية نفسها، وتسعى إلى دخول الحياة السياسية من أجل تحقيق مصالحها ومطالبها، مما يهدد الاستقرار والنظام. ويشرح بيرنيز المشكلة بأنه مع توفر «حق الاقتراع وحق التعليم للجميع.. أصبحت حتى الطبقة البرجوازية في النهاية في خوفٍ من عامة الشعب. فقد قطعت الجماهير وعدًا بأن تتسلم الحكم»، لكن هذه النزعة ثبطت لحسن الحظ -هذا كان المرجوّ- مع استحداث وتطبيق أساليب جديدة «لقولبة عقول الجماهير».

كان بيرنيز، الليبرالي المؤيدُ للصفقة الجديدة[1]، قد طور مهاراته في لجنة الإعلام التي أسسها الرئيس وودرو ويلسون، وهي أول

---

(١) The New Deal: كانت الصفقة الجديدة مجموعة من السياسات المحلية التي تم سنها في عهد الرئيس فرانكلين دي روزفلت استجابةً للكساد الكبير، وقد وسعت دور الحكومة الفيدرالية في الاقتصاد بشكل كبير. أنشأت الصفقة الجديدة مجموعة واسعة من برامج الحكومة الفيدرالية التي سعت إلى تقديم الإغاثة الاقتصادية للمعسرين،

وكالة دعاية حكومية في الولايات المتحدة. وأوضح بيرنيز في كتابه حول العلاقات العامة بعنوان «بروباغاندا»، أن «النجاح المذهل الذي حققته الدعاية خلال الحرب هو الذي فتح أعين الأقلية الذكية في كل مجالات الحياة على إمكانيات التحكم بعقول الناس». ربما لم يكن الأقلية الذكية مدركين أن «النجاح المذهل» الذي حققوه يعتمد إلى حد كبير على تلفيقات دعائية عن وحشية الجنود الألمان زودتهم بها وزارة الإعلام البريطانية، التي حددت مهمتها سرًا بـ«توجيه فكر معظم العالم».

كل هذا من مبادئ ويلسون، المعروفة بـ«مثالية ويلسون» في النظرية السياسية. وكان رأي ويلسون نفسه أن من الضروري وجود نخبة من السادة أصحاب «المثل العليا» من أجل الحفاظ على «الاستقرار والاستقامة». وذكر والتر ليبمان العضو السابق في لجنة ويلسون للدعاية، في مقالاته المؤثرة حول الديمقراطية، أن الأقلية الذكية من «الرجال المسؤولين» هم الذين ينبغي لهم أن يتحكموا بصنع القرار. كان ليبمان أكثر شخصية محترمة في الصحافة الأميركية، ومعلقًا بارزًا على الشؤون العامة طوال نصف قرن. وقد وضح أن الأقلية الذكية هم «طبقة مختصة» مسؤولة عن وضع السياسات و«تشكيل رأي عام سليم». ينبغي أن يكون هؤلاء أحرارًا من تدخل عامة الشعب «الغرباء الجهلة والمتطفلين». يجب

وتنظيم القطاع الصناعي الخاص، وتنمية الاقتصاد. وسعت صفقة روزفلت الجديدة حجم ونطاق الحكومة الفيدرالية إلى حد كبير، وبذلك أعادت تشكيل الثقافة السياسية الأميركية بشكل أساسي حول مبدأ أن الحكومة مسؤولة عن رفاهية مواطنيها.

أن يوضع عامة الشعب «عند حدهم»، يتابع ليبمان، «وظيفتهم» أن يكونوا «متفرجين على الحدث»، لا مشاركين فيه، فيما عدا الممارسات الانتخابية الدورية حين يختارون من ضمن الطبقة المختصة. ينبغي أن يكون القادة أحرارًا في العمل في «عزلة تكنوقراطية»[1]، بحسب مصطلحات البنك الدولي الحالية.

نبه هارولد لاسويل أحدُ مؤسسي علم السياسة الحديث، في موسوعة العلوم السياسية، إلى أن الأقلية الذكية يجب أن تدرك «جهل وغباء الجماهير»، وألا تنقاد «للعقائد الديمقراطية الجامدة التي تقول إن الناس هم أفضل حكم على مصالحهم الخاصة». إنهم ليسوا أفضل حكم، بل نحن. يجب التحكم بالجماهير، من أجل مصلحتهم. وفي المجتمعات الأكثر ديمقراطية والتي لا يتوفر فيها خيار استخدام العنف، يجب أن يتجه مديرو المجتمع إلى «أسلوب جديد كليًا في السيطرة، يعتمد في معظمه على الدعاية».

لاحظ أن هذا مبدأ لينيني صرف. إن التشابه بين النظرية الديمقراطية التقدمية والماركسية-اللينينية مدهش تمامًا، وقد تنبأ به باكونين قبل وقت طويل.

(١) Technocracy: التكنوقراطية في القانون الدستوري هي نظام يحل فيه التقنيون والموظفون محل رجال السياسة في ممارسة السلطة السياسية. جمع جان مينو (Jean Meynaut) في مؤلف صغير شهير «التكنوقراطية السياسية» تفسيرات ظاهرة التكنوقراطية معتبرًا أن التكنوقراطية تتميز «برفع يد» السياسي لصالح الإدارات «سليلة الأجهزة الكبرى» والخبراء العامين والخاصين والعسكريين وغيرهم، الذين يستحوذون على السلطة بداعي اختصاصاتهم دون الرجوع للعوامل الاجتماعية ودون تحمل المسؤولية أمام المواطنين، وعلى حساب المنتخبين.

نستطيع أن نرى، بالفهم الصحيح لمفهوم «القبول»، أن تنفيذ أجندة عالم الشركات رغم اعتراضات عامة الشعب يتم «بقبول المحكومين»، وهو نوع من «القبول دون قبول». هذا وصف مناسب لما يحدث في الولايات المتحدة مؤخرًا. حيث توجد فجوة في الغالب بين الخيارات الشعبية والسياسات العامة، وقد اتسعت الفجوة كثيرًا في السنوات الأخيرة. المقارنة كفيلة بإلقاء مزيد من الضوء على أداء النظام الديمقراطي.

أكثر من ٨٠ بالمئة من الشعب يعتقد أن الحكومة «تسيّر لمنفعة الأقلية وأصحاب المصالح الشخصية، لا لمنفعة عامة الناس»، وذلك زيادة عن نسبة حوالي ٥٠ بالمئة في سنوات سابقة. أكثر من ٨٠ بالمئة يعتقدون أن النظام الاقتصادي «ظالم بطبيعته»، وأن الطبقة العاملة لا تملك خيارًا في ما يحدث في البلاد. أكثر من ٧٠ بالمئة يشعرون أن «الشركات اكتسبت سلطة مفرطة على نواحٍ كثيرة في الحياة الأميركية». ونسبة عشرين إلى واحد من الناس تعتقد أن الشركات «يجب أن تضحي أحيانًا ببعض الربح مقابل تحسين أوضاع موظفيها ومجتمعاتها».

تظل المواقفُ الشعبية ديمقراطيةً اجتماعيةً عنيدة في نواحي هامة، كما كانت خلال سنوات رئاسة ريغان، خلافًا لكثير من الخرافات في هذا الشأن. لكن علينا أن ننتبه إلى أن هذه المواقف لا ترقى أبدًا إلى الأفكار التي حركت الثورات الديمقراطية سابقًا. فلم تناشد الطبقة العاملة في أميركا الشمالية في القرن التاسع عشر

حكامها أن يكونوا أكثر إحسانًا، بل رفضت حقهم في الحكم. وقد طالبت الصحافةُ العمالية بأن «أولئك الذين يعملون في المصانع يجب أن يملكوها»، في دفاعٍ عن المثل العليا للثورة الأميركية كما يفهمها الرعاع الخطرون.

تعد انتخابات الكونغرس عام ١٩٩٤ مثالًا يكشف عن الفجوة بين الكلام والواقع. لقد سميت «زلزالًا سياسيًا»، «نصرًا ساحقًا»، و«فوزًا للفكر المحافظ» يعكس «الميل» المستمر «إلى اليمين»، بعد أن منح الناخبون «تفويضًا شعبيًا ساحقًا» لجيش نيوت غينغريتش اليميني المتطرف، الذي وعد «بإبعاد الحكومة عن كاهلنا» وإعادة الأيام السعيدة حين ساد حكم السوق الحر.

بالرجوع إلى الحقائق، نجد أن ما سمي «النصر الساحق» تم تحقيقه بأصوات بالكاد يزيد عددها على نصف مجموع الأصوات، أي بنسبة ٢٠ بالمئة ممن يحق لهم الاقتراع، وهي أرقام بالكاد تختلف عما كانت عليه قبل سنتين عندما فاز الديمقراطيون. وصف واحد من كل ستة ناخبين النتيجة بأنها «تأكيد لأجندة الجمهوريين»، وسمع واحد من كل أربعة بالعقد مع أميركا[1]، الذي قدم تلك الأجندة. وعندما أطلع الشعب عليها، عارضت أغلبيته كل بنودها فعليًا.

---

(١) Contract with America: العقد مع أميركا، خطة من عشر بنود قدمها أعضاء من الحزب الجمهوري قبل أن يكتسبوا الأغلبية في انتخابات الكونغرس عام ١٩٤٤. محورها الرئيسي كان الحد من مركزية السلطة الفدرالية، ومن أبرز أهدافها إلغاء الضوابط التنظيمية، وخفض الضرائب، وإصلاح البرامج الاجتماعية، وزيادة سلطة الولايات، وموازنة الميزانية الفيدرالية.

٦٠ بالمئة من الشعب أراد زيادة الإنفاق الاجتماعي. بعد عام، رأى ٨٠ بالمئة أن «الحكومة الفيدرالية يجب أن تحمي الفئات الأضعف في المجتمع، بخاصة الفقراء وكبار السن، بضمان الحد الأدنى من مقومات المعيشة وتقديم إعانات اجتماعية». ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من الأميركيين يؤيدون ضمانات الحكومة الفيدرالية بتقديم مساعدات حكومية لغير القادرين على العمل، وتأمين من البطالة، وتوفير الأدوية المعطاة بموجب وصفة طبية، ودور الرعاية للمسنين، وحد أدنى من التأمين الصحي، والضمان الاجتماعي. ثلاثة أرباع الأميركيين يؤيدون توفير الحكومة الفيدرالية خدمات رعاية الأطفال للأمهات العاملات ذوات الدخل المحدود. إن ثبات هذه المواقف مدهشٌ في ظل الهجوم الدعائي المستمر، الذي يهدف إلى إقناع الناس بأنهم يملكون معتقداتٍ مختلفةً على نحو متطرف.

تظهر دراسات الرأي العام أنه كلما ازدادت معرفة الناخبين بالبرنامج الجمهوري في الكونغرس، ازدادت معارضتهم للحزب وبرنامجه. لقد كان حامل راية الثورة، نيوت غينغريتش، مكروهًا عندما حقق «انتصاره»، وتراجعت شعبيته باستمرار بعد ذلك، فأصبح أكثر الشخصيات السياسية المكروهة في البلاد. وأحد أطرف جوانب انتخابات عام ١٩٩٦ كان مشهد أقرب شركاء غينغريتش وهم يحاولون جاهدين نفي أي صلة تربطهم بقائدهم وأفكاره. أول من اختفى من الانتخابات التمهيدية، منذ البداية عمليًا، كان فيل غرام، الممثل الوحيد لجمهوريي الكونغرس، الذي تلقى تمويلًا ضخمًا وكان يقول كل الكلمات التي يفترض أن يحبها

الناخبون، بحسب العناوين الصحفية الرئيسية. في الواقع، كل قضايا السياسة العامة تقريبًا اختفت حالما وجب على المرشحين مواجهة الناخبين في يناير ١٩٩٦. لكن المثال الأبرز كان موازنة الميزانية. خلال عام ١٩٩٥، كانت القضية الأهم في البلاد هي كم سيستمر إنجازها، سبع سنوات أم أكثر قليلًا. وتم تعطيل الحكومة عدة مرات مع احتدام الجدل. حالما افتتحت الانتخابات التمهيدية تلاشى الحديث عن الميزانية، وأوردت صحيفة وول ستريت بدهشة أن الناخبين «تخلوا عن هوسهم بالميزانية المتوازنة». لكن «الهوس» الفعلي للناخبين كان العكس تمامًا، كما أظهرت استطلاعات الرأي مرارًا: وهو معارضتهم لإجراء موازنة للميزانية في ظل تقديرات تفتقر إلى الحد الأدنى من الواقعية.

كي نكون دقيقين، شاركت بعض أقسام الشعب بالفعل «هوس» كلّ من الحزبين السياسيين بموازنة الميزانية. في أغسطس عام ١٩٩٥ اختار ٥ بالمئة من الشعب العجزَ في الميزانية كأهم مشاكل البلاد، إلى جانب مشكلة التشرد. لكن صادف أن تضم الخمسة بالمئة من المهووسين بالميزانية أشخاصًا ذوي شأن. وأعلنت مجلة بيزنس ويك أن «رجال الأعمال الأميركيين تكلموا: وازنوا ميزانية الحكومية الفيدرالية»، نقلًا عن استطلاع رأي للمدراء التنفيذيين. وعندما يتكلم رجال الأعمال، تتبعهم الطبقة السياسية ووسائل الإعلام، التي أبلغت الشعبَ أنه يطالبُ بميزانية متوازنة، وأوردت تفاصيل خفض الإنفاق الاجتماعي بما ينسجم مع إرادة الشعب – ورغم معارضته الضخمة، التي أظهرتها استطلاعات الرأي. لم

يكن من المفاجئ أن يختفي الموضوع فجأة عن الأنظار حالما توجب على السياسيين مواجهة الوحش الهائل.

وليس من المستغرب كذلك أن يستمر تنفيذ الأجندة بأسلوبها المزدوج المعتاد، بفرض اقتطاعات جائرة ومرفوضة شعبيًا في الإنفاق الاجتماعي، إلى جانب زيادة في ميزانية البنتاغون يعارضها الشعب، مع تأييد شديد من قبل رجال الأعمال في الحالتين. من السهل فهم سبب زيادة نفقات البنتاغون عندما نأخذ بعين الاعتبار دور نظامه محليًا: وهو نقل الأموال العامة إلى قطاعات صناعية متقدمة، كي يتمتع ناخبو نيوت غينغريتش الأثرياء، مثلًا، بالحماية من قسوة السوق بتلقي دعمٍ مالي حكومي يفوق أي دائرة انتخابية ضاحويّة في البلاد (خارج الحكومة الفدرالية نفسها)، في حين يندد قائد ثورة المحافظين بالحكومة الكبيرة ويشيد بالفردانية الصارمة.

كان واضحًا منذ البداية من خلال استطلاعات الرأي أن حكايات النصر الساحق لحزب المحافظين كانت مزيفة. والآن يتم الإقرار بذلك الخداع بهدوء. أوضح مختص استطلاعات الرأي الخاصة بالجمهوريين من مؤيدي غينغريش، أنه عندما أورد أن غالبية الناس يؤيدون العقد مع أميركا، كان يقصد أنهم أعجبوا بالشعارات التي استخدمت لترويجه. على سبيل المثال، أظهرت دراساته أن الجمهور يعارض إلغاء نظام الرعاية الصحية ويريد «الحفاظ عليه، وحمايته وتقويته» «للجيل القادم». وهكذا فقد تم الترويج للإلغاء على أنه «حل يحافظ ويحمي» نظام الرعاية الصحية للجيل القادم. والشي نفسه صحيح على العموم.

كل هذا يعد أمرًا عاديًا للغاية في مجتمع تديره الشركات إلى حد غير عاديّ، وينفق مبالغ طائلة على التسويق: تريليون دولار سنويًا، وهو سدس الناتج المحلي الإجمالي، معظمه معفى من الضرائب، بحيث يدفع الناس مقابل ترف إخضاعهم للتلاعب بمواقفهم وسلوكهم.

لكن الوحش الهائل يصعب ترويضه. وكثيرًا ما ساد اعتقاد بأن المشكلة قد حُلت، وتم الوصول إلى «نهاية التاريخ» في ما يشبه مدينة مثالية للحكّام. إحدى اللحظات النموذجية كانت في فترة نشوء المبادئ النيوليبرالية في مطلع القرن التاسع عشر، عندما أعلن ديفيد ريكاردو وتوماس مالثوس، وشخصيات بارزة أخرى في علم الاقتصاد الكلاسيكي، أن العلم الجديد قد أثبت، بحتمية كحتمية قوانين نيوتن، أننا عندما نحاول حماية الفقراء لا يؤدي ذلك إلا لإيذائهم، وأن أفضل هدية نستطيع تقديمها إلى الجماهير المعذبة هي تحريرها من وهم امتلاكها حقًا في الحياة. لقد أثبت العلم الحديث أن الناس لا يملكون حقوقًا غير التي يستطيعون اكتسابها في سوق العمل غير المنظم. في ثلاثينات القرن التاسع عشر، بدا وكأن هذه المبادئ انتصرت في إنكلترا. وكتب كارل بالانيو قبل خمسين عامًا في عمله الكلاسيكي «التحول العظيم»، أنه مع انتصار الفكر اليميني في خدمة المصالح الصناعية والمالية البريطانية، أجبِر شعبُ إنكلترا «على الخضوع لتجربة مثالية». وأضاف بالانيو، أن تلك كانت «أقسى عملية إصلاح اجتماعي» في التاريخ بأكمله، وقد «دمرت حياة كثير من الناس». لكن برزت مشكلة غير متوقعة.

فقد بدأت الجماهير الغبية تستنتج أنه إن لم يكن لدينا حق بالحياة، فليس لديكم الحق بالحكم. اضطر الجيش البريطاني إلى مواجهة الشغب والفوضى، وسرعان ما ظهر تهديد أكبر عندما بدأ العمال تنظيم أنفسهم في نقابات، وطالبوا بوضع قوانينَ للمصانع وتشريعٍ اجتماعي لحمايتهم من التجربة النيوليبرالية القاسية، وذهبوا إلى أبعد من ذلك أحيانًا. وأخذَ العلم، الذي يتسم بالمرونة لحسن الحظ، أشكالًا جديدة مع تغير رأي النخبة استجابةً للقوى الشعبية الجامحة، فاكتشف أن الحق في الحياة ينبغي حمايته بموجب عقد اجتماعيٍ ما.

في وقت لاحق من القرن ذاته بدا لكثيرين أن النظام استعيد، رغم ظهور معارضة من البعض. حيث أغضب الفنان الشهير ويليام موريس أصحاب الرأي المحترم عندما أعلن أنه اشتراكي خلال خطاب له في أكسفورد. لقد ذكر أن «الرأي السائد يقول إن النظام التنافسي، أو نظام «أنا ومن بعدي الطوفان»، هو آخر نظام اقتصادي سيشهده العالم، وأنه نظام مثالي، أي تم الوصول فيه إلى النهاية». لكنه تابع بالقول إذا كان التاريخ قد وصل إلى النهاية فعلًا، هذا يعني أن «الحضارة ستفنى»، وقد رفض أن يعتقد ذلك، بالرغم من التصريحات الواثقة من «أكثر الناس علمًا». وقد برهن النضالُ الشعبي أنه كان على حق.

في الولايات المتحدة أيضًا، أشيد بعقد التسعينات السعيد[1] قبل قرنٍ بوصفه «الكمال» و«النهاية». ومع حلول العشرينات الصاخبة،

(١) تسعينات القرن التاسع عشر.

ساد ظن واثق بأن العمالة قد سُحقت إلى الأبد، وتم تحقيق المدينة المثالية للحكّام -«في أميركا غير الديمقراطية إطلاقًا» التي «بنيت فوق احتجاجات عمالها»، كما علّق ديفيد مونتغمري المؤرخ في جامعة ييل. لكن الاحتفال كان سابقًا لأوانه مرة أخرى، لأن الوحش الهائل فرّ من قفصه مجددًا بعد بضع سنوات، وحتى الولايات المتحدة، المجتمع الذي تديره الشركات بامتياز، اضطرت تحت ضغط النضال الشعبي إلى منح حقوقٍ اكتُسِبت منذ زمن بعيد في مجتمعاتٍ أشد منها أوتوقراطية[1].

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، أطلقت الشركات هجومًا دعائيًا ضخمًا لاستعادة ما خسرته، ومع نهاية عقد الخمسينات ساد اعتقادٌ بأن الهدف قد تحقق. كتب دانييل بيل عالمُ الاجتماع في جامعة هارفرد، لقد بلغنا «نهاية الأيديولوجية» في العالم الصناعي. وكان قبل سنوات قليلة، أثناء عمله محررًا للمجلة التجارية الرائدة فورتشن، قد كتب عن الحجم «المذهل» لحملات الدعاية التي تطلقها الشركات، المصممة للتغلب على المواقف الديمقراطية الاجتماعية التي استمرت حتى سنوات ما بعد الحرب.

(١) Autocracy: الأوتوقراطية أو الاستبدادية (الحكم الفردي): أصل الكلمة يوناني بمعنى القوة والقدرة. تدل الكلمة عادة على السلطة السياسية التي تستمد ممارسة السلطة من ذاتها، ومنها وحدها. ويمكن أن تدل هذه الكلمة على النظام السياسي بالذات الذي يشتمل على هذا الشكل من الحكم المسيطر. إن الاسم (أوتوقراطية) والنعت (أوتوقراطي) يزايد على فكرة الحكم المطلق بالتأكيد على طابعه الذاتي، وهما يستخدمان عادة بالمعنى التحقيري.

مجددًا، كان الاحتفال سابقًا لأوانه. فقد أظهرت أحداث الستينات أن الوحش الهائل ما زال يجوب خلسة، باعثًا من جديد على الخوف من الديمقراطية في أوساط «الرجال المسؤولين». تناولت اللجنة الثلاثية[1] التي شكلها ديفيد روكفلر عام ١٩٧٣ في أولى أهم دراساتها «أزمةَ الديمقراطية» في عموم العالم الصناعي، حيث كانت شرائح واسعة من الشعب تسعى إلى دخول الحياة العامة. قد يظن السذّج أن ذلك كان خطوة باتجاه الديمقراطية، لكن اللجنة رأت أن الأزمة هي «الديمقراطية المفرطة»، وأملت باستعادة الأيام حين «كان ترومان قادرًا على حكم البلاد بالتعاون مع عدد قليل نسبيًا من محامي ومصرفيي وولستريت»، حسب تعليق المقرِّر[2] الأميركي. تلك هي «الوسطية الديمقراطية» الحقيقية. وقلقت اللجنة بصورة خاصة من إخفاقات ما سمتها المؤسساتِ المسؤولةَ «عن غرس المبادئ في الشباب»: أي المدارس والجامعات والكنائس. واقترحت وسائل لاستعادة النظام، ولإعادة جمهور الشعب إلى حالة السلبية والطاعة، للتغلب على أزمة الديمقراطية.

(١) Trilateral Commission: تم تشكيل اللجنة الثلاثية في عام ١٩٧٣ لتعزيز التعاون بين الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين (أوروبا الغربية واليابان وكندا) بشأن المشاكل المشتركة. أعضاؤها سياسيون مؤثرون ومديرو شركات وبنوك، وقادة مدنيون وفكريون وإعلاميون. وهي تعكس مصالح سياسية واقتصادية ملتزمة بالشركات الخاصة والإدارة المشتركة للمشكلات العالمية.

(٢) المقرر: شخص يكلف، باسم مجموعة (مؤتمر، جمعية، لجنة، إلخ) بعرض وتقديم تقرير عن نتائج أعمالها.

تمثل اللجنة قطاعات السلطة والحياة الفكرية الأشد تقدمية وأممية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وقد تم اختيار أعضاء إدارة كارتر جميعهم تقريبًا من صفوفها، أما اليمين فيملك نهجًا أكثر تشددًا.

ابتداءً من السبعينات، أدت التغيرات في الاقتصاد الدولي إلى وضع أسلحة جديدة في أيدي الحكّام، مكنتهم من إضعاف العقد الاجتماعي الذي يمقتونه، والذي تم اكتسابه بالنضال الشعبي. وقد تقلص الطيف السياسي في الولايات المتحدة، الذي لطالما كان ضيقًا، حد الاختفاء تقريبًا. وبعد بضعة أشهر من تولي بيل كليتنون الرئاسة، عبرت صحيفة وول ستريت جورنال في المقال الرئيسي عن سرورها لأن «السيد كليتنون وحكومته قد وقفا في قضيةٍ بعد أخرى في صف الشركات الأميركية»، مما أثار استحسان رؤساء كبرى الشركات، الذين كانوا مسرورين «بأننا ننسجم مع هذه الإدارة بشكل أفضل بكثير من سابقاتها»، بحسب تعبير أحدهم.

بعد عام، وجد كبار رجال الأعمال أنهم يستطيعون تحقيق ما هو أفضل من ذلك، وفي سبتمبر ١٩٩٥ أوردت مجلة بيزنس ويك أن الكونغرس الجديد «يمثل علامة فارقة بالنسبة إلى الشركات: فلم يسبق أن أغدقت كل هذه العطايا بهذا الحماس على رواد الأعمال الأميركيين». في انتخابات نوفمبر ١٩٩٦، كان كلا المرشحين جمهوريًا معتدلًا وموظفًا قديمًا في الحكومة، مرشحًا يمثل عالم الشركات. أوردت الصحف التجارية أن الحملة الانتخابية كانت تتسم بـ«برود تاريخي». وأظهرت استطلاعات الرأي أن الاهتمام

الشعبي قد انخفض إلى مستوى أدنى من مستوياته السابقة المتدنية أصلًا، رغم حجم الإنفاق القياسي، وأن الناخبين لا يعجبهم أي من المرشحين، ولا يرجون خيرًا في أي منهما.

هنالك استياء عام من آلية عمل النظام الديمقراطي. لقد سجلت ظاهرة مشابهة في أميركا اللاتينية، وبالرغم من اختلاف الظروف، إلا أن بعض الأسباب هي ذاتها. أكد عالم السياسية الأرجنتيني أتيليو بورون على حقيقة أن العملية الديمقراطية في أميركا اللاتينية تأسست بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية، التي مثلت كارثة بالنسبة إلى معظم الناس. وقد سبّب طرحُ برامج شبيهة في أغنى بلد في العالم آثارًا مشابهة. عندما يشعر أكثر من ٨٠ بالمئة من الشعب أن النظام الديمقراطي عبارة عن خدعة، وأن الاقتصاد «ظالم بطبيعته»، يكون «قبول المحكومين» سطحيًا للغاية.

تذكر الصحف التجارية «استعباد رأس المال الجليّ لليد العاملة طوال الأعوام الخمسة عشر الماضية»، الذي مكنه من تحقيق العديد من الانتصارات. لكنها تحذر أيضًا من أن الأيام المجيدة قد لا تدوم، بسبب «الحملة الشرسة» التي يشنها العمال من أجل «الحصول على ما يسمى «الأجر المعيشي»» و«ضمان حصة أكبر من الكعكة».

يجدر بنا أن نتذكر أننا مررنا بكل هذا من قبل. كثيرًا ما أعلن سابقًا عن الوصول إلى «نهاية التاريخ»، و«الكمال»، و«النهاية»، فكان ذلك خاطئًا في كل مرة. ورغم استمرار كل تلك القبائح، يمكن

للروح المتفائلة أن تلاحظ تقدمًا بطيئًا، بشكل واقعي على ما أعتقد. فالنضالات الشعبية في الدول الصناعية المتقدمة، وفي غيرها أحيانًا، تستطيع اليوم أن تبدأ من مستوى أعلى وبتوقعات أكبر من تلك التي حدثت في عقد التسعينات السعيد أو العشرينات الصاخبة، أو حتى قبل ثلاثين سنة. ويمكن أن يتخذ التضامن الدولي أشكالًا جديدة وبناءة أكثر، عندما تدرك غالبية شعوب العالم أن مصالحها واحدة، ويمكن تعزيزها بالعمل معًا. ليس لدينا الآن، ولم يكن من قبل، أي سبب يدعونا للاعتقاد بأننا مقيدون بقوانين اجتماعية غامضة ومجهولة، هي ببساطة ليست سوى قرارات اتخِذت في مؤسسات تخضع للإرادة الإنسانية -مؤسسات إنسانية، ينبغي أن تخضع لاختبار الشرعية، وإذا لم تجتزه، يمكن استبدالها بمؤسسات أخرى أكثر حريةً وعدالة، كما حدث مرارًا في الماضي.

نشر هذا المقال للمرة الأولى في أميركا الجنوبية مترجمًا إلى الإسبانية والبرتغالية عام ١٩٩٦.

(٣)

الولع بالأسواق الحرة



«طوال أكثر من نصف قرنٍ كانت الأمم المتحدة المنبر الرئيسي المتاح للولايات المتحدة كي تحاول من خلاله خلق عالم على صورتها، بالعمل مع حلفائها على وضع اتفاقياتٍ عالمية بشأن حقوق الإنسان أو التجارب النووية أو البيئة، كانت واشنطن تصر أن تعكس فيها قيمَها الخاصة». هذا كان شكل التاريخ في فترة ما بعد الحرب، وفقًا لافتتاحية مقال الصفحة الأولى في صحيفة نيويورك تايمز، لكاتبه المحلل السياسي ديفيد سانجر. لكن الزمن يتغير. اليوم، تقول عناوين الصحف إن «الولايات المتحدة تصدّر قيمها الخاصة بالسوق الحر بواسطة الاتفاقيات التجارية العالمية». تجاوزت إدارة كلينتون الاعتماد التقليدي على الأمم المتحدة، وهي تتجه إلى منظمة التجارة العالمية الجديدة لتنفيذ مهمة «تصدير القيم الأميركية». ويتابع سانجر (نقلًا عن الممثل التجاري للولايات المتحدة)، أن منظمة التجارة العالمية قد تكون في المستقبل الأداة الأكثر فاعلية في نقلِ «ولعِ أميركا برفع القيود» وبالسوق الحر عمومًا، و«القيمِ الأميركية الخاصة بالمنافسة الحرة والقوانين العادلة والتنفيذ الفعال»، إلى عالمٍ ما

زال يتلمس طريقه في الظلام. تتجلى هذه «القيم الأميركية» بشكلٍ لافتٍ في موجة المستقبل: أي الاتصالات والإنترنت وتكنولوجيا الحواسيب المتطورة، والعجائب الأخرى التي صنعتها الروح الريادية الأميركية المندفعة، التي أطلق السوقُ لها العنان بعد أن حررته ثورةُ ريغان أخيرًا من التدخل الحكومي.

كتب يوسف إبراهيم في مقالٍ آخر للصفحة الأولى في صحيفة نيويورك تايمز، مرددًا فكرة شائعة: اليوم «أخذت الحكومات في كل مكان تعتنق تعاليم السوق الحر التي بشّر بها الرئيس ريغان ورئيسة وزراء بريطانيا مارغريت ثاتشر في الثمانينات». شئنا أم أبينا، يتفق الأنصار والنقاد من طيف واسع من الآراء -إذا اكتفينا بالجزء الليبرالي اليساري من الطيف- على «الاكتساح العنيد لـ«ثورة السوق»، كما يسميها دعاتها»: لقد غيرت «فردانية[1] ريغان الصارمة» قواعد اللعبة في العالم كله، وهنا في داخل البلاد «يبدي الجمهوريون والديمقراطيون على حد سواء استعدادًا لمنح السوقِ سيطرةً كاملة» تماشيًا مع إخلاصهم لـ«المعتقد الجديد».

في هذه الصورة عدة مشاكل، إحداها حكاية نصف القرن الماضي. إذ ينبغي حتى لأشد الناس إيمانًا بـ«رسالة أميركا» أن يدرك أن العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة كانت في الواقع عكس ما تصفه الفقرة الافتتاحية منذ خرجت الأمم المتحدة عن

(١) فكرة فحواها أن الفرد ينبغي أن يسمح له أن يصيغ مصيره بنفسه ويقرر ما فيه صالحه بنفسه دون تدخل حكومي. ويقوم الاقتصاد الحر على الفردية، فإذا حقق كل فرد ما فيه مصلحته يزدهر المجتمع ككل.

السيطرة مع تقدم نزع الاستعمار[1]، مما جعل الولايات المتحدة تقفُ وحدها مرارًا في معارضة الاتفاقيات الدولية حول طيف واسع من القضايا، وتصممُ على إضعاف الأجهزة المركزية للأمم المتحدة، لاسيما ذات التوجه الداعم لدول العالم الثالث. كثير من المسائل المتعلقة بالعالم قابلة للجدل، لكن هذه بالتأكيد ليست إحداها.

أما بالنسبة إلى «الفردانية الريغانية الصارمة» وتأليهها للسوق، ربما يكفي أن نقتبس من مقالٍ حول سنوات حكم ريغان في مجلة فورين أفيرز، كتبه زميل أقدم في شؤون التمويل الدولي في مجلس العلاقات الخارجية، أشار فيه إلى «المفارقة» في أن رونالد ريغان، «الذي كان في فترة ما بعد الحربِ الرئيسَ الأشد ولعًا بسياسة عدم التدخل الحكومي، قد ترأس أضخمَ تحولٍ نحو الحمائية منذ الثلاثينات» -لا «مفارقة» في ذلك، بل هي الآلية الطبيعية لـ«الولع بسياسة عدم التدخل»: يطبق نظام السوق عليكم، لكنه لا يطبق عليّ، إلا إذا صادف أن يكون «الملعب» مائلًا لصالحي، وذلك يحدث عادة نتيجة التدخل الحكومي الواسع. من الصعب العثور على موضوع آخر بهذا الحضور المسيطر في التاريخ الاقتصادي للقرون الثلاثة الماضية.

---

(١) عملية نزع الاستعمار تمثل حصول الشعوب المستعمرة على استقلالها وسيادتها الوطنية، وقد بدأت عام ١٩٤٥ بوصفها، إلى حد بعيد، إحدى نتائج الحرب العالمية الثانية، وانطلقت من قارة آسيا لتشمل أفريقيا كلها فيما بعد. واختفاء المستعمرات توافق مع ظهور قوة أيديولوجية على الصعيد العالمي تمثلت في انتشار فكرة حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها.

كان الريغانيون يسلكون نهجًا معتادًا -حوّله أتباع غينغريتش «المحافظون» إلى مسرحية هزلية مؤخرًا- عندما تغنوا بأمجاد السوق ووجهوا للفقراء داخل البلاد وخارجها محاضراتٍ صارمةً عن ثقافة التبعية المنهكة، بينما كانوا يتبجحون بزهوّ أمام عالم الشركات بأن ريغان قد «فرض قيودًا على الاستيراد لحماية الصناعة الأميركية أكثر من أي سلفٍ له خلال أكثر من نصف قرن»؛ في الحقيقة، أكثر من كل أسلافه مجتمعين، حيث قاد الريغانيون «الهجوم المستمر على مبدأ [التجارة الحرة]» الذي قام به الأثرياء وأصحاب النفوذ منذ مطلع السبعينات، والذي استنكره باتريك لو، الخبير الاقتصادي في الأمانة العامة للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة GATT، في بحث مختص، وقدّر الآثار المقيدة الناتجة عن الإجراءات الريغانية بثلاثة أضعاف تلك المتخذة في غيرها من الدول الصناعية المتقدمة.

كان «التحول» الجذري «نحو الحمائية» مجرد جزءٍ من «الهجوم المستمر» على مبادئ التجارة الحرة، الذي تسارعت خطاه في ظل «الفردانية الريغانية الصارمة». وفي فصل آخر من القصة هنالك النقل الضخم للأموال العامة إلى قوى القطاع الخاص، غالبًا تحت ستار «الأمن» المعتاد. تستمر القصة القديمة اليوم دون تغير ملحوظ؛ ليس فقط هنا بالطبع، ولو أن الصعيد المحلي شهد بلوغ قممٍ جديدة من الخداع والنفاق.

تعد «بريطانيا ثاتشر» خيارًا آخر مفيدًا لتوضيح «تعاليم السوق الحر»، وسنكتفي ببعض ما كشف عنه خلال الأشهر القليلة الماضية

(مطلع عام ١٩٩٧). أوردت صحيفة أوبزرفر اللندنية أن رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر «خلال فترة اشتدت فيها الضغوطات من أجل بيع أسلحة لتركيا»، تدخلت بشكل شخصي لضمان دفع ٢٢ مليون جنيه إسترليني من ميزانية بريطانيا للمساعدات الخارجية، للمساعدة في بناء خط مترو في العاصمة التركية أنقرة. كان المشروع غير مجدٍ اقتصاديًا، وأقر وزير الخارجية دوغلاس هيرد عام ١٩٩٥ بأنه كان «غير قانوني». كانت الحادثة جديرة بالملاحظة بشكل خاص في أعقاب فضيحة سدّ بيرغاو، التي كشفت عن تقديم حكومة ثاتشر مساعدات غير قانونية «لـ«تشجيع» صفقات أسلحة مع النظام الماليزي»، وصدر في إثرها حكمٌ من المحكمة العليا بحق هيرد. هذا بالإضافة إلى ضمانات القروض والتدابير التمويلية الحكومية، وغيرها من الوسائل التي تستخدم في نقل الأموال العامة إلى «صناعة الدفاع»، مما أسفر عن طيف معروف من المنافع للصناعات المتقدمة عمومًا.

قبل ذلك ببضعة أيام، أوردت الصحيفة نفسها أن «نحو مليوني طفل بريطاني يعانون من اعتلالٍ صحي وتأخرٍ في النمو بسبب سوء التغذية» نتيجة «الفقر الذي وصل مستوى لم يشاهد منذ الثلاثينات». لقد تغير التوجه نحو تحسين صحة الأطفال، وأخذت أمراض الأطفال التي تمت السيطرة عليها سابقًا بالازدياد بسبب «تعاليم السوق الحر» (شديدة الانتقائية) التي تحظى بإعجاب المنتفعين بها.

قبل عدة أشهر، ورد في أحد العناوين الرئيسية أن «واحدًا من

كل ثلاثة أطفال بريطانيين يولد فقيرًا» حيث «ازدادت نسبة فقر الأطفال نحو ثلاثة أضعاف منذ انتخاب ثاتشر»، وورد في عنوان آخر: «عادت أمراض ديكنز[1] لتؤرّق بريطانيا اليوم»، نقلاً عن دراساتٍ خلصت إلى أن «الظروف الاجتماعية في بريطانيا تعود إلى ما كنت عليه قبل قرن». أما الآثار الأكثر ضررًا فهي تلك الناتجة عن قطع إمداد الغاز والكهرباء والماء وخطوط الهاتف عن «عدد كبير من المنازل»، بينما تأخذ الخصخصة مجراها الطبيعي، بمجموعة من الوسائل التي تؤثِر «الزبائن الأكثر ثراءً» وتمثل «عبئًا فائضًا على الفقراء»، مما يؤدي إلى «فجوة متزايدة في إمداد الطاقة بين الأغنياء والفقراء»، وكذلك الأمر بالنسبة إلى إمداد الماء والخدمات الأخرى. إن «الاقتطاعات الجائرة» من البرامج الاجتماعية تلقي بالأمة «في قبضة الذعر من انهيارٍ اجتماعي وشيك». لكن قطاعات الصناعة والأموال تحقق منافع جمة من الخيارات السياسية ذاتها. وعلاوة على كل ذلك، ظل الإنفاق العام بعد سبعة عشر عامًا من اتباع تعاليم ثاتشر بنسبة ٤٢,٢٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي ذاتها عندما تولت منصبها.

ليس الأمر غريبًا تمامًا.

(١) أمراض كانت شائعة في الحقبة الفيكتورية في القرن التاسع عشر، مثل النقرس والسعال الديكي والحمى القرمزية.

منظمة التجارة العالمية: «تصدير القيم الأميركية»

لنترك جانبًا التباينَ اللافت بين المبادئ والواقع، ولنرَ ما يمكن تعلمه من دراسة المرحلة الجديدة التي تلوح أمامنا. أظن أن هنالك الكثير.

يحتفل مقالُ صحيفة نيويورك تايمز الذي ذكر أن «الولايات المتحدة تصدّر قيمها المتعلقة بالسوق الحر»، باتفاقيةِ منظمة التجارة العالمية الخاصة بالاتصالات. إحدى النتائج المرغوبة لتلك الاتفاقية تزويدُ واشنطن بـ«أداة جديدة في مجال السياسة الخارجية». فالاتفاقية «تمكّن منظمة التجارة العالمية من عبور حدود البلدان السبعين التي وقعتها»، ومن المعروف أن المؤسسات الدولية تستطيع تأدية عملها بقدر ما تلتزم بمطالب الأقوياء، لا سيما الولايات المتحدة. إذًا على أرض الواقع، تتيح «الأداة الجديدة» للولايات المتحدة أن تتدخل بشكل سافرٍ في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى، وتجبرها على تغيير قوانينها وممارساتها. وسوف تؤدي منظمة التجارة العالمية دورًا حاسمًا، بأن تضمن تنفيذ البلدان الأخرى «التزاماتها بالسماح للأجانب بالاستثمار» دون قيود في مجالات أساسية من اقتصادها. وفيما يتعلق بالمثال الذي بين يدينا، النتيجة المحتملة واضحة للجميع: فقد ذكرت مجلة الشرق الأقصى الاقتصادية أن «من الواضح أن الشركات التي ستكون المستفيدة من هذه المرحلة الجديدة هي شركات الاتصالات الأميركية، التي تملك موقعًا يمكنها من السيطرة في منافسة عادلة»، بالإضافة إلى شركة بريطانية-أميركية عملاقة.

هذه الاحتمالات لا تسر الجميع. يدرك الرابحون هذه الحقيقة، ويقدمون تفسيرهم لها: يقول سانجر إن الآخرين يخشون أن «شركات الاتصالات الأميركية العملاقة... قد تسحق الشركات الاحتكارية الضعيفة المدعومة من قبل الحكومة، والتي سيطرت على قطاع الاتصالات في أوروبا وآسيا لفترة طويلة» -كما حدث في الولايات المتحدة، بعد وقت طويل من تحولها إلى الدولة الأقوى والاقتصاد الأول في العالم. الجدير بالذكر أيضًا أن الإسهامات الكبرى في التقنية الحديثة (الترانزستور كمثال)، جاءت من مختبرات أبحاث «الشركة الاحتكارية الضعيفة المدعومة من قبل الحكومة» التي هيمنت على قطاع الاتصالات هنا حتى فترة السبعينات. لقد استخدمت تحررها من نظام السوق كي تؤمن احتياجات القطاعات الصناعية المتقدمة عمومًا، عن طريق نقل الأموال العامة إليها (أحيانًا بطرق غير مباشرة، باستخدام قوة الاحتكار، خلافًا للوسائل الأكثر مباشرة التي يستعملها نظام البنتاغون).

أولئك الذين يتمسكون بالماضي بشكل غير عقلاني يرون الأمور من زاوية مختلفة. تشير مجلة فار إيسترن إيكونوميك ريفيو إلى أن الكثيرين سوف يخسرون وظائفهم في آسيا، وسوف «يضطر العديد من المستهلكين الآسيويين إلى دفع تكاليف أعلى مقابل خدمات الهاتف قبل أن يدفعوا تكلفة أقل». متى سيدفعون تكلفة أقل؟ من أجل أن يهلّ هذا المستقبل المشرق من الضروري «تشجيع» المستثمرين الأجانب «على العمل بطرق مرغوبة اجتماعيًا»، لا أن

تقتصر أهدافهم على تحقيق الربح وتقديم الخدمات للأغنياء وعالم الشركات. أما كيف ستحقق هذه المعجزة فذلك ما لم يوضح، لكن لا شك أن هذا الاقتراح سوف يحفز تفكيرًا جادًا في مقرات الشركات الرئيسية.

تتوقع المجلة أن تؤدي اتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى ارتفاع تكلفة خدمات الهاتف لمعظم المستهلكين الآسيويين خلال الفترة المخصصة للتخطيط. «الحقيقة هي أن عددًا قليلًا نسبيًا من العملاء في آسيا سوف يستفيد من تخفيض رسوم المكالمات الخارجية» المتوقع حدوثه عند استحواذ الشركات الأجنبية العملاقة، الأميركية في معظمها، على القطاع. في إندونيسيا، على سبيل المثال، يجري قرابة ٣٠٠ ألف شخص فقط من أصل ٢٠٠ مليون –قطاع الشركات بشكل خاص– مكالمات خارجية. «من المرجح أن تزداد تكلفة خدمات الاتصالات المحلية عمومًا» في آسيا، بحسب توقعات ديفيد باردن، محلل قطاع الاتصالات الإقليمي لشركة جي بي مورغان للأوراق المالية في هونغ كونغ. لكنه يتابع أن كل هذا الخير، «فإذا لم تحقق الشركة ربحًا، لن يكون هنالك شركة». وبينما يجري الآن تسليم المزيد من الممتلكات العامة إلى الشركات الأجنبية، لا بد من ضمان الربح لهم –في مجال الاتصالات اليوم، وفي مجال أوسع من الخدمات المتعلقة بها في المستقبل. تتوقع الصحف الاقتصادية أن «الاتصالات الشخصية عبر الإنترنت [بما في ذلك شبكات وتعاملات الشركات] سوف تتجاوز الاتصالات الهاتفية خلال خمس أو ست سنوات، وتملك شركات الهاتف المصلحة

الكبرى في دخول مجال الإنترنت». ذكر أندرو غروف المدير التنفيذي لشركة إنتل في معرض الحديث عن مستقبل شركته، أنه يرى الإنترنت «التغيرَ الأكبر في محيطنا» في الوقت الحاضر. وهو يتوقع نموًا ضخمًا في أعمال «مزودي خدمة الإنترنت، والأشخاص المعنيين بإنشاء الشبكة العنكبوتية العالمية، والأشخاص الذين يصنعون الحواسيب» («الأشخاص» هنا تعني الشركات)، وصناعة الإعلانات التي تكلف منذ الآن ما يقارب ٣٥٠ مليار دولار سنويًا، وتترقب فرصًا جديدة مع خصخصة الإنترنت، التي من المتوقع أن تحوله إلى احتكار قلة عالمي.

في الوقت ذاته تتقدم الخصخصة بخطى سريعة في أماكن أخرى. ولنؤيد ذلك بمثال مهم، فقد قررت حكومة البرازيل رغم المعارضة الشعبية الضخمة أن تخصص شركة فالي، التي تسيطر على مصادر ضخمة من اليورانيوم والحديد ومعادن أخرى، ومنشآت صناعية ومرافق النقل، بالإضافة إلى تقنيات متطورة. تعد فالي شركةً عالية الربحية، حققت عام ١٩٩٦ ربحًا فاق ٥ مليارات دولار، وتملك إمكانات ممتازة في المستقبل؛ وهي واحدة من ست شركات أميركية لاتينية مصنفة ضمن الشركات الخمسمئة الأكثر ربحًا في العالم. قدرت دراسة أجراها مختصون في كلية الدراسات العليا للعلوم الهندسية في الجامعة الفيدرالية في ريو، أن الحكومة قدرت الشركة بأقل من قيمتها إلى حد كبير، وذكرت أنها استندت في ذلك إلى تحليل «مستقل» أجرته شركة ميريل لينش، التي يصادف أنها مرتبطة بتكتل شركات أنجلو-أميركي يسعى إلى الاستحواذ

على ذلك الجزء الجوهري من اقتصاد البرازيل. نفت الحكومة صحة هذه الاستنتاجات بغضب. لكنها إن صدقت، سيكون ذلك نمطًا مألوفًا جدًا.

ملاحظة جانبية: ليست الاتصالات كاليورانيوم. فتركز قطاع الاتصالات بيد أي جهة (لاسيما جهة أجنبية) يثير تساؤلات جدية حول وجود ديمقراطية صحيحة. وتبرز تساؤلات مشابهة حول تركز قطاع المال، الذي يقوّض المشاركة الشعبية في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي. ويثير التحكم بالمواد الغذائية تساؤلات أكثر خطورة، في هذه الحالة حول البقاء. قبل عام، في معرض مناقشة «أزمة الغذاء التي تبعت الزيادة الهائلة في أسعار الحبوب»، نبه الأمين العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأن «على الدول أن تصبح أكثر اعتمادًا على نفسها في إنتاج الغذاء». ونبهت المنظمةُ «الدولَ النامية» إلى ضرورة إبطال السياسات التي فرضت عليها بموجب «إجماع واشنطن»، والتي كان لها أثرٌ كارثي على كثير من دول العالم، بينما مثلت هديةً عظيمة للمشروعات الزراعية المدعومة حكوميًا -ولتجارة المخدرات في الوقت ذاته، وهو ربما النجاح الأكبر الذي حققته الإصلاحات النيوليبرالية من منظور «قيم السوق الحر» التي «تصدّرها الولايات المتحدة».

تمضي سيطرة الشركات الأجنبية الكبرى على المواد الغذائية على قدم وساق، وبعد توقيع اتفاقية الاتصالات وإنفاذها، سيكون دور قطاع الخدمات المالية تاليًا.

الخلاصة، إن النتائج المتوقعة لانتصار «القيم الأميركية» في منظمة التجارة العالمية هي:

١. توفر «أداة جديدة» للتدخل الأميركي الواسع في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
٢. استحواذ شركات أميركية على قطاع حيوي في الاقتصادات الأجنبية.
٣. تحقيق مكاسب لقطاع الشركات وللأثرياء.
٤. نقل التكاليف إلى عامة الشعب.
٥. توفر أسلحة جديدة، قد تكون قوية، لمواجهة خطر الديمقراطية.

قد يتساءل أي شخص عقلاني عما إذا كان لهذه التوقعات أي علاقة بالاحتفال، أم أنها صادفت فقط انتصارَ مبدأ يُحتفى به بدافع الالتزام بقيم عليا. يتعمق الشك عند المقارنة بين الصورةِ التي رسمتها صحيفة نيويورك تايمز لحقبة ما بعد الحرب، المذكورة في البداية، والوقائعِ التي لا جدال فيها. ويعززه أكثر النظرُ إلى بعض الأحداث المتكررة بشكل لافت في التاريخ: من بينها أن الذين يشغلون موقعًا يخولهم بفرض مشاريعهم لا يكتفون بالتهليل لها بحماسٍ، بل ينتفعون منها عادةً، سواء كانت القيم المنادى بها تتعلق بالتجارة الحرة أو غيرها من المبادئ العظيمة، التي يتبين عند تطبيقها أنها صممت بدقة لتلبية احتياجات من يديرون اللعبة ويهتفون للنتيجة. المنطق وحده كفيل بإثارة مسحةٍ من الشك عندما يتكرر نمطٌ ما، ويفترض أن يرفع التاريخُ حدة ذلك الشك درجة.

في الواقع، لسنا بحاجة حتى للذهاب في بحثنا إلى ذلك الحد.

منظمة التجارة العالمية: منبرٌ غير ملائم

في اليوم الذي أعلنت فيه صحيفة نيويورك تايمز في صفحتها الأولى انتصارَ القيم الأميركية في منظمة التجارة العالمية، حذر محررو الصحيفة الاتحادَ الأوروبي من اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية للفصل في اتهامه الولايات المتحدة بانتهاك اتفاقيات التجارة الحرة. موضع الخلاف بالتحديد كان قانون هيلمز-برتون، الذي «تلتزم الولايات المتحدة بموجبه بفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تمارس نشاطًا تجاريًا في كوبا». تؤدي العقوبات «إلى منع تلك الشركات من التصدير إلى الولايات المتحدة أو ممارسة أي نشاط تجاري فيها، ولو كانت منتجاتها ونشاطاتها لا تمت بصلة إلى كوبا». (بيتر موريسي، مدير الشؤون الاقتصادية السابق في اللجنة الأميركية للتجارة الدولية). ليست هذه عقوبة خفيفة، حتى بمعزل عن التهديدات المباشرة الموجهة للأفراد والشركات الذين يتجاوزون حدًا ترسمه واشنطن بمفردها. يعد المحررون هذا القانونَ «محاولةً خبيثة من الكونغرس لفرض سياسته الخارجية على الآخرين»؛ ويعارضه موريسي لأنه «يسبب خسائر تفوق الفوائد» بالنسبة إلى الولايات المتحدة. لكن موضع الخلاف بشكل أعم هو الحظر بحد ذاته، «الخنق الاقتصادي الذي تمارسه أميركا بحق كوبا» والذي يسميه المحررون «حربًا باردة في غير زمانها»، ومن الأفضل التخلي عنها لأنها أصبحت تضر بمصالح الشركات الأميركية.

لكن الأسئلة الأعم حول الصواب والخطأ لا تُطرح، ويؤكد محررو التايمز أن المسألة برمتها «خلاف سياسي في الأساس»، دون التطرق إلى «التزامات» واشنطن «تجاه التجارة الحرة». يبدو أن المحررين، مثل كثر غيرهم، يفترضون أن منظمة التجارة العالمية قد تحكم ضد الولايات المتحدة إذا استمرت أوروبا في دعواها. بناءً عليه فإن منظمة التجارة العالمية منبر غير ملائم.

المنطق هنا بسيط، ونموذجي. قبل عشر سنوات، وللأسباب ذاتها، عُدّت محكمة العدل الدولية منبرًا غير ملائم للفصل في اتهامات نيكاراغوا ضد واشنطن. رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بالصلاحية القضائية للمحكمة، وعندما أدانت المحكمةُ الولاياتِ المتحدة بتهمة «الاستخدام غير المشروع للقوة»، وطالبت واشنطن بوقف إرهابِها الدولي وانتهاكِ المعاهدات والحربِ الاقتصادية غير المشروعة، وبدفع تعويضات كبيرة، رد الكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون بالتصعيد الفوري للجرائم، في حين ندد جميع الأطراف بالمحكمةِ بقسوة بوصفها «منبرًا عدائيًا»، قد شوهت سمعتها بإصدارها حكمًا بحق الولايات المتحدة. حكم المحكمة ذاته يندر ذكره، بما في ذلك الكلماتُ المقتبسة للتو والحكمُ الصريح بأن المساعدات الأميركية المقدمة إلى قوات الكونترا[1] هي مساعدات «عسكرية» وليست «إنسانية». وقد استمرت المساعداتُ والتوجيهُ الأميركي للقوات الإرهابية إلى أن فرضت

(١) حركة «الكونترا» كانت تحارب للإطاحة بالحكومة اليسارية وحزب «ساندينيستا» الذي كان يحكم نيكاراغوا.

الولايات المتحدة مشيئتها، دائمًا تحت اسم «المساعدات الإنسانية». ويتبع التاريخ العام التقاليد ذاتها.

بعد ذلك نقضت الولايات المتحدة قرارًا في مجلس الأمن يدعو جميع الدول إلى مراعاة القانون الدولي (يندر ذكره) وصوتت بمفردها (مع السلفادور وإسرائيل) ضد قرار للجمعية العامة يدعو إلى «الامتثال التام والفوري» لقرار المحكمة -لم يرد ذكره في وسائل الإعلام. كذلك الأمر حين تكرر الشيء ذاته في العام التالي، ولم ترافقها سوى إسرائيل عندئذٍ. المسألة بأكملها مثال نموذجي يبين كيف استخدمت الولايات المتحدة الأممَ المتحدة «منبرًا» لفرض قيمها (انظر الاقتباس في بداية المقال).

لنعُد إلى موضوع منظمة التجارة العالمية الحالي. في نوفمبر عام ١٩٩٦ صوتت واشنطن وحدها (مع إسرائيل وأوزبكستان) ضد قرار للجمعية العامة يدعمه الاتحاد الأوروبي بأكمله، يطالب الولايات المتحدة بإلغاء الحظر على كوبا. وكانت منظمة الدول الأميركية قد صوتت من قبل بالإجماع على رفض قانون هيلمز-برتون، وطلبت من هيئتها القضائية (اللجنة القضائية للأميركيتين) أن تفصل في شرعيته. في أغسطس عام ١٩٩٦ حكمت الهيئة بالإجماع بأن قانون هيلمز-برتون مخالف للقانون الدولي. وقبل ذلك بعام أدانت لجنةُ الأميركيتين لحقوق الإنسان التابعةُ لمنظمة الدول الأميركية القيودَ التي فرضتها الولايات المتحدة على شحنات الغذاء والدواء إلى كوبا، بوصفها انتهاكًا للقانون الدولي. كان رد إدارة كلينتون أن شحنات الأدوية غير ممنوعة بالمعنى الحرفي،

بل مقيدة بشروط مضنية وخطرة، حتى أن أكبر الشركات داخل الولايات المتحدة وخارجها غير مستعدة لمواجهة نتائجها المحتملة (غرامات مالية ضخمة وعقوبة السجن لما تقرر واشنطن أنه انتهاك لـ«التوزيع الصحيح»، بالإضافة إلى حظر السفن والطائرات وإعداد حملات إعلامية، وغير ذلك). ورغم أن شحنات الغذاء ممنوعة بالفعل، تزعم الإدارة أن هنالك «وفرة من الموردين» في أماكن أخرى (بتكلفة أعلى بكثير)، أي أن الانتهاك المباشر للقانون الدولي ليس انتهاكًا فعلًا.

عندما طرح الاتحاد الأوروبي المسألة على منظمة التجارة العالمية، انسحبت الولايات المتحدة من الجلسات كما فعلت في محكمة العدل الدولية، مما أدى إلى إغلاق القضية.

باختصار، إن العالم الذي أرادت الولايات المتحدة أن «تخلقه على صورتها» من خلال المؤسسات الدولية، هو عالم قائم على مبدأ حكم القوة. و«الولع الأميركي بالتجارة الحرة» يقتضي أن بإمكان الحكومة الأميركية انتهاك الاتفاقيات التجارية كما تشاء. لا يكون هنالك مشكلة حين تستحوذ الشركات الأجنبية (الأميركية في معظمها) على قطاعات الاتصالات والمال والمواد الغذائية، لكن الأمر يختلف عندما تعترضُ الاتفاقياتُ التجارية والقانون الدولي طريقَ مشاريع الأقوياء –وذلك ينسجم مجددًا مع دروس التاريخ البيّنة.

نستطيع أن نعرف المزيد عن طريق تحرّي أسباب رفض الولايات

المتحدة القانونَ الدولي والاتفاقيات التجارية. في حالة نيكاراغوا، أوضح أبراهام سوفاير المستشار القانوني في وزارة الخارجية، أن الولايات المتحدة عندما اعترفت بالصلاحية القضائية لمحكمة العدل الدولية في الأربعينات، كانت معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة «متوافقة مع الولايات المتحدة وتشاركها وجهات نظرها فيما يتعلق بالنظام العالمي». أما الآن «فلا يمكن الاعتماد على العديد منها في مشاركتنا وجهة نظرنا حول المفهوم الدستوري الأساسي لميثاق الأمم المتحدة»، بالإضافة إلى أن «هذه الأغلبية نفسها تعارض الولايات المتحدة أحيانًا في قضايا دولية مهمة». من المفهوم إذًا أن تكون الولايات المتحدة منذ الستينات أكثر الدول نقضًا لقرارات الأمم المتحدة بشأن مجموعة واسعة من القضايا، من ضمنها القانون الدولي وحقوق الإنسان وحماية البيئة وغيرها، بما يتناقض تمامًا مع الصورة التقليدية المرسومة في الفقرة الافتتاحية أعلاه. بعد وقت قصير من ظهور ذلك التصريح مضت الولايات المتحدة خطوة إضافية في تفوقها واستخدمت حق النقض للمرة الواحدة والسبعين منذ عام ١٩٦٧. وعندما انتقلت القضية (المستوطنات الإسرائيلية في القدس) إلى الجمعية العامة، وقفت الولايات المتحدة وإسرائيل وحدهما ضد القرار، وهو مجددًا، مشهد معتاد.

واستخلص سوفاير النتائج البديهية من كون العالم غير جديرٍ بالثقة، فوضح أن علينا الآن «الاحتفاظ لأنفسنا بسلطة تحديد ما إذا كان للمحكمة صلاحية قضائية علينا في قضية معينة». فالمبدأ القديم، الذي يجب إنفاذه الآن في عالم لم يعد مطيعًا كفاية، هو

أن «الولايات المتحدة لا تقبل بالصلاحية القضائية الملزِمة في أي نزاع يتعلق بأمور تقع في الأساس ضمن الصلاحية القضائية المحلية للولايات المتحدة، كما تحددها الولايات المتحدة». «القضايا المحلية» المقصودة هنا هي الهجوم الأميركي على نيكاراغوا.

أحسنت وزيرة الخارجية الجديدة مادلين أولبرايت التعبير عن المبدأ الأساسي المطبّق، عندما توجهت بالتوبيخ إلى مجلس الأمن لامتناعه عن الموافقة على المطالب الأميركية بشأن العراق: إن الولايات المتحدة سوف «تتخذ إجراءات، مشتركة مع أطراف أخرى عندما نستطيع، أو منفردة عندما نضطر إلى ذلك»، دون الاعتراف بأي قيود خارجية في منطقة تعد «ذات أهمية حيوية للمصالح القومية الأميركية» -كما تحددها الولايات المتحدة. تعد الأمم المتحدة منبرًا ملائمًا عندما يمكن «الاعتماد» على أعضائها في مشاركة واشنطن وجهات نظرها، لكنها ليست كذلك حين «تعارض» الأغلبيةُ «الولاياتِ المتحدة في قضايا دولية مهمة». القانون الدولي والديمقراطية أمور حسنة -لكن ذلك تحدده نتائجهما، لا إجراءاتهما؛ مثل التجارة الحرة.

لا جديد إذًا في موقف الولايات المتحدة الحالي في قضية منظمة التجارة العالمية. صرحت واشنطن أن منظمة التجارة العالمية «لا تملك صلاحية النظر» في قضية تخص الأمن القومي الأميركي؛ مطلوب منا أن نفهم من الكلام أن وجودنا متعلق بخنق الاقتصاد الكوبي. وأضاف متحدث باسم إدارة كلينتون أن إصدار منظمة

التجارة العالمية حكمًا غيابيًا بحق الولايات المتحدة لن يكون ذا أهمية أو شأن، لأننا «لا نعتقد أن أي شيء تقوله منظمة التجارة العالمية أو تفعله يمكن أن يجبر الولايات المتحدة على تغيير قوانينها». تذكّر أن الميزة العظمى لاتفاقية الاتصالات في منظمة التجارة العالمية كانت أن هذه «الأداة الجديدة في السياسة الخارجية» ترغم الدول الأخرى على تغيير قوانينها وممارساتها بما ينسجم مع متطلباتنا.

المبدأ هو أن الولايات المتحدة معفاة من تدخل منظمة التجارة العالمية بقوانينها، كما أنها حرة في انتهاك القانون الدولي كما تشاء؛ وهو امتياز خاص بها، رغم أنه قد يمتد ليشمل دولًا عميلة لها كما تقتضي الظروف. مجددًا، يدوي صدى المبادئ الأساسية للنظام العالمي، عاليًا وواضحًا.

سمحت الاتفاقيات السابقة في الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة GATT باستثناءاتٍ تتعلق بالأمن القومي، وقد استخدمتها واشنطن لتسويغ حصارها على كوبا بوصفه «إجراءات اتخذت لتحقيق مصالح أمنية أميركية أساسية». تسمح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أيضًا للدول الأعضاء «باتخاذ أي إجراء تراه ضروريًا لحماية مصالحها الأمنية الأساسية»، لكن ذلك يقتصر على ثلاث مسائل محددة: المواد الانشطارية، وتجارة الأسلحة، وإجراءات «تتخذ في وقت الحرب أو غيرها من الحالات الطارئة في العلاقات الدولية». لم تتذرع إدارة كلينتون بشكل رسمي «بالاستثناء المتعلق بالأمن القومي»، ربما لعدم رغبتها بأن يسجَّل عنها بشكل رسمي

كلامُ هراءٍ مطلق، لكنها وضحت أن المسألة كانت مسألة «أمن قومي».

في وقت كتابة هذا المقال، يعمل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على ترتيب اتفاق قبل ١٤ أبريل، وهو موعد بدء جلسات الاستماع في منظمة التجارة العالمية. في تلك الأثناء، نقلت صحيفة وول ستريت جورنال عن واشنطن أنها «لن تتعاون مع لجان منظمة التجارة العالمية، بحجة أن منظمة التجارة لا تملك صلاحية قضائية في قضايا الأمن القومي».

أفكار شائنة

لا يفترض باللبقين من الناس تذكر ردِّ الفعل على محاولة كينيدي تنظيمَ إجراء مشترك ضد كوبا عام ١٩٦١: حيث وضح أحد الدبلوماسيين أن المكسيك لا تستطيع المشاركة، لأننا «إذا صرحنا علنًا بأن كوبا تشكل تهديدًا لأمننا، سيموت أربعون مليون مكسيكي من الضحك». هنا نرى صورة أوضح لتهديدات الأمن القومي.

ولم تسجَّل أي حالة موت من الضحك عندما برر ستيوارت أيزنستات المتحدث باسم الإدارة رفضَ واشنطن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بحجة أن «أوروبا تعترض على «ثلاثة عقود من السياسة الأميركية في كوبا، التي تعود إلى إدارة كينيدي»، وتهدف بالكامل إلى فرض تغيير حكومي في هافانا». من اللازم هنا إبداء رد فعل جديّ تجاه الافتراض بأن الولايات المتحدة تملك كامل

الحق بالإطاحة بحكومة أخرى؛ في هذه الحالة، باستخدام العنف والإرهاب الموسع والخنق الاقتصادي.

ظل الافتراض قائمًا ودون اعتراض على ما يبدو، لكن المؤرخ آرثر شلزنغر انتقد تصريح أيزنستات لسبب أضيق منظورًا، فكتب «بصفتي كنت مشاركًا في سياسة إدارة كندي في كوبا»، أرى أن نائب وزير التجارة أيزنستات أخطأ فهمَ سياسات إدارة كينيدي. فقد كان ما يقلقها هو إثارة كوبا «الاضطرابات في نصف الكرة الغربي» و«صلتها بالسوفييت»، لكن هذه الأمور صارت الآن من الماضي، لذلك فإن سياسات كليتون تنتمي إلى زمنٍ آخر. لكن يبدو أنه لا اعتراض عليها فيما عدا ذلك.

لم يفسر شلزنغر معنى العبارتين «إثارة الاضطرابات في نصف الكرة الغربي» و«الصلة بالسوفييت»، لكنه وضحهما في مناسبة أخرى، سرًا. في تقريره إلى الرئيس المقبل حول نتائج البعثة إلى أميركا اللاتينية مطلع عام ١٩٦١، شرح شلزنغر مشكلة «إثارة الاضطرابات» التي يسببها كاسترو بأنها «انتشار فكرة كاسترو عن تولي الشعوب زمام أمورها بنفسها»، وأضاف أن ذلك يعد مشكلة خطيرة عندما «يكون توزيع الأراضي وغيرها من الثروات الوطنية منحازًا إلى الطبقات المالكة.. والآن أخذ الفقراء والمحرومون الذين حفزهم مثال الثورة الكوبية، بالمطالبة بفرص لعيش حياة كريمة». وأوضح شلزنغر أيضًا خطر «الصلة بالسوفييت»: «في تلك الأثناء يترقب الاتحاد السوفييتي فرصته، ملوحًا بقروض تنموية ضخمة

ومقدمًا نفسه نموذجًا لتحقيق الحداثة خلال جيل واحد فقط». كانت «الصلة بالسوفييت» ترى من منظور مشابه على نطاق أوسع في واشنطن ولندن، منذ بدايات الحرب الباردة عام ١٩١٧ حتى فترة الستينات، التي ينتهي عندها السجل الوثائقي الرئيسي.

كما أوصى شلزنغر الرئيسَ المقبل باستخدام «قدر معين من الكلام الفارغ المنمق» عن «الأهداف الثقافية والروحية العليا»، الذي من شأنه أن «يحمس الجمهور في جنوب الحدود حيث تحظى الخطابات بإعجاب مفرط». في تلك الأثناء سنهتم نحن بالأمور المهمة. ولتوضيح مدى تغير الأمور، وجه شلزنغر كذلك نقدًا واقعيًا لـ«التأثير المؤذي لصندوق النقد الدولي»، الذي كان في ذلك الوقت يطبق نسخة الخمسينات مما يسمى اليوم «إجماع واشنطن» («الإصلاح الهيكلي»، «النيوليبرالية»).

من خلال هذه التفسيرات المقدمة سرًا لما يقوم به كاسترو من «إثارة الاضطرابات في نصف الكرة الغربي» و«الصلة بالسوفييت»، نقترب خطوة من فهم حقيقة الحرب الباردة. لكن هذا موضوع آخر.

لم تكن الحوادثُ المشابهة من إثارة الاضطرابات خارج نصف الكرة الغربي مشكلةً يستهان بها، وما زالت تنشر أفكارًا خطرة بين الناس الذين «باتوا يطالبون الآن بفرص لعيش حياة كريمة».

في أواخر فبراير عام ١٩٩٦، بينما كانت الولايات المتحدة في حالة اضطراب إثر إسقاط كوبا طائرتين تابعتين لمجموعة معادية

لكاسترو مقرها فلوريدا قد اخترقت مرارًا المجال الجوي الكوبي، وألقت منشورات في هافانا تدعو الكوبيين للثورة (كما شاركت في الهجمات الإرهابية المستمرة على كوبا، وفقًا لمصادر كوبية)، كانت وكالات الأنباء تنقل أخبارًا مختلفة. أوردت وكالة أسوشييتد برس أن «حشدًا من الناس استقبل الأطباء الكوبيين بالهتاف والغناء» في جنوب إفريقيا، إثر وصولهم بدعوة من حكومة مانديلا «لدعم العناية الصحية في المناطق الريفية الفقيرة»؛ «تملك كوبا ٥٧ ألف طبيب في شعبها المؤلف من ١١ مليون نسمة، بالمقارنة مع ٢٥ ألف طبيب مقابل ٤٠ مليون نسمة في جنوب إفريقيا». ضمت مجموعةُ الأطباء الكوبيين البالغ عددهم ١٠١ خيرةَ الأخصائيين، الذين لو كانوا من مواطني جنوب إفريقيا لكانوا «على الأرجح يعملون في كيب تاون أو جوهانسبورغ» بضعف ما سيتلقونه من أجرٍ في المناطق الريفية الفقيرة حيث هم ذاهبون. «منذ بدأ برنامج إرسال أخصائيي الصحة العامة إلى الخارج بالجزائر عام ١٩٦٣، أرسلت كوبا ٥١,٨٢٠ طبيبًا وطبيب أسنان وممرضًا وغيرهم من الكوادر الطبية» إلى «أفقر أمم العالم الثالث» وقدمت «عنايةً صحية مجانية بالكامل» في معظم الأحيان. بعد شهر من الترحيب بالأطباء في جنوب إفريقيا، دعي الكادر الطبي الكوبي إلى هاييتي لدراسة تفشي التهاب السحايا فيها.

أوردت صحيفة بارزة في ألمانيا الغربية عام ١٩٨٨ أن دول العالم الثالث تعد كوبا «قوةً دولية عظمى» بسبب المعلمين وعمال البناء والأطباء وغيرهم من مواطنيها المشاركين في «الخدمة الدولية». عام

١٩٨٥ عمل ١٦ ألف كوبيّ في بلدان العالم الثالث، وهو أكثر من ضعف مجموع متطوعي فيلق السلام وأخصائيي برامج المساعدات من الولايات المتحدة. مع حلول عام ١٩٨٨، كان «عدد الأطباء الكوبيين العاملين في الخارج يفوق نظيرَه من أي بلد صناعي، ونظيرَه من منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة». معظم هذه المساعدات يقدم دون مقابل، كما أن «المبعوثين الدوليين» الكوبيين هم «رجال ونساء يعيشون في ظروف لن يقبل بها معظم العاملين في مجال المساعدات التنموية»، وذلك هو «أساس نجاحهم». يتابع التقرير أن «الخدمة الدولية» تعدّ بالنسبة إلى الكوبيين «دليلًا على النضج السياسي»، وتُعلَّم في المدارس بوصفها «أسمى القيم». ويشهد الترحيب الحار الذي أبداه وفد المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٦، وغناء الحشود «عاشت كوبا»، على تلك الظاهرة.

على الهامش، قد نتساءل كيف سيكون ردّ الولايات المتحدة لو حلقت طائراتٌ ليبيةٌ فوق نيويورك وواشنطن، وألقت منشوراتٍ تحض الأميركيين على الثورة، بعد سنواتٍ من تنفيذ هجماتٍ إرهابية على أهداف أميركية في الداخل والخارج. بتكليلها بالورد ربما؟ قدّم باري دنسمور، الصحفي في شبكة ABC، ملمحًا عن ذلك قبل أسابيع قليلة من إسقاط الطائرتين، حيث نقل عن تقريرٍ لوالتر بورجيز، نائب الرئيس السابق لقسم الممارسات الصحفية في شبكة ABC، ذكر فيه أن فريق أخبار القناة عندما حاول التقاط صور للأسطول السادس الأميركي في البحر الأبيض المتوسط من

على متن طائرة مدنية، «تلقى أمرًا بالابتعاد مباشرة وإلا أسقطت الطائرة»، وذلك «سيكون قانونيًا بموجب أحكام القانون الدولي التي تحدد المجال الجوي العسكري». لكن تعرّض دولةٍ صغيرة لهجومٍ من قبل قوةٍ عظمى مسألةٌ مختلفة.

من المفيد إلقاء نظرة أعمق إلى التاريخ. إن سياسة الإطاحة بحكومة كوبا لا تعود إلى إدارة كينيدي، كما أكد أيزنستات، بل إلى سابقتها: فقد اتخِذ القرار الرسمي بالإطاحة بكاسترو لصالح نظام «أشد إخلاصًا للمصالح الحقيقية للشعب الكوبي، وأكثر قبولًا لدى الولايات المتحدة»، بشكل سري في مارس عام ١٩٦٠، مع ملحق ينص على ضرورة تنفيذ العملية «بطريقة يتجنب فيها أي ظهور للتدخل الأميركي»، تفاديًا للاستجابة المتوقعة في أميركا اللاتينية، وبسبب الحاجة إلى تخفيف العبء عن صانعي السياسات في الداخل. في ذلك الوقت، لم تكن «الصلة بالسوفييت» و«إثارة الاضطرابات في القارة» موجودة، فيما عدا نسخة شلزنغر. وتكشف الوثائق السرية أن إدارة كينيدي كانت مدركة أن مساعيها تنتهك القانون الدولي وميثاقَي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأميركية، لكن صرف النظر عن هذه المسائل دون نقاش.

لمّا كانت واشنطن هي الحكم في تقرير «المصالح الحقيقية للشعب الكوبي»، لم يكن من الضروري أن يولي مخططو الحكومة الأميركية اهتمامًا لدراسات الرأي العام التي تلقوها، والتي أظهرت وجود تأييد شعبي لكاسترو وتفاؤل بالمستقبل. لأسباب مماثلة، ليس

للمعلومات المتوفرة حاليًا عن هذه المسائل أي أهمية تذكر. إدارة كليتون تخدم المصالح الحقيقية للشعب الكوبي من خلال فرض البؤس والجوع، بغض النظر عما تشير إليه دراسات الرأي العام الكوبي. مثلًا، أشارت استطلاعات الرأي التي أجرتها إحدى فروع منظمة غالوب في ديسمبر عام ١٩٩٤، إلى أن نصف السكان يعدّون الحظر «السببَ الرئيسي لمشاكل كوبا»، بينما يجد ٣ بالمئة أن الوضع السياسي هو «أخطر المشاكل التي تواجه كوبا اليوم»؛ وأن ٧٧ بالمئة يعدون الولايات المتحدة «أسوأ صديق» لكوبا، (لم تصل دولة غيرها إلى نسبة ٣ بالمئة)؛ ونسبة ٢ إلى ١ من السكان يشعرون أن ما حققته الثورة من إنجازات يفوق الإخفاقات، وأن «الفشل الرئيسي» كان «الاعتماد على دول اشتراكية مثل روسيا، التي خانتنا»؛ وأن نصف الشعب يصف نفسه بالـ«ثوري»، و٢٠ بالمئة منهم بالـ«شيوعي» أو الـ«اشتراكي».

سواء كانت الاستنتاجات بشأن المواقف الشعبية صحيحة أم خاطئة، فإنها تعد غير ذات أهمية، وذلك نمط مألوف على الصعيد المحلي أيضًا.

قد يتذكر هواة التاريخ أن تلك السياسة تعود في الواقع إلى عشرينات القرن التاسع عشر، حين وقفت بريطانيا عائقًا أمام رغبة واشنطن بالسيطرة على كوبا. كانت كوبا بنظر وزير الخارجية جون كوينسي آدامز «هدفًا ذا أهمية فائقة لمصالح اتحادنا التجارية والسياسية»، لكنه أوصى بالصبر، فقد تنبأ أن كوبا ستسقط بمرور الوقت في قبضة الولايات المتحدة بفعل «قوانين الجاذبية السياسية»،

«ثمرةً ناضجة» حان قطافها. وهذا ما حدث، عندما تغيرت موازين القوة بما يكفي الولايات المتحدة لتحرير الجزيرة (من شعبها) في نهاية القرن، وتحويلها إلى مستعمرة أميركية، ومأوى للمنظمات الإجرامية والسياح.

إن العمق التاريخي للإصرار على حكم كوبا قد يسهم في تفسير عنصر الهستيريا الواضح في تنفيذ هذا المشروع. مثلًا، الجو «شبه الهمجي» في أول اجتماع وزاري بعد فشل عملية غزو خليج الخنازير[1]، والذي وصفه تشستر باولز بأنه «رد فعل شبه جنوني على خطة عمل»، وقد انعكست هذه الحالة في تصريحات الرئيس كينيدي بأن الفشل في التصرف سوف يتركنا «عرضة للانجراف مع مخلفات التاريخ». وتكشف مبادرات كلينتون، العلنية وغير المباشرة، عن أثر مشابه من التعصب الحاقد، مثل التهديدات والدعاوى القضائية التي ضمنت «خفض عدد الشركات التي تملك تراخيص أميركية ببيع [أدوية] إلى كوبا إلى أقل من ٤ بالمئة» من عددها قبل صدور قانون الديمقراطية الكوبية عام ١٩٩٢، بينما «لم يحاول سوى عدد ضئيل من الشركات الطبية تحدي قوانين الولايات المتحدة» والغرامات التي تفرضها، حسب ما أورد تقرير في الصحيفة الطبية البريطانية.

---

(١) «غزو خليج الخنازير» عملية عسكرية فاشلة نفذتها واشنطن ١٩٦١ لقلب نظام كوبا بقيادة فيدل كاسترو مستخدمة مرتزقة كوبيين، فتطورت لأزمة دولية بين أميركا والاتحاد السوفياتي استمرت أسبوعين ثم حُلت سلميًا، لكنها أصبحت إحدى الأزمات الكبرى خلال الحرب الباردة بعد أن وضعت العالم على شفا حرب نووية طاحنة، ورسمت مسار العلاقات الأميركية الكوبية طوال خمسة عقود.

تنقلنا مثل هذه الاعتبارات من المستوى المجرد للقانون الدولي والاتفاقيات الرسمية إلى واقع الحياة الإنسانية. قد يجادل المحامون فيما إذا كان حظر الأغذية والأدوية ينتهك الاتفاقيات الدولية التي تنص على أن «الغذاء يجب ألا يستخدم كأداة ضغط سياسي واقتصادي» (إعلان روما، ١٩٩٦) وغيرها من المبادئ والالتزامات المعلنة. لكن على الضحايا أن يتعايشوا مع حقيقة أن قانون الديمقراطية الكوبية قد «أدى إلى انخفاض خطير في تجارة المواد الطبية المرخصة والتبرعات الغذائية، مما عاد بالضرر على الشعب الكوبي» (كاميرون). وقد خلصت دراسة صدرت حديثًا عن الجمعية الأميركية للصحة العالمية، إلى أن الحظر قد سبب عجزًا غذائيًا خطيرًا وتدهورًا في إمداد مياه الشرب النظيفة، ونقصًا بالغًا في توافر الأدوية والمعلومات الطبية، مما أدى إلى تدني معدل الولادات، وتفشي أمراض عصبية وغيرها لدى عشرات آلاف الضحايا، وغير ذلك من التداعيات الصحية الخطيرة. كتبت فيكتوريا بريتاين في الصحافة البريطانية أن «معايير الصحة والتغذية قد دُمرت بسبب التضييق الأخير في الحظر الأميركي المفروض منذ ٣٧ عامًا، والذي يشمل الواردات الغذائية»، نقلًا عن الدراسة التي أجراها أخصائيون أميركيون في الجمعية الأميركية للصحة العالمية على مدى عام، والتي وجدت «أطفالًا راقدين في المستشفيات يعانون آلامًا شديدة نتيجة حرمانهم من أدوية أساسية»، وأطباءَ مضطرين «إلى استخدام معداتٍ طبية تعمل بأقل من نصف كفاءتها لعدم توفر قطع تبديل». وتخلص دراسات حالية أخرى في صحف متخصصة إلى نتائج مشابهة.

هذه جرائم حقيقية، تتجاوز الانتهاك العَرَضي والانفعالي للأدوات القانونية التي تُستخدَم سلاحًا ضد أعداء رسميين، وهي تُرتكب باستخفاف لا يستطيع إبداءَه إلا الأقوياءُ بحق.

للأمانة، يجب أن نضيف أن المعاناة التي سببها الحظر تشاهد هنا أيضًا أحيانًا. نشر مقال رئيسي في القسم الاقتصادي لصحيفة نيويورك تايمز بعنوان: «ارتفاع هائل في أسعار السيجار الكوبي: الآن صار الحظر مؤلمًا فعلًا، مع ازدياد السيجار ندرة». يذكر المقال معاناة مدراء الأعمال في «غرفة تدخين فاخرة» في مانهاتن، الذين يندبون «أن من الصعب فعلًا الحصول على سيجار كوبي في الولايات المتحدة هذه الأيام» إلا «بأسعار تسبب غصة لأشد المدخنين تفانيًا».

بينما تستغل إدارة كلينتون موقع قوتها، فتنسب النتائجَ المروعة لحربٍ اقتصادية عزّ مثيلُها في التاريخ المعاصر إلى سياساتِ النظام الذي تعدُ بأن «تحرر» الشعب الكوبي المعذّب منه، يبدو التفسير الأقرب إلى المعقول هو العكس تقريبًا: إن «الخنق الاقتصادي الأميركي لكوبا» قد صمم ونفذ، وكثف في فترة ما بعد الحرب الباردة، للأسباب المذكورة في تقرير آرثر شلزنغر إلى الرئيس المقبل كينيدي. وكما خشيت بعثة كينيدي إلى أميركا اللاتينية، ساعدت نجاحاتُ برامج تحسين الصحة والظروف المعيشية على نشر «فكرة كاسترو الداعية إلى تسلم الشعوب زمام أمورها»، فحرضت «الفقراء والمحرومين» في المنطقة التي تعاني من أسوأ صور اللامساواة في العالم على «المطالبة بفرص لعيش حياة كريمة»، وغير

ذلك من الآثار الخطيرة. يوجد سجل ضخم ومقنع من الوثائق، مقرون بسلوك منسجم معها ويستند إلى دوافع عقلانية تمامًا، يضفي قدرًا غير قليل من المصداقية على هذا التحليل. ولتقييم الادعاء بأن السياسات نابعةٌ عن اهتمام بحقوق الإنسان والديمقراطية، يكفي إلقاء نظرة خاطفة على السجل، على الأقل بالنسبة إلى أولئك الذين يدعون الجدية.

من غير الملائم، على أي حال، التفكير بهذه الأمور أو تذكرها بينما نحتفل بانتصار «القيم الأميركية». ولا يفترض بنا كذلك تذكر أن كلينتون، مدفوعًا بالشغف نفسه بالتجارة الحرة، «أجبر المكسيك على إبرام اتفاقية سوف تنهي شحن الطماطم رخيصة الثمن إلى الولايات المتحدة»، وكان ذلك هديةً لمزارعي فلوريدا تكلف المكسيك حوالي ٨٠٠ مليون دولار أميركي سنويًا، وتنتهك اتفاقية التجارة الحرة في أميركا الشمالية فضلًا عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ولو أن الانتهاك «معنويّ» فقط، لأن ذلك كان مجرد استخدام للقوة ولم يتطلب فرض تعرفة رسمية). وقد فسرت الإدارة القرار بصراحة: الطماطم المكسيكية أرخص ثمنًا، والمستهلكون هنا يفضلونها. فالسوق الحر يعمل بنجاح، لكنه يؤدي إلى النتيجة الخاطئة. أو ربما تشكل الطماطم أيضًا خطرًا على الأمن القومي.

بالتأكيد، تنتمي الطماطم والاتصالات إلى عالمين مختلفين تمامًا. وأي معروف يدين به كلينتون إلى مزارعي فلوريدا سوف يتضاءل أمام متطلبات قطاع الاتصالات، حتى بمعزل عما وصفه توماس

فيرغسون بأنه «أشد الأسرار سرية في انتخابات عام ١٩٩٦»: وهو أن «قطاع الاتصالات هو الذي أنقذ بيل كليتون، أكثر من أي تكتل آخر منفرد»، فقد تلقى تبرعات ضخمة لحملته الانتخابية من «هذا القطاع المربح إلى حد مذهل». وكان قانون الاتصالات عام ١٩٩٦ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بطريقة ما، رسائل شكر، ولم تكن النتيجة لتختلف كثيرًا لو اختار عالم الشركات مجموعة أخرى من العطايا، بينما كان يعاني آنذاك مما أسمته مجلة بيزنس ويك أرباحًا «مذهلة» في حفلةٍ أخرى من «الحفلات المفاجئة للشركات الأميركية».

من بين الحقائق الأخرى التي لا ينبغي تذكرها، هي تلك المذكورة بإيجاز سابقًا: السجلُ الحقيقي لما يسمى «الفردانية الريغانية الصارمة» و«تعاليمُ السوق الحر» التي بُشر بها (للفقراء والضعفاء) في الوقت الذي بلغت فيه سياسةُ الحمائية ذرى غير مسبوقة، وأغدقت الإدارةُ الأموالَ العامة على صناعة التقنية المتقدمة بإفراطٍ غير عادي. هنا نكون قد اقتربنا من صلب الموضوع. إن الأسباب التي تدعو إلى الشك في «الشغف» والتي عرضت للتو هي أسباب وجيهة، لكنها ليست سوى هامش للقصة الحقيقية: وهي كيفية وصول الشركات الأميركية إلى تلك المنزلة التي مكنتها من الاستحواذ على الأسواق الدولية، فألهمت الاحتفال الحالي بـ«القيم الأميركية».

لكن ذلك، من جديد، قصةٌ أكبر، قصة تكشف لنا الكثير عن العالم المعاصر؛ عن واقعِه الاجتماعي والاقتصادي، وعن سيطرة

الأيديولوجيا والمبادئ، بما فيها المبادئ الموضوعة بدهاءٍ كي تبعث على اليأس والاستسلام والإحباط.

نشر أول مرة في مجلة Z، في مارس عام ١٩٩٧.

(٤)

ديمقراطية السوق في النظام النيوليبرالي

المبادئ والواقع



هذا المقال مقتطف من محاضرة ألقيت في جامعة كايب تاون، جنوب إفريقيا، ضمن سلسلة محاضرات ديفي التذكارية السنوية، مايو ١٩٩٧.

لقد طلب مني الحديث عن بعض أوجه الحرية الأكاديمية أو الإنسانية، وهو اقتراح يطرح الكثير من الخيارات. سوف ألتزم بالبسيط منها.

الحرية من دون فرصٍ هديةٌ شيطانية، والامتناع عن توفير هذه الفرصِ جُرم. إن مصير الفئات الأضعف يمثّل مقياسًا دقيقًا للمسافة من هنا إلى شيء يمكن تسميته «الحضارة». بينما أتكلم الآن، سيموت ألف طفل بسبب أمراض تسهل الوقاية منها، وقرابة ضعف ذلك العدد من النساء سيمتن أو يصبن بعجز خطير خلال الحمل أو الولادة نتيجة عدم توفر العلاجات والرعاية البسيطة. قدّر صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) أن التغلبَ على

هذه المآسي وضمانَ حق الجميع بالحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، يتطلبُ ربع النفقات العسكرية السنوية في «البلدان النامية»، أي حوالي ١٠ بالمئة من الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة. ينبغي لهذه الحقائق أن تكون أرضيةً لإجراء أيّ نقاش جدّي حول الحرية الإنسانية.

يسود اعتقادٌ بأن علاج هذه العلل الاجتماعية في متناول اليد. ولا يفتقر هذا الأمل إلى أساس، فقد شهدت السنوات الأخيرة سقوطَ أنظمة استبدادية وحشية، وازدهارًا في المعرفة العلمية يمنح آمالًا كبيرة، وغير ذلك من الأسباب التي تدعو للتطلع إلى مستقبل أفضل. يتسم حديث أصحاب الامتيازات بالثقة والعنجهية إذ يقولون طريق التقدم معروف، ولا يوجد غيره. والفكرة الرئيسية التي يعبّرون عنها بإصرار ووضوح، هي أن «انتصار أميركا في الحرب الباردة كان انتصارًا لمجموعة من المبادئ السياسية والاقتصادية، هي الديمقراطية والسوق الحر». هذه المبادئ هي «موجة المستقبل، مستقبلٌ تكون فيه أمريكا الحارس والقدوة». أقتبس هنا عن كبير المعلقين السياسيين في صحيفة نيويورك تايمز، لكن هذه الصورة تقليدية ومكررة على نطاق واسع في معظم أنحاء العالم، ومتفقٌ على دقتها إجمالًا حتى من قبل النقاد. وقد سميت «مبدأ كلينتون»، الذي أعلن أن مهمتنا الجديدة هي «تعزيز انتصارِ الديمقراطية والأسواق الحرة» الذي تم تحقيقه للتو.

يظل هنالك مجالٌ من الاختلاف في الآراء، في أحد طرفي النقيض يحث «المثاليون الويلسونيون» على متابعة الالتزام بمهمة

الإحسان التقليدية، وفي الطرف الآخر يعترض «الواقعيون» بأننا نفتقر إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ حملات «الإحسان العالمي»، وعلينا ألا نهمل مصالحنا في سبيل خدمة الآخرين. في المجال بين هذين الطرفين يقع السبيل إلى عالم أفضل.

لكن الواقع يبدو لي مختلفًا بعض الشيء، لأن طيف الحوار الدائر حاليًا حول الدبلوماسية العامة لا يختلف عما سبقه في انفصاله عن السياسات، فلم يكن «الإحسان العالمي» هدفًا للولايات المتحدة أو أي قوة أخرى. الديمقراطية اليوم تتعرض للاعتداء في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الدول الصناعية المتقدمة؛ على الأقل، الديمقراطية بالمعنى الحقيقي للكلمة، والتي تقتضي تأمين فرص للناس لإدارة شؤونهم الجماعية والفردية بأنفسهم. وينطبق شيء مشابه على الأسواق، فالاعتداءات على الديمقراطية والأسواق متصلة، وتكمن جذورها في قوة الشركات التي تزداد ترابطًا فيما بينها واعتمادًا على الدول القوية، والتي لا تخضع لمساءلة الشعب عمومًا. إن ازدياد سلطتها الهائلة ناتج عن السياسات الاجتماعية التي تعَولم النموذجَ البنيوي للعالم الثالث، المكون من قطاعاتٍ ذات ثروة وامتياز هائلين، إلى جانب ازديادٍ في «نسبة أولئك الذين سيكدحون تحت وطأة كل مشقّات الحياة، ويتوقون في سرهم إلى توزيع أعدلَ لعطاياها»، كما تنبأ جيمس ماديسون مخطط الديمقراطية الأميركية المعروف قبل مئتي عام. تتجلى هذه الاختياراتُ السياسية بوضوح أكبر في المجتمعات الأنغلو-أميركية، لكنها منتشرة في العالم كله. ولا يمكن أن تعزى إلى ما «قرره السوق الحر، بحكمته

اللانهائية والغامضة»، أو إلى «الاكتساح العنيد لـ«ثورة السوق»»، أو «الفردانية الريغانية الصارمة»، أو إلى «المعتقد الجديد» الذي «يمنح السوق سلطة كاملة». بل على العكس، يؤدي تدخل الدولة دورًا حاسمًا في ذلك، كما كان في السابق. كما أن الخطوط الرئيسية للسياسة ليست جديدة، وتعكس أشكالها الحالية «استعباد رأس المال الواضح لليد العاملة» منذ أكثر من خمسة عشر عامًا، كما ذكرت الصحف الاقتصادية، التي كثيرًا ما تنقل بدقةٍ ملاحظاتِ مجتمع الأعمال ذي الوعي الطبقي العالي، والمخلصِ للحرب الطبقية.

إن صحت هذه الملاحظات، فالطريق إلى عالم أكثر عدلًا وحرية يكمن خارج المجال الذي يحدده أصحاب الامتيازات والسلطة. ليس بمقدوري تأكيد هذه الاستنتاجات هنا، بل أود الإشارة إلى أنها معقولة بما يكفي لدراستها بعناية. والإشارة أيضًا إلى أن المبادئ المتّبعة ما استطاعت الصمود لولا مساهمتها في «التحكم بعقول الناس، تمامًا كما يتحكم الجيش بفرق جنوده»، كما قال إدوارد بيرنيز عندما قدم لعالم الأعمال الدروس المستفادة من الدعاية في زمن الحرب.

من المدهش أن كان في الدولتين الديمقراطيتين الرائدتين في العالم وعيٌ متزايد بالحاجة إلى «تطبيقِ الدروس» المستخلصة من نظم الدعاية التي حققت نجاحًا كبيرًا أثناء الحرب العالمية الأولى، «في تنظيم الحرب السياسية»، بحسب تعبير رئيس حزب المحافظين البريطاني قبل سبعين عامًا. خلال السنوات نفسها استخلص النتائجَ

ذاتها الليبراليون من أتباع فكر ويلسون في الولايات المتحدة، منهم مفكرون معروفون وشخصيات بارزة في سلك العلوم السياسية الناشئ آنذاك. وفي زاوية أخرى من الحضارة الغربية، تعهد أدولف هتلر بأن ألمانيا لن تهزم في حرب الدعاية في المرة القادمة، واستحدث أساليبه الخاصة لتطبيق دروس الدعاية الأنغلو-أميركية في الحرب السياسية داخل بلاده.

في الوقت ذاته حذر عالم الأعمال من «الخطر الذي يواجه الصناعيين» بسبب «القوة السياسية التي حققتها الجماهير حديثًا»، ونبه إلى ضرورة شنِّ الحرب والفوز في «المعركة الدائمة للسيطرة على عقول الناس»، و«تلقينِ المواطنين الحكاية الرأسمالية» إلى أن «يصبحوا قادرين على ترديد القصة بإخلاص مبهر»؛ ويستمر ذلك على نحو مبهر، مصحوب بجهود أكثر إبهارًا. من أجل اكتشاف المعنى الحقيقي لـ«المبادئ السياسية والاقتصادية» التي سميت «موجة المستقبل»، من الضروري تجاوز الخطابات المنمقة والتصريحات العامة، والتحقيقُ في الممارسات وسجل الوثائق الداخلي. الطريقة الأنفع هي دراسة حالات معينة، لكن يجب اختيار هذه الحالات بعناية كي تمنحنا صورة واضحة. هنالك بعض المعايير الأساسية. أحد الأساليب المنطقية أن نتناول الأمثلة التي اختارها دعاة المبادئ أنفسهم بوصفها دليلهم الأقوى، أو نبحث في السجل عن حالات فيها أكبر قدر من النفوذ وأقل قدر من التدخل الخارجي، كي نرى المبادئ المطبقة في أنقى صورها. إذا أردنا أن نحدد ما قصده الكرملين بـ«الديمقراطية» و«حقوق الإنسان»، فلن نلتفت كثيرًا

إلى شجبِ صحيفةٍ برافدا العنصريةَ في الولايات المتحدة أو إرهابَ الدولة في الأنظمة العميلة لها، أو إلى إظهارِها الدوافعَ النبيلة، فالأشد نفعًا دراسة الوضع الحالي في «الديمقراطيات الشعبية» في أوروبا الشرقية. القصد بسيط، وينطبق على الدولة التي عينت نفسها «الحارس والقدوة» أيضًا. من الواضح أن أميركا اللاتينية تمثل حقل التجارب، لاسيما منطقة أميركا الوسطى-الكاريبي. لم تواجه واشنطن هناك تحديات خارجية تذكر طوال قرن تقريبًا، لذلك تتجلى المبادئُ الموجهة للسياساتِ و«إجماعِ واشنطن» النيوليبرالي الحالي بأوضح صورة عندما ندرس حالة المنطقة وكيف صارت إلى ما هي عليه.

جديرٌ بالاهتمام أن هذا البحث نادرًا ما يتم إجراؤه، وإذا اقتُرِح يُنتقد بشدة بوصفه متطرفًا أو أسوأ. سأتركه «وظيفةً للقارئ»، وأنوه فقط إلى أن السجل يعلمنا دروسًا مفيدة عن المبادئ السياسية والاقتصادية التي ستكون «موجة المستقبل».

شنت واشنطن ما يسمى «الحملة الشرسة من أجل الديمقراطية» باندفاعٍ خاص خلال سنوات حكم ريغان، وكانت أميركا اللاتينية الساحةَ المختارة لها. تقدَّم نتائج الحملة عادةً بوصفها أفضل مثال يوضح كيف صارت الولايات المتحدة «ملهمةً لانتصار الديمقراطية في زماننا»، نقلًا عن محرري مجلةٍ فكرية بارزة في الليبرالية الأميركية(١). تصفُ أحدثُ دراسة علمية تناولت الديمقراطية «إحياءَ الديمقراطية

(١) New Republic.

في أميركا اللاتينية» بأنه «مبهر» لكنه لا يخلو من الإشكاليات، فما زالت «العوائق أمام تطبيقها» «جسيمة»، لكن قد يكون التغلب عليها ممكنًا عن طريق توثيق الاندماج مع الولايات المتحدة. يشير مؤلف الدراسة سانفورد لاكوف إلى «الاتفاقية التاريخية للتجارة الحرة في أميركا الشمالية (نافتا)» كأداة محتملة لإقامة الديمقراطية. في المنطقة التي يسودها النفوذ الأميركي التقليدي، كتب لاكوف، تسير الدول باتجاه الديمقراطية، بعد أن «نجت من التدخل العسكري» ومن «الحرب الأهلية الطاحنة».

لنبدأ بإلقاء نظرة أقرب إلى هذه الحالات الحديثة، الطبيعية منها نظرًا للنفوذ الأميركي الساحق، وتلك التي تنتقى عادةً برهانًا على منجزات وإمكانيات «مهمة أميركا».

يرى لاكوف أن «العوائق» الرئيسية «لتطبيق» الديمقراطية هي محاولاتُ حمايةِ «الأسواق المحلية» -أي منعِ الشركات الأجنبية (الأميركية في معظمها) من اكتساب سلطة أكبر على المجتمع. يفترض أن نفهم من ذلك إذن، أن الديمقراطية تقوى بانتقالِ جزء كبير من عملية صنع القرار إلى أيدي الكيانات المستبدة الخاصة غير الخاضعة للمساءلة، والأجنبية في معظمها. في حين تتقلص الحياة العامة أكثر فأكثر مع «تحجيم» الدولة بما يتوافق مع المبادئ النيوليبرالية السياسية والاقتصادية التي حققت النصر. تشير دراسة أجراها البنك الدولي إلى أن المعتقد الجديد يمثل «انحرافًا جذريًا عن المُثلِ السياسية التعددية والتشاركية، نحو مُثلٍ سلطوية وتكنوقراطية»، مُثلٍ تنسجم تمامًا مع العناصرِ الرئيسية للفكر الليبرالي والتقدمي في

القرن العشرين، وفي صيغة أخرى، مع النموذجِ اللينيني، فالاثنان أكثر تشابهًا مما يظن عادة.

عند التفكير في خلفية الأمر نصل إلى رؤية أفضل لمفاهيم الديمقراطية والأسواق، بمعناها العمليّ.

لم يتناول لاكوف «إحياء الديمقراطية في أميركا اللاتينية»، لكنه استشهد بمصدر علمي يحوي مقالًا عن حملة واشنطن في الثمانينات. كاتب المقال هو توماس كاروذرز، الذي يجمع بين المعرفة العلمية و«الاطلاع من الداخل» جراء عمله ضمن برامج «تعزيز الديمقراطية» في وزارة خارجية إدارة ريغان، وقد رأى أن «اندفاع» واشنطن «في ترويج الديمقراطية» «صادق»، لكنه فاشل إلى حد كبير. علاوة على ذلك كان هذا الفشل ممنهجًا: في أميركا الجنوبية حيث كان أدنى نفوذ لواشنطن، حدث تقدم حقيقي نحو الديمقراطية، عارضته إدارة ريغان بالمجمل، ثم نسبت لنفسها الفضل فيه عندما تبين لها استحالة التصدي له. حيث كان أعظم نفوذ لواشنطن، كان التقدم في أدنى حد، وحيث ظهر التقدم كان دور الولايات المتحدة فيه هامشيًا أو سلبيًا. استنتج كاروذرز أن الولايات المتحدة حرصت على الحفاظِ على «النظام الأساسي لـ.. المجتمعات اللاديمقراطية» وتجنبِ حدوث «تغيير شعبوي»، «وكانت تسعى حتمًا إلى الأشكال المحدودة والهرمية فقط من التغيير الديمقراطي الذي لا يهدد بزعزعة هياكل السلطة التقليدية، التي طالما كانت الولايات المتحدة حليفةً لها».

تحتاج الجملة الأخيرة إلى توضيح. يستخدم مصطلح *الولايات المتحدة* عادة للإشارة إلى هياكل السلطة داخل الولايات المتحدة؛ أما «المصلحة القومية» فهي مصلحة تلك الجماعات، التي تملك صلة واهية بمصالح عامة الشعب. نستنتج إذن أن واشنطن سعت إلى صيغ هرمية من الديمقراطية، لا تزعزع هياكل السلطة التقليدية التي لطالما كانت هياكل السلطة في الولايات المتحدة حليفةً لها. هذه الحقيقة ليست مفاجئة، ولا جديدة تاريخيًا.

في الولايات المتحدة نفسها، تملك «الديمقراطية الهرمية» جذورًا ضاربة في النظام الدستوري. ومن الممكن القول، كما قال بعض المؤرخين، إن هذه المبادئ فقدت قوتها بعد احتلال أراضي البلاد واستيطانها. أيًا كان رأينا بتلك السنوات، فقد اتخذت المبادئ المؤسسة في أواخر القرن التاسع عشر شكلًا جديدًا أشد قمعية. عندما تحدث جيمس ماديسون عن «حقوق الأشخاص»، كان يعني الأشخاص فعلًا. لكن نشأة الاقتصاد الصناعي وظهور الشركات شكلًا من أشكال المشاريع الاقتصادية، أنتجَ معنىً جديدًا بالكلية للكلمة. في إحدى الوثائق الرسمية الحالية «تعرَّف كلمة «شخص» تعريفًا واسعًا يشمل أي فرد، أو فرع، أو شراكة، أو جماعة مرتبطة، أو جمعية، أو عقار، أو ائتمان، أو شركة أو منظمات أخرى (سواء كانت منظمة بموجب قانون دولةٍ ما أم لا)، أو أي كيان حكومي»، وهو مفهوم كان ليسبب صدمةً لماديسون، وآخرين ممكن تعود جذورهم الفكرية إلى حركة التنوير والفكر الليبرالي الكلاسيكي.

ما أدى إلى هذه التغيرات الجذرية في فهم حقوق الإنسان والديمقراطية لم يكن التشريعات، بل الأحكام القضائية والتحليلات الفكرية بشكل رئيسي. لقد مُنحت الشركات، التي كانت تعد سابقًا كيانات مصطنعة لا حقوق لها، كلَّ حقوق الأشخاص، وأكثر من ذلك، لأنها تعد «أشخاصًا خالدين»، و«أشخاصًا» ذوي ثروة وسلطة استثنائيين. علاوة على ذلك، فهي لم تعد مقيدة بالأهداف المحددة في ميثاق الدولة، بل تستطيع التصرف كما تشاء، بقليل من الضوابط.

عارض علماء القانون المحافظون هذه البدع بشدة، وأدركوا أنها تقوض الفكرة التقليدية القائلة إن الحقوق متأصلة في الأفراد، وتقوض مبادئ السوق كذلك. لكن الأشكال الحديثة من الحكم الاستبدادي باتت مُمأسسة، وكذلك تشريع العمل المأجور، الذي كان يعد بالكاد أفضل من العبودية في الفكر الأميركي العام خلال معظم القرن التاسع عشر، ليس فقط لدى الحركة العمالية الناشئة، بل كذلك شخصيات مثل أبراهام لينكولن، والحزب الجمهوري، وإعلام المؤسسة الحاكمة.

تحمل هذه الموضوعات دلالات مهمة لفهم طبيعة ديمقراطية السوق. مجددًا، لا يسعني هنا سوى ذكرها. تساهم النتائج المادية والأيديولوجية في تفسير الفكرة القائلة بأن «الديمقراطية» في الخارج يجب أن تعكس النموذج المطلوب في الداخل، المتمثل في الأشكال الهرمية من السلطة حيث يقيد الشعب بدور المتفرج، دون

المشاركة في ميدانِ صنع القرار الذي ينبغي إقصاءُ أولئك «الدخلاء الجهلة والطفيليين» منه، وفقًا للاتجاه السائد في النظرية الديمقراطية الحديثة. لكن الأفكار العامة نموذجية وتملك جذورًا راسخة في التقاليد، ولو أنها شهدت تعديلًا جذريًا في العصر الجديد، عصرِ «الكيانات القانونية[1] الجماعية».

بالعودة إلى «انتصار الديمقراطية» الذي تم بإشراف الولايات المتحدة، لا يسأل لاكوف أو كاروذرز كيف حافظت واشنطن على هيكل السلطة التقليدي في المجتمعات غير الديمقراطية. فلم يكونا معنيين بالحروبِ الإرهابية التي خلفت عشرات الآلاف من الجثث المعذبة والمشوهة، وملايين اللاجئين، ودمارًا قد يكون عصيًا على الإصلاح -كانت إلى حد كبير حروبًا ضد الكنيسة، التي صارت عدوًا عندما تبنّت «الخيار الأفضل للفقراء»، وحاولت مساعدة المعذبين في تحقيق درجةٍ ما من العدالة والحقوق الديمقراطية. لم يكن مجرد شيء رمزي أن عقد الثمانينات الرهيب بدأ بقتل رئيس أساقفة كان قد أصبح «صوتًا لمن لا صوت لهم»، واختُتم باغتيال ستة من كبار المفكرين اليسوعيين الذين اختاروا الطريق نفسه، وقد تم ذلك في المرتين على يد قوى إرهابية مسلحة ومدربة من قبل المنتصرين في «الحملة الشرسة من أجل الديمقراطية». من الضروري الانتباه إلى أن كبار المفكرين المعارضين في أميركا الوسطى تعرضوا لاغتيال

---

(١) Legal Entity: هيئة، غير الشخص البشري، تستطيع أن تتخذ إجراءً قانونيًا، وتدّعي، ويدّعى عليها، وتتخذ قرارات من خلال وكلاء. الشركة أبسط مثال للكيان القانوني.

مضاعف: فقد قُتلوا وأسكِتوا أيضًا. كلماتُهم، وحتى وجودُهم نفسه، يكاد يكون غير معروف في الولايات المتحدة، بخلاف المعارضين في الدول المعادية، الذين يلقون التكريم والإعجاب.

لا تدخلُ هذه المسائل التاريخَ الذي يرويه المنتصرون. في الدراسة التي أجراها لاكوف، التي لا تعد غير اعتيادية في هذا الصدد، ما تبقى هو إشارات إلى «تدخل عسكري» و«حروب أهلية»، من دون تحديد عامل خارجي. على أي حال، لن يسارع إلى صرف النظر عن هذه المسائل أولئك الذين يسعون إلى فهم أفضل للمبادئ التي ستشكل المستقبل إذا ما حققت هياكل السلطة ما تريد.

إن وصف لاكوف لنيكاراغوا يوضح الكثير، وهو مجددًا وصف نمطي: «انتهت الحرب الأهلية عقبَ انتخابات ديمقراطية، ويجري بذل جهد مضنٍ من أجل إقامة مجتمع أكثر ازدهارًا، ويتمتع بالحكم الذاتي». أما على أرض الواقع، صعّدت القوةُ العظمى التي تهاجم نيكاراغوا اعتداءاتِها بعد الانتخابات الديمقراطية الأولى في البلاد. كانت انتخابات عام ١٩٨٤ خاضعة لرقابة مكثفة، واعترفت بشرعيتها الجمعيةُ المهنية لعلماء أميركا اللاتينية، ووفودٌ برلمانية أيرلندية وبريطانية وغيرها من الجهات، من ضمنها وفد حكومي هولندي عدائي كان مؤيدًا لأعمال ريغان الوحشية بشكل لافت. كذلك خوسيه فيغيريس من كوستاريكا، أحد رموز الديمقراطية في أميركا الوسطى، كان مراقبًا ناقدًا، وأقر مع ذلك بشرعية الانتخابات في هذا «البلد المغزو»، ودعا واشنطن إلى السماح لأعضاء

حزب ساندينيستا «بإكمال ما بدؤوه بسلام، إنهم يستحقون ذلك».
عارضت الولايات المتحدة بشدة إجراء الانتخابات، وحاولت تقويضها، خشية أن تتعارض الانتخابات الديمقراطية مع حربها الإرهابية. لكن هذه المخاوف تلاشت بفضل حسن سلوك منظومة المبادئ، التي حظرت التقارير ببراعة ملفتة، ثم تبنت اتجاه الدعاية الحكومية الذي يقول إن الانتخابات كانت خدعة بلا معنى.

من الحقائق المغفلة أيضًا أن واشنطن، عند اقتراب موعد الانتخابات التالية، أوضحت بما لا يدع مجالًا للشك أنه مالم تأت الانتخابات بالنتائج الصحيحة، سوف يظل شعب نيكاراغوا يقاسي الحرب الاقتصادية غير القانونية و«الاستخدام غير المشروع للقوة» الذي أدانته المحكمة الدولية وأمرت بإيقافه، دون جدوى بالطبع. كانت نتيجة الانتخابات مقبولة هذه المرة، وأشيد بها في الولايات المتحدة بفورةٍ من الحماس تنطوي على دلالاتٍ كثيرة.

على الحد الأبعد للاستقلال النقدي، عبّر أنثوني لويس الكاتب في صحيفة نيويورك تايمز عن إعجابه الغامر بـ«تجربةِ» واشنطن في «السلام والديمقراطية»، التي أظهرت أننا «نعيش في عصر رومانسي». لم تكن أساليب تلك التجربة سرًا، وقد لخصتها مجلة تايم بصراحة عندما شاركت في الاحتفال بـ«بزوغ الديمقراطية» في نيكاراغوا: «تدمير الاقتصاد وصنع حرب بالوكالة طويلة ومدمرة، إلى أن يطيح السكان المنهكون بالحكومة غير المرغوبة بأنفسهم»، بكلفة «صغرى» بالنسبة إلينا، تاركين للضحية «جسورًا مهدمة ومحطاتِ توليد مخربة

ومزارعَ مدمرة»، ولمرشح واشنطن «قضيةً رابحة» هي وضعُ حد لـ«إفقار شعب نيكاراغوا»، ذلك عدا الإرهاب المستمر، الذي يفضل عدم ذكره. بالتأكيد لم تكن التكلفة بالنسبة *إليهم* «صغرى» على الإطلاق: يشير كاروذرز إلى أن عدد القتلى «بالنسبة إلى عدد السكان كان أعلى بكثير من عدد المواطنين الأميركيين الذين قتلوا في الحرب الأهلية الأميركية وكل حروب القرن العشرين مجتمعة». أعلن عنوانُ مقال في صحيفة نيويورك تايمز بجذلٍ أن النتيجة كانت «انتصارًا للعب الأميركي العادل»، جعل الأميركيين «متحدين في فرحهم»، على طريقة ألبانيا وكوريا الشمالية.

إن أساليب هذا «العصر الرومانسي» وردود الفعل تجاهها في أوساط المثقفين، تكشف لنا المزيد عن المبادئ الديمقراطية التي حققت النصر، وتسلّط أيضًا بعض الضوء على سبب «مشقّة الجهود» التي تهدف إلى «إقامة مجتمع أكثر ازدهارًا وتمتعًا بالحكم الذاتي» في نيكاراغوا. في الحقيقة ذلك الجهد جارٍ الآن، وهو يحقق بعض النجاح بالنسبة إلى قلة من أصحاب الامتيازات، في حين يواجه معظم الشعب كارثة اجتماعية واقتصادية، كما هو النمط المألوف في الدول التابعة للغرب. لاحظ أن هذا المثال هو الذي دفع محرري مجلة نيو ريببلك إلى الثناء على أنفسهم بوصفهم «ملهمي انتصار الديمقراطية في عصرنا»، لينضموا بذلك إلى الجوقة المتحمسة.

يتضح لنا المزيد عن المبادئ المنتصرة عندما نتذكر أن رموز الحياة الفكرية الليبرالية أنفسهم شددوا على أن حروب واشنطن ينبغي

أن تشن بلا رحمة، مع تقديم الدعم العسكري إلى «فاشيي أميركا اللاتينية.. بغض النظر عن عدد من يُقتلون»، لأن «هناك أولويات أميركية أهم من حقوق الإنسان السلفادوري». وحذّر محرر مجلة نيو ريببلك مايكل كينسلي، الذي كان يمثل اليسار في التحليلات والمناظرات التلفزيونية العامة، من النقد الطائش لسياسة واشنطن الرسمية في مهاجمة أهداف مدنية غير محصنة. لقد أقر بأن هذه العمليات الإرهابية الدولية تسبب «معاناة جسيمة للمدنيين»، لكنها يمكن أن تكون «مشروعة تمامًا» إذا أظهر «تحليل التكلفة والعائد» أن «كمية الدم والبؤس التي سوف تراق» ينتج عنها «ديمقراطية»، كما يعرّفها حكّام العالم. وتؤكد آراء المثقفين على أن الإرهاب ليس قيمة بحد ذاته، بل يجب أن يحقق المعايير البراغماتية. علق كينزلي لاحقًا أن الغاية المنشودة تم تحقيقها: «إفقارُ شعب نيكاراغوا كان بالضبط هو الغاية من حربِ الكونترا وسياسةِ الحصار الاقتصادي الموازية، ورفضِ القروض التنموية الدولية»، مما «دمر الاقتصاد» و«خلق الكارثة الاقتصادية التي كانت ربما أفضل القضايا الانتخابية لحزب المعارضة المنتصر». ثم شارك في الترحيب «بانتصار الديمقراطية» في «الانتخابات الحرة» عام ١٩٩٠.

تتمتع الدول العميلة بامتيازات مشابهة. لذلك فإن محرر الشؤون الخارجية في صحيفة بوسطن غلوب ه.د.س. غرينواي، الذي كتب تقريرًا مفصلًا عن أول غزو إسرائيلي للبنان قبل خمسة عشر عامًا، علق على هجمة جديدة من هجمات إسرائيل على لبنان بالقول «إذا كان قصف القرى اللبنانية سوف يؤمّن الحدود الإسرائيلية

ويضعف حزب الله ويعزز السلام، ولو كلّف أرواحًا وطرد المدنيين اللاجئين إلى الشمال، سأقول لا ترددوا، كما سيقول كثير من العرب والإسرائيليين. لكن التاريخ لم يكن رحيمًا بمغامراتِ إسرائيل في لبنان، فهي لم تحلّ الكثير، وسببت في الغالب مزيدًا من المشاكل». بالمعايير البراغماتية، إذًا، يكون قتلُ العديد من المدنيين، وطرد مئات آلاف اللاجئين، وتدمير جنوب لبنان، مسألةً إشكالية.

تذكروا أنني أتحدث فقط عن القسم المعارض من الآراء المقبولة، والذي يسمى «اليسار». ذلك يوضح لنا المزيد عن المبادئ المنتصرة والثقافة الفكرية التي تنتمي إليها.

مما يوضح الكثير أيضًا كان رد الفعل تجاه ادعاءات إدارة ريغان المتكررة بأن نيكاراغوا تخطط للحصول على طائرات اعتراضية من الاتحاد السوفييتي (بعد أن ألزمت الولاياتُ المتحدة حلفاءَها برفض بيعها لها)، حيث طالب الصقور بقصف نيكاراغوا على الفور، بينما رد الحمائم[1] بأنه يجب إثبات التهم أولاً، لكنها إن صحت، يجب على الولايات المتحدة قصف نيكاراغوا. أدرك المراقبون العقلاء لم قد تريد نيكاراغوا طائرات معترضة: لحماية أراضيها من تحليق طائرات وكالة الاستخبارات المركزية CIA التي كانت تزود القوات العميلة لأميركا بالإمدادات وبأحدث المعلومات كي تتمكن من اتباع التوجيهات بالهجوم على «الأهداف غير المحصنة». الافتراض

---

(١) الصقور والحمائم: تشبيه استعمله الأميركيون في الفترة التي انقسم فيها الرأي بشأن حرب فيتنام بين فريق متشدد في مواصلة الحرب، فأطلقوا عليه كلمة الصقور، وفريق نادى بإنهائها، وأطلقوا عليه الحمائم.

الضمني هنا أن ما من دولةٍ تملك الحق في الدفاع عن المدنيين من الاعتداء الأميركي، وهو اعتقاد خيّم على الاتجاه السائد دون اعتراض فعليًا.

كان الدفاعُ عن النفس الذريعةَ المستخدمة في حروب واشنطن الإرهابية، وهو المبرر الرسمي النموذجي لتسويغ أي عملٍ وحشي، حتى المحرقة النازية. في الواقع، بعد أن وجد رونالد ريغان أن «سياسات وأفعال حكومة نيكاراغوا تشكل تهديدًا طارئًا واستثنائيًا للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة»، أعلن «حالة طوارئ قومية لمواجهة ذلك التهديد»، دون أن يثير ذلك أي سخرية. بمنطق مشابه، كان للاتحاد السوفيتي كل الحق في الهجوم على الدنمارك التي تعد تهديدًا أكبر لأمنها، وبالتأكيد بولندا وهنغاريا عندما اتخذتا خطوات تجاه الاستقلال. حقيقة أن هذه الادعاءات تطرح باستمرار توضح ثقافة المنتصرين الفكرية، وتدل على ما ينتظرنا في المستقبل.

لننتقل إلى اتفاقية التجارة الحرة في أميركا الشمالية (نافتا)، التي يقترح لاكوف أنها قد تسهم في دعم النموذج الديمقراطي الأميركي في المكسيك. مجددًا، يتضح لنا الكثير بإلقاء نظرة فاحصة. أقرت اتفاقية نافتا في الكونغرس رغم وجود معارضة شعبية عنيفة، قابلها تأييد عارم من عالم الأعمال ووسائل الإعلام، اللذين كانا مفعمين بوعودٍ مشرقة بالربح لكل الأطراف، تنبأ بها بثقة أيضًا اللجنةُ الأميركية للتجارة الدولية واقتصاديون بارزون مزودون بأحدث

النماذج (التي فشلت مؤخرًا فشلًا ذريعًا في التنبؤ بالنتائج الوخيمة لاتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا، لكن يفترض بها أن تنجح في هذه الحالة بطريقةٍ ما). بالمقابل تم التعتيم كليًا على التحليل الدقيق الذي أجراه مكتب التقييم التقني (مكتب الأبحاث التابع للكونغرس)، الذي وجدَ أن الصيغة المعدة من اتفاقية نافتا سوف تلحق الضرر بمعظم سكان أميركا الشمالية، واقترحَ تعديلاتٍ من شأنها أن تجعل الاتفاقية تعود بالنفع على نطاق يتجاوز أوساط الاستثمار والتمويل الضيقة. الأكثر دلالةً كان التعتيم على الموقف الرسمي للحركة العمالية الأميركية الذي قدمته الحركة في تحليل مشابه، في حين أدينت بقسوةٍ بسبب منظورها «الرجعي والجاهل» و«أساليبها التهديدية الفجة» التي يحركها «الخوف من التغيير والخوف من الأجانب»؛ إنني مجددًا أقدم أمثلة منتقاة من أقصى يسار الطيف، أنثوني لويس في هذه الحالة. كانت هذه التهم باطلة بشكل واضح، لكنها الكلمة الوحيدة التي وصلت إلى عامة الناس في هذا التطبيق الملهم للديمقراطية. هنالك تفاصيل أكثر ذات دلالة مهمة، وقد تحدث عنها الأدب المعارض في ذلك الوقت وفيما بعد، لكنها حجبت عن أعين الناس، ومن غير المرجح أن تدخل التاريخ المعتمد.

في الفترة الماضية نحيت الحكايات عن عجائب نافتا بهدوء مع تكشف الحقائق تدريجيًا. لم يعد أحدٌ يسمع المزيد عن عن مئات الآلاف من الوظائف الجديدة، والفوائد العظيمة الأخرى التي تنتظر شعوب البلدان الثلاثة. استبدلت هذه البشائر «بوجهة

نظر اقتصادية معتدلة» -«وجهة نظر الخبراء»- تقول إن نافتا لم يكن لها أي نتائج مهمة. وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن «موظفي الإدارة يشعرون بالإحباط بسبب عجزهم عن إقناع الناخبين بأن الخطر لن يؤذيهم» وأن خسارة الوظائف «أقل بكثير مما توقعه روس بيرو»، الذي سمح له بالمشاركة في النقاش العام (خلافًا لمكتب التقييم التقني والحركة العمالية وخبراء الاقتصاد الذين خالفوا اتجاه الحزب، وبالطبع، المحللين المعارضين) لأن ادعاءاته كانت في بعض الأحيان متطرفة ويسهل الاستهزاء بها. أوردت وول ستريت جورنال، نقلًا عن تعليق محزن لأحد موظفي الإدارة أن «"من الصعب التصدي للنقاد" بقول الحقيقة، وهي أن الاتفاقية التجارية "لم تحقق فعليًا أي إنجاز"». لقد تم إغفال ما ستكون عليه «الحقيقة» عندما كان التطبيق المبهر للديمقراطية مندفعًا بكامل قوته.

بينما قلل الخبراء من شأن اتفاقية نافتا حد القول أن لم يكن لها «أي نتائج مهمة»، ورموا «رأي الخبراء» السابق في ثقب الذاكرة[1]، تظهر في الضوء «وجهة نظر اقتصادية» أقل من «معتدلة» إذا ما تم توسيع نطاق «المصلحة الوطنية» ليشمل عامة الشعب. أبدى

(١) ثقب الذاكرة يدل على أي آلية للتغيير أو الإخفاء المتعمد للمستندات أو الصور أو النصوص أو السجلات الأخرى غير الملائمة أو المحرجة، لا سيما كمحاولة لإعطاء انطباع بأن شيئًا ما لم يحدث أبدًا. شاع هذا المفهوم لأول مرة من خلال رواية جورج أورويل ١٩٨٤، حيث تقوم وزارة الحقيقة التابعة للحزب بإعادة تأليف جميع الوثائق التاريخية التي قد تكون محرجة، فتعيد فعليًا كتابة التاريخ بأكمله ليتناسب مع دعاية الدولة المتغيرة باستمرار، وكانت هذه التغييرات كاملة وغير قابلة للكشف.

آلان غرينسبان رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في شهادة أمام اللجنة المصرفية لمجلس الشيوخ في فبراير ١٩٩٧، تفاؤلًا عاليًا حيال «التوسع الاقتصادي المستدام» بفضل «التضييق غير العادي على زيادة الأجور [التي] تبدو في الدرجة الأولى نتيجة ازدياد عدم الأمان الوظيفي»، وهو مطلب بديهي في مجتمع عادل. على سبيل الفخر بمنجزات الإدارة يشير التقرير الاقتصادي الرئاسي لشهر فبراير عام ١٩٩٧ بشكل غير مباشر إلى «التغيرات في مؤسسات وممارسات سوق العمل» بوصفها عاملًا في «التقييد الكبير لزيادة الأجور» الذي يعزز صحة الاقتصاد.

ذُكرَ أحد أسباب هذه التغيرات الحميدة في دراسةٍ أجريت بتكليف من أمانة شؤون العمل لاتفاقية نافتا «حول آثار إغلاق المصنع المفاجئ على مبدأ الحرية النقابية وحقِّ العمال في تنظيم أنفسهم في البلدان الثلاثة». أجريت الدراسة وفقًا لضوابط نافتا استجابةً لشكوى قدمها عمال الاتصالات حول ممارسات شركة سبرنت غير القانونية بحق العمال. أيد المجلس القومي الأميركي للعلاقات العمالية الشكوى، وفرض غرامات لا تُذكر بعد سنوات من التأخير، وهو الإجراء المعتاد. أجازت كندا والمكسيك نشر دراسة نافتا، التي أجرتها كيت برونفنبرينر أستاذة اقتصاد العمل في جامعة كورنيل، لكن إدارة كلينتون أخرتها. وتكشف الدراسة أن لاتفاقية نافتا تأثيرًا كبيرًا على فض الإضرابات العمالية. حيث تعرقل نحو نصف جهود التنظيم النقابي بسبب تهديدات أرباب العمل بنقل الإنتاج إلى خارج البلاد؛ على سبيل المثال، عن طريق

تعليق لافتات كتب عليها «نقل الوظائف إلى المكسيك» أمام مصنع تجري فيه حركة تنظيمية. ليست هذه تهديدات فارغة، لأن أرباب العمل، عندما تنجح مثل هذه الحركات التنظيمية رغم كل شيء، باتوا يغلقون المصنع كليًا أو جزئيًا بمعدلٍ يبلغ ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل اتفاقية نافتا (نحو ١٥ بالمئة من المرات). وتزداد التهديدات بإغلاق المصانع ضعفين في الصناعات القابلة للنقل (الصناعة التحويلية مقابل الإنشاءات).

هذه الممارسات وغيرها مما ورد في الدراسة غير قانونية، لكن ذلك أمر شكليّ، مثل انتهاكات القانون الدولي والاتفاقيات التجارية عندما تكون نتائجهما غير مقبولة. لقد أوضحت إدارة ريغان لعالم الأعمال أن الدولة المجرمة لن تعرقل ممارساتها غير القانونية ضد النقابات، وحافظت الإدارات التالية على الموقف ذاته. لقد كان أثر ذلك كبيرًا على تدميرِ النقابات، أو بعبارة أكثر لباقة: على «التغيرات في مؤسسات وممارسات سوق العمل» التي تسهم في «تقييد الأجور» ضمن نموذجٍ اقتصادي قدم بفخر كبير إلى عالم رجعي لم يستوعب بعدُ المبادئَ المنتصرة التي سترشده إلى الحرية والعدالة.

يتم الآن أيضًا الإقرار بهدوء بما كان يؤكد حول أهداف نافتا خارج الاتجاه السائد: أن الهدف الحقيقي منها كان «تقييد المكسيك» بـ«الإصلاحات» التي جعلت منها «معجزة اقتصادية» بالمعنى الخاص للكلمة: «معجزة» بالنسبة إلى المستثمرين الأميركيين وأثرياء المكسيك، في حين غرق الشعب في البؤس. صرح مارك ليفنسون

مراسل مجلة نيوزويك بأسلوبٍ متعالٍ أن حكومة كلينتون «نسيت أن الهدف الأساسي لاتفاقية نافتا لم يكن دعم التجارة بل تثبيت الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك»، وأغفل أنه قد تم التصريح بعكس ذلك تمامًا لضمان إقرار اتفاقية نافتا، في حين أقصي النقاد الذين أشاروا إلى هذا «الهدف الأساسي» من سوق الأفكار الحر من قبل مالكيه.

يومًا ما قد يتم الإقرار بالدوافع المحتملة أيضًا. كان المرجو أن يؤدي «تقييد المكسيك» بهذه الإصلاحات إلى إزالة الخطر الذي رصدته ورشة تطوير استراتيجية أميركا اللاتينية، في واشنطن في سبتمبر عام ١٩٩٠. حيث استنتجت أن العلاقات مع النظام الديكتاتوري المكسيكي الوحشي على ما يرام، إلا أن هنالك مشكلة محتملة: «قد يؤدي «تفتح الديمقراطية» في المكسيك إلى اختبار تلك العلاقة المميزة إذا تسلمت السلطة حكومةٌ مهتمة أكثر بتحدي الولايات المتحدة لأسباب اقتصادية وقومية»، لم تعد هذه مشكلة خطيرة الآن بعد أن تم «تقييد» المكسيك «بالإصلاحات» بموجب الاتفاقية. تتمتع الولايات المتحدة بسطوة تمكنها من تجاوز بنود الاتفاقية كما تشاء؛ خلافًا للمكسيك.

باختصار، الخطر هو الديمقراطية، داخل البلاد وخارجها، كما يبين المثال من جديد. الديمقراطية مسموحة، بل ومرحب بها، لكن مجددًا، بحكم النتائج لا الكيفيّة. عدت اتفاقية نافتا أداة فعالة لتقليص خطر الديمقراطية. وقد طبقت داخل البلاد بالتخريب الفعال للعملية الديمقراطية، وفي المكسيك بالقوة، رغم احتجاج

شعبي ضخمٍ لكنه لم يسفر عن شيء. تقدم النتائج الآن بوصفها أداة واعدة لتحقيق النموذج الديمقراطي الأميركي للمكسيكيين السذّج. وقد يؤيد ذلك مراقب ساخر عارف بالحقائق.

أكرر أن الأمثلة المنتقاة عن انتصار الديمقراطية أمثلة عادية، وهي تسترعي الاهتمام وتكشف الحقائق، لكن ليس بالطريقة المرجوة تمامًا.

ترافق إعلان مبدأ كلينتون مع مثالٍ قيّم لتوضيح المبادئ المنتصرة، هو إنجاز الإدارة في هاييتي. نظرًا إلى أن هذا المثال يستخدم بوصفه الدليل الأقوى، من المناسب إلقاء نظرة عليه.

صحيح أن رئيس هاييتي المنتخب قد سمح له بالعودة، لكن ذلك بعد أن أخضعت المنظمات الشعبية إلى ثلاث سنوات من الإرهاب على يد قوات حافظت على صلات وثيقة مع واشنطن طوال الوقت؛ تستمر إدارة كلينتون برفض تسليم هاييتي ١٦٠,٠٠٠ صفحة من الوثائق حول إرهاب الدولة، قد استحوذت عليها قوات الجيش الأميركي «لتجنب كشف حقائق محرجة» عن تورط الحكومة الأميركية مع النظام الانقلابي، وفقًا لمنظمة هيومن رايتس ووتش. كذلك فقد كان من الضروري إخضاع الرئيس أريستايد «لدورة مكثفة في الديمقراطية والرأسمالية»، كما وصف كبير مؤيديه في واشنطن عملية تمدين القس المشاغب.

استخدام هذا الأسلوب ليس غريبًا عن أماكن أخرى، عندما يتم التفكير بإجراء انتقال غير مرغوب به إلى الديمقراطية الرسمية.

اضطر أريستايد أن يقبل، شرطًا لعودته، برنامجًا اقتصاديًا يوجه سياسات حكومة هاييتي نحو احتياجات «المجتمع المدني، لا سيما القطاع الخاص، المحلي والأجنبي على حد سواء». عُدّ المستثمرون الأميركيون نواة المجتمع المدني الهاييتي، بالإضافة إلى أثرياء هاييتي الذين دعموا الانقلاب العسكري، لكن ليس فلاحي هاييتي وسكان أحيائها الفقيرة، الذين نظموا مجتمعًا مدنيًا بالغ القوة والفاعلية لدرجة أنهم استطاعوا انتخاب رئيس لهم رغم الصعوبات الهائلة، مما أثار على الفور عداء الولايات المتحدة، وجعلها تحاول إسقاط أول نظام ديمقراطي في هاييتي.

تم التصدي للأعمال غير المقبولة التي ارتكبها «الدخلاء الجهلة والطفيليون» في هاييتي باستخدام العنف، وبتواطؤ أميركي مباشر، لم يقتصر على العلاقات مع إرهابيي الدولة القائمين على الحكم. أعلنت منظمة الدول الأميركية فرض حظر تجاري، أخلت به إدارتا بوش وكلينتون منذ البداية باستثناء الشركات الأميركية منه، وبالسماح سرًا لشركة تكساكو للنفط بإمداد النظام الانقلابي وداعميه الأثرياء، في انتهاك للعقوبات الرسمية، وهي حقيقة مهمة تم الكشف عنها بشكل بارز في اليوم السابق لنزول القوات الأميركية في هاييتي من أجل «استعادة الديمقراطية»، لكنها لم تصل بعد إلى عامة الناس، وهي مرشح آخر ذو فرصة ضعيفة لدخول السجل التاريخي.

استعيدت الديمقراطية الآن. أجبرت الحكومة الجديدة على التخلي عن البرامج الديمقراطية والإصلاحية التي روّعت واشنطن،

واتباع سياسات مرشح واشنطن في انتخابات عام ١٩٩٠، التي تلقى فيها ١٤ بالمئة من الأصوات.

إن خلفية هذا النصر توضح بشكل كبير «المبادئ السياسية والاقتصادية» التي يفترض أنها سترشدنا إلى مستقبل عظيم. كانت هاييتي إحدى أغنى الغنائم الاستعمارية في العالم (بالإضافة إلى البنغال) ومصدرَ جزء كبير من ثروة فرنسا. وقد ظلت خاضعة بالمجمل للسلطة والوصاية الأميركية منذ غزتها قوات البحرية في عهد ويلسون قبل ثمانين عامًا. بلغت البلاد الآن وضعًا كارثيًا حتى تكاد تصبح الحياة فيها غير ممكنة في مستقبل غير بعيد. في عام ١٩٨١ أطلقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع البنك الدولي استراتيجية تنموية تعتمد على معامل التجميع والصادرات الزراعية، مما حول دور الأرض عن تأمين الغذاء للاستهلاك المحلي. تنبأت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بحدوث «تغيير تاريخي نحو تكافل أعمق مع سوق الولايات المتحدة» في البلد التي ستصبح «تايوان منطقة الكاريبي». أيّد البنك الدولي ذلك، وقدم التوصيات المعتادة من أجل «توسيع المشاريع الخاصة» وتقليص «الأهداف الاجتماعية»، مما أدى إلى ازدياد اللامساواة والفقر، وتدني مستويات الصحة والتعليم. الجدير بالملاحظة، في رأيي، أن هذه التوصيات النموذجية تقدم إلى جانب مواعظ عن الحاجة إلى تخفيض معدلات اللامساواة والفقر وتحسين مستويات الصحة والتعليم. في هاييتي، كانت النتائج هي المعتادة: تحقيق الأرباح للصناعيين الأميركيين وكبار أثرياء هاييتي، وانخفاض الأجور

بنسبة ٥٦ بالمئة خلال الثمانينات. باختصار، «معجزة اقتصادية». ظلت هاييتي على حالها، ولم تتحول إلى تايوان، التي سلكت نهجًا مختلفًا على نحو جذري، كما يعرف المستشارون بالتأكيد.

كانت محاولات أول حكومة ديمقراطية في هاييتي لإصلاح الكارثة المتفاقمة السببَ الذي أثار عداءَ واشنطن، والانقلابَ العسكري والإرهابَ الذي تبع ذلك. الآن وقد تمت «استعادة الديمقراطية»، تمنع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المعوناتِ كي تضمن خصخصة معامل الإسمنت والدقيق لمصلحة أثرياء هاييتي والمستثمرين الأجانب (أي «المجتمع المدني» الهاييتيّ، وفقًا للأوامر التي رافقت استعادة الديمقراطية)، وتحظر بالمقابل النفقات في مجالي الصحة والتعليم. تتلقى الشركات الزراعية تمويلًا ضخمًا، بينما لا يتم توفير أي موارد للزراعة الفلاحية والحِرَف التي تؤمن دخل الغالبية العظمى من السكان. تستفيد معامل التجميع التي توظف عمالًا (معظمهم من النساء) بأجورٍ أقل من مصروف النفقات الأساسية وفي ظروف عمل مروعة، من الكهرباء الرخيصة المدعومة من الوصيّ السخيّ. أما بالنسبة إلى فقراء هاييتي -أي عامة الشعب- فلا يمكن دعم الكهرباء أو الوقود أو الماء أو الغذاء؛ هذه الأنواع من الدعم ممنوعة في قوانين صندوق النقد الدولي، استنادًا إلى مبدأ أنها تعد «تحكمًا بالأسعار».

قبل تطبيق «الإصلاحات»، كان الناتج المحلي من الأرز يكفي عمليًا كافة الاحتياجات المحلية، ويؤمن روابط هامة للاقتصاد المحلي. أما الآن، بفضل «التحول» أحادي الجانب «إلى الليبرالية»،

بات يؤمن ٥٠ بالمئة فقط، بالإضافة إلى الآثار المتوقعة على الاقتصاد. لا بد لهاييتي من «الإصلاح»، وإلغاء الرسوم الجمركية بما يتفق مع المبادئ الصارمة لعلم الاقتصاد، التي تستثني، بأعجوبةٍ من أعاجيب المنطق، الشركات الزراعية الأميركية؛ فهي ما زالت تتلقى دعمًا حكوميًا ضخمًا، زادته إدارة ريغان حتى صار يؤمن ٤٠ بالمئة من إجمالي دخل المزارعين مع حلول عام ١٩٨٧. إن النتائج الطبيعية لذلك معروفة: أشار تقرير للوكالة الأميركية للتنمية الدولية عام ١٩٩٥ إلى أن «سياسة التجارة والاستثمار القائمة على التصدير» التي تفرضها واشنطن سوف «تضغط بقسوة على مزارع الأرز المحلي»، مما سيضطره إلى التوجه إلى عمل أكثر معقولية في مجال الصادرات الزراعية لمصلحة المستثمرين الأميركيين، بما ينسجم مع مبادئ نظرية التوقعات المنطقية.

بهذه الأساليب حُوّلت أفقر البلدان في القارة إلى مشترٍ رئيسي للأرز الأميركي، مما أدى إلى إثراء الشركات الأميركية المدعومة من قبل الحكومة. لا شك أن أولئك الذين حالفهم الحظ بتلقي تعليمٍ غربي جيد يستطيعون أن يشرحوا أن منافع ذلك سوف تتسرب في نهاية المطاف إلى الفلاحين وسكان الأحياء الفقيرة في هاييتي.

يكشف لنا هذا المثال الممتاز المزيد عن معنى وتبعات انتصار «الديمقراطية والأسواق المفتوحة».

يبدو أن الهاييتيين فهموا الدرس، ولو كان واضعو المبادئ في الغرب يفضلون غير ذلك. في أبريل من عام ١٩٩٧ شارك في

الانتخابات البرلمانية نسبة «مخيبة» من الناخبين بلغت ٥ بالمئة، بحسب ما نقلته الصحافة، مما أثار السؤال التالي «هل خيبت هاييتي أمل الولايات المتحدة؟». لقد ضحينا بالكثير كي نقدم لهم الديمقراطية، لكنهم جاحدون وغير جديرين بها. هكذا نرى لم يحثّ «الواقعيون» على أن نبتعد عن حملات «الإحسان العالمي».

تتشابه المواقف في مختلف أنحاء نصف الكرة الغربي. حيث تظهر استطلاعات الرأي أن السياسة في أميركا الوسطى تثير مشاعر «الملل» و«التشكيك» و«اللامبالاة» بنسب تزيد كثيرًا على «الاهتمام» أو «الحماس»، في أوساط «شعب غير مكترث .. يجد نفسه متفرجًا في نظامه الديمقراطي» ويشعر «بالتشاؤم حول المستقبل عمومًا». أظهر أول استطلاع للرأي أجري في أميركا اللاتينية برعاية الاتحاد الأوروبي نتيجة مشابهة، وقد علق المنسق البرازيلي بالقول «إن أكثر رسائل الدراسة مدعاة للقلق إحساسُ الشعب بأن النخبة فقط استفادت من التحول إلى الديمقراطية». يشير علماء أميركا اللاتينية إلى أن الموجة الأخيرة من التحول إلى الديمقراطية تزامنت مع إصلاحات اقتصادية نيوليبرالية ألحقت الضرر بمعظم الناس، مما أدى إلى تقييم الإجراءات الديمقراطية الرسمية بسخرية متشائمة. وقد كان لتطبيق برامج مشابهة في أغنى دولة في العالم آثارًا مشابهة، كما وضحت سابقًا.

لنعد إلى الاعتقاد السائد الذي يقول إن «انتصار أميركا في الحربِ الباردة» كان نصرًا للديمقراطية والسوق الحر. بالنسبة

إلى الديمقراطية، فالاعتقاد صحيح جزئيًا، لكن علينا أن نفهم ما المقصود بكلمة «ديمقراطية»: سيطرة هرمية تهدف «لحماية الأقلية الثرية من الأكثرية». ماذا عن السوق الحر؟ هنا أيضًا، نجد أن الاعتقاد مغاير تمامًا للواقع، كما يبين مثال هاييتي.

فلننظر مجددًا إلى مسألة نافتا، الاتفاقية التي أريد بها تقييد المكسيك بنظام اقتصادي يحمي المستثمرين من خطر «تفتح الديمقراطية». إنها ليست «اتفاقية تجارة حرة»، بل اتفاقية حمائية للغاية، صممت لإعاقة المنافسين من شرق آسيا وأوروبا. بالإضافة إلى ذلك فهي تشترك مع الاتفاقيات العالمية بمبادئ معادية للسوق مثل القيود الشديدة على «حقوق الملكية الفكرية» التي لم تقبل بها المجتمعات الغنية أبدًا خلال مرحلة تطورها، لكنها تنوي استخدامها الآن لحماية شركاتها المحلية: لتدمير الصناعات الدوائية في البلدان الأفقر مثلًا، وفي الوقت ذاته، لإعاقة الإبداعات التقنية، مثل تحسين عمليات إنتاج المنتجات المسجلة، المسموح بها في نظام التسجيل التقليدي. لم يعد التطور مطلبًا أهم من الأسواق، إلا إذا عاد بالنفع على الأشخاص المهمين.

هنالك أيضًا تساؤلات حول طبيعة «التجارة». تذكر التقارير أن أكثر من نصف تجارة الولايات المتحدة مع المكسيك عبارة عن صفقات داخل الشركات، بازدياد بنسبة ١٥ بالمئة منذ اتفاقية نافتا. وقبل عقد من الآن، كانت المصانع في شمال المكسيك، الأميركية بمعظمها، التي توظف عددًا قليلًا من العمال ولا تربطها أي صلة بالاقتصاد

المكسيكي، تنتج أكثر من ٣٣ بالمئة من هياكل المحركات المستخدمة في السيارات الأميركية، و٧٥ بالمئة من المكونات الرئيسية الأخرى. نتج عن انهيار الاقتصاد المكسيكي بعد اتفاقية نافتا عام ١٩٩٤، الذي لم يبرأ منه سوى الأثرياء والمستثمرون الأميركيون (الذين تحميهم كفالات الإنقاذ المالية من الحكومة الأميركية)، ازدياد في التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك، حيث أدت الأزمة الجديدة، التي أغرقت السكان في مزيد من البؤس، إلى «تحويل المكسيك إلى مصدر رخيص [بمعنى، أكثر رخصًا من السابق] للمنتجات الصناعية، بأجور تبلغ عشر الأجور الصناعية في الولايات المتحدة»، حسب ما أفادت الصحف الاقتصادية. وفقًا لبعض المختصين، تتكون نصف تجارة الولايات المتحدة عالميًا من هذه الصفقات الداخلية، والشيء نفسه ينطبق على غيرها من القوى الصناعية، رغم أن على المرء أن يتعامل بحذر مع الاستنتاجات حول المؤسسات الخاضعة لقدر محدود من المساءلة العامة. وصف بعض علماء الاقتصاد النظام العالمي بأنه نظام قائم على «مركانتلية الشركات»، وبعيد عن النموذج المثالي للتجارة الحرة. وتبنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضمنيًا وجهة نظر مماثلة، عندما استنتجت أن «منافسة احتكار القلة والتعامل الاستراتيجي بين الشركات والحكومات، لا يدَ قوى السوق الخفية، هي ما يتحكم اليوم بالأفضلية التنافسية وتقسيم العمل دوليًا في الصناعات عالية التقنية».

حتى البنية الأساسية للاقتصاد المحلي تخالف المبادئ النيوليبرالية التي يشاد بها. إن الفكرة الأساسية للدراسات التي تناولت تاريخ

عالم الأعمال الأميركي هي أن «المؤسسات التجارية الحديثة حلت محل آليات السوق في تنظيم نشاطات الاقتصاد وتوزيع موارده»، بإجرائها العديد من الصفقات داخليًا، وهو انحراف هائل عن مبادئ السوق. هنالك العديد غيره. خذ مثلًا مصير مبدأ آدم سميث القائل بأن حركةَ الأشخاص بحرّية -عبر الحدود مثلًا- مكونٌ أساسي للتجارة الحرة. عندما ننتقل إلى عالم الشركات عبر الوطنية، بما فيه من أحلاف استراتيجية ودعم هام من الدول القوية، تزداد الفجوة بين المبدأ والواقع اتساعًا.

على ضوء هذه الحقائق ينبغي تفسير التصريحات العلنية، منها دعوة كلينتون إلى إقامة تجارة مع إفريقيا، لا تقديم المساعدات لها، مع سلسلة من الشروط التي صادف أن تصب في مصلحة المستثمرين الأميركيين، وخطاب ملهم نجح في تجنب ذكر مسائل مثل السجل الطويل لمثل هذه الإجراءات، وحقيقة أن الولايات المتحدة لديها أساسًا أشد برامج المساعدات بخلًا بين أي من الدول المتقدمة، حتى قبل ابتكارها العظيم. أو لنأخذ النموذج الواضح، ونلق نظرة على تلخيص تشستر كروكر لخطط إدارة ريغان بشأن إفريقيا عام ١٩٨١، حيث قال «نحن ندعم فرص السوق الحر، والوصول إلى الموارد الأساسية، وتوسيع الاقتصادين الإفريقي والأميركي»، ونريد إدخال البلدان الإفريقية «في تيار اقتصاد السوق الحر». قد يبدو التصريح متجاوزًا حدود السخرية، كونه صادرًا عن رواد «الهجوم المستمر» على «اقتصاد السوق الحر». لكن وصف كروكر يصبح معقولًا إذا ما رأيناه من منظور مبدأ

السوق الحر القائم فعليًا. فالفرص التي يوفرها السوق والوصول إلى الموارد متاحان للمستثمرين الأجانب وشركائهم المحليين، ويفترض بالاقتصادين التوسع بطريقة معينة تحمي «الأقلية الثرية من الأكثرية». في الوقت ذاته، يظفر الأثرياء بحماية الدولة والدعم المالي الحكومي. وإلا فكيف يمكنهم النجاح، من أجل منفعة الجميع؟

بالطبع، ليست الولايات المتحدة متفردة في مفاهيمها عن «التجارة الحرة»، ولو أن دعاة المبادئ فيها يقودون الجوقة الساخرة. وجد تقرير التنمية التابع للأمم المتحدة عام ١٩٩٢ أن الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة منذ عام ١٩٦٠ يمكن أن تعزى بشكل كبير إلى التدابير الحمائية التي تتخذها الدول الغنية. وخلص تقرير عام ١٩٩٤ إلى أن «الدول الصناعية، بانتهاكها مبادئ التجارة الحرة، تكلف البلدان النامية ما يقدر بـ٥٠ مليار دولار سنويًا، ما يعادل تقريبًا إجمالي مدخولها من المساعدات الأجنبية» التي هي في معظمها صادرات ترويجية مدعومة حكوميًا. قدّر التقرير العالمي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام ١٩٩٦، أن التفاوت بين أغنى وأفقر ٢٠ بالمئة من سكان العالم ازداد أكثر من ٥٠ بالمئة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٩، وتنبأ «بازدياد اللامساواة في العالم نتيجة عملية العولمة». هذا التفاوت المتزايد موجود في المجتمعات الغنية أيضًا، على رأسها الولايات المتحدة، تتبعها بريطانيا بفارق بسيط. وتهلل الصحف الاقتصادية للنمو «المدهش» و«المذهل» في الأرباح، وتشيد بالتمركز الاستثنائي للثروة في أيدي نسبة ضئيلة

من علية القوم، بينما تظل الأوضاع في ركود أو تدهور مستمر بالنسبة إلى الأغلبية.

إن وسائل الإعلام التابعة للشركات، وإدارة كلينتون، والمهللون للنهج الأميركي، يقدمون أنفسَهم بفخر مثلًا أعلى لكل العالم؛ أما نتائجُ السياسة الاجتماعية المدروسة والمطبقة في السنوات الأخيرة فهي مدفونةٌ في جوقة تهنئة النفس. على سبيل المثال، يظهر تقرير «المؤشرات الأساسية» الصادر حديثًا عن منظمة اليونيسف أن الولايات المتحدة هي صاحبة السجل الأسوأ بين البلدان الصناعية في معايير مثل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وقد صنفت في المرتبة نفسها مع كوبا، بلد فقير من بلدان العالم الثالث يتعرض لهجوم مستمر من قبل القوة العظمى في نصف الكرة الغربي منذ قرابة أربعين عامًا. كذلك فهي صاحبة أرقام قياسية في معدلات الجوع وفقر الأطفال وغيرها من المؤشرات الاجتماعية الأساسية.

كل هذا يحدث في بلدٍ هو الأغنى في العالم، يملك ميزات منقطعة النظير ومؤسسات ديمقراطية مستقرة، لكنه أيضًا خاضع لحكم الشركات إلى حدّ غير عادي. تشكل هذه الحقائق دلالات لما سيأتي به المستقبل إذا ظل «التحول الكبير عن النموذج السياسي التعددي والتشاركي، نحو نموذج سلطوي وتكنوقراطي» مستمرًا حول العالم.

الجدير بالملاحظة أنه غالبًا ما يتم الإفصاح عن النوايا بصدق في الخفاء. مثلًا، في بداية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حدد

جون كينان، الإنساني البارز وأحد أكثر المخططين تأثيرًا، لكل جزء من العالم «وظيفته»: فأشار إلى أن وظيفة إفريقيا كانت أن «تُستغل» من قبل أوروبا من أجل إعادة إعمارها، بما أن الولايات المتحدة لا تملك مصلحة فيها. قبل عام من ذلك، أكدت دراسة تخطيطية رفيعة المستوى على أن «التنمية التعاونية للمواد الغذائية والمواد الخام الرخيصة في شمال إفريقيا، يمكن أن تساهم في تشكيل وحدة أوروبية وخلق قاعدة اقتصادية لتعافي القارة»، وهو مفهوم طريف «للتعاون». لم يذكر يومًا وجود مقترح بأن إفريقيا يمكن أن «تَستغل» الغرب من أجل تعافيها من «الإحسان العالمي» في القرون الماضية.

لقد حاولت في هذا البحث أن أتبع مبدأ منهجيًا عقلانيًا: هو أن أقيّم الإشادة «بالمبادئ السياسية والاقتصادية» للقوة العظمى في العالم، عن طريق الالتزام بشكل أساسي بالأمثلة التي قدمها دعاة المبادئ أنفسهم بوصفها أمضى حججهم. هذا البحث مقتضب وجزئي، ويتناول مسائل غامضة وغير مفهومة بشكل جيد. ورأيي الشخصي، وقد أكون على خطأ، أن الأمثلة المختارة مناسبة، وتقدم صورة توعوية للمبادئ المطبقة، وكذلك «موجة المستقبل» المحتملة إذا سادت هذه المبادئ دون منازع.

حتى لو كانت الصورة دقيقة، فهي مضللة على نحو جدّيّ، بسبب جزئيتها بالذات: حيث ينقصها كليًا إنجازاتُ الملتزمين حقًا بالمبادئ البديعة المعلنة، وبمبادئ الحرية والعدالة التي تتجاوزها.

هذا البحث في المقام الأول سجل للنضال الشعبي الذي يسعى إلى تقويض وتفكيك أشكال القمع والهيمنة، التي تكون أحيانًا في غاية الوضوح، إلا أنها غالبًا راسخة بعمق يجعلها خفية تقريبًا، حتى بالنسبة إلى ضحاياها. إن السجل النضالي غني ومشجع، ونملك كل سبب يدفعنا إلى الاعتقاد بإمكانية متابعته. يقتضي تنفيذُ ذلك تقييمَ الظروف الراهنة وجذورها التاريخية تقييمًا واقعيًا، لكن ذلك بالطبع بداية ليس إلا.

على المشككين الذين يصرفون النظر عن هذه الآمال بوصفها خيالية وساذجة، أن ينظروا فقط إلى ما حدث هنا في جنوب إفريقيا في السنوات القليلة الماضية، وكان ثمرةً لما يسع الروح الإنسانية إنجازه، وإمكانياتها اللامحدودة. يجب أن تكون الدروس المستقاة من هذه المنجزات الباهرة مصدرَ إلهام للناس في كل مكان، وأن ترشدَ الخطوات القادمة في النضال المستمر هنا أيضًا، في حين يمضي شعب جنوب إفريقيا، الذي حقق للتو انتصارًا عظيمًا، نحو التحديات الأصعب التي تنتظره.

(٥)

انتفاضة زاباتيستا

شهد النظام العالمي تغيرات كبرى خلال ربع القرن الماضي. بحلول عام ١٩٧٠، كان «التحالف الثري»[1] الذي تشكل في سنوات ما بعد الحرب يواجه نهاية وشيكة، وكان هنالك ضغط متزايد على أرباح الشركات. عندما أدرك نيكسون أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على أداء دور «المصرفي الدولي»، الذي عاد بنفع كبير على الشركات متعددة الجنسية فيها، أبطل النظامَ الاقتصادي الدولي (نظام بريتون وودز)، بتعليقِ قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وفرضِ قيود على الأجور والأسعار ورسومٍ إضافية على الاستيراد، واتخاذِ إجراءات مالية وجهت سلطة الدولة نحو تحقيق رفاهية الأغنياء، على نحو يفوق المعهود سابقًا. باتت هذه السياسات هي الموجّهة منذ ذلك الحين، وقد شهدت تطورًا سريعًا خلال سنوات

(١) مجموعة الدول التي كانت طرفًا في العلاقات المالية الدولية في الستينات، وهي بلجيكا-لوكسمبورغ وكندا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا واليابان وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. سمتها سوزان سترينج «التحالف الثري».

ريغان وأبقى عليها «الديمقراطيون الجدد». لقد كُثفت الحرب الطبقية المستمرة التي تشنها قطاعات الأعمال، بوتيرة متزايدة وعلى نطاق عالمي.

كانت إجراءات نيكسون جزءًا من عدة عوامل أدت إلى زيادةٍ هائلة في رأس المال السائل غير المنظم، وإلى تحولٍ جذري في استخدامه من الاستثمار طويل الأجل والتجارة إلى المضاربة. سبّب ذلك إضعاف التخطيط الاقتصادي القومي نتيجة اضطرار الحكومات إلى الحفاظ على «مصداقية» السوق، مما دفع باقتصاد عديد من الدول «نحو توازن قائم على نمو منخفض وبطالة مرتفعة»، كما علق جون إيتويل عالم الاقتصاد في جامعة كامبريدج، مع ركودٍ أو انخفاض في الأجور الحقيقية، وزيادة في الفقر واللامساواة، وازدهار في الأسواق والأرباح للأقلية. وتوفر عملية تدويل الإنتاج المشابهة أسلحةً جديدة لإضعاف أفراد الطبقة العاملة في الغرب، الذين يجب أن يرضوا بإنهاء أسلوب حياتهم «المرفه» ويتقبلوا «مرونة أسواق العمل» (بمعنى ألا تعرف ما إذا كان لديك وظيفة غدًا)، كما تخطب الصحف الاقتصادية بجذل. إن عودة معظم أوروبا الشرقية إلى مكانها الأصلي في العالم الثالث تعزز هذه الاحتمالات إلى حد كبير. إن التعدي على حقوق العمال، والمعاييرِ الاجتماعية، والديمقراطية الفاعلة في جميع أنحاء العالم يعكس هذه الانتصارات.

العنجهية في أوساط النخبة الضيقة أمر مفهوم تمامًا، وكذلك هو اليأس والغضب خارج أوساط أصحاب الامتيازات.

من السهل في هذا السياق العام فهمُ انتفاضة الفلاحين الهنود في تشياباس[1] يومَ رأس السنة، حيث تزامنت مع إقرار اتفاقية التجارة الحرة في أميركا الشمالية (نافتا)، التي سماها جيش زاباتيستا «حكمًا بالإعدام» على الهنود، وهديةً للأثرياء من شأنها تعميق الفجوة بين الثروة المركزة والبؤس الجماهيري، وتدمير ما تبقى من مجتمع السكان الأصليين.

صلة نافتا بالانتفاضة رمزية جزئيًا؛ فالمشاكل أعمق بكثير. «نحن أبناء ٥٠٠ عام من النضال»، هذا ما جاء في إعلان زاباتيستا للحرب. النضال اليوم «من أجل العمل، والأرض، والسكن، والرعاية الصحية، والغذاء، والتعليم، والاستقلال، والحرية، والديمقراطية، والعدالة، والسلام». وأضاف نائب أسقف أبرشيات تشياباس أن «الخلفية الحقيقية لما يحدث هي التهميش الكليّ والفقر، وإحباط سنواتٍ عديدة في محاولة تحسين الأوضاع».

الفلاحون الهنود هم أكثر الضحايا تضررًا من سياسات الحكومة المكسيكية. لكن المحنة التي يعيشونها منتشرة على نطاق واسع. أشارت كاتبة المقالات المكسيكية بيلار فالديز إلى أن «أي شخص يملك فرصة للتواصل مع ملايين المكسيكيين الذين يعيشون في فقر مدقع، يعلم أننا نعيش مع قنبلة موقوتة».

---

(١) تشياباس: ولاية في جنوب المكسيك وموطن واحد من أكبر مجتمعات السكان الأصليين فيها.

عندما طبق الإصلاح الاقتصادي في العقد الماضي، ازداد عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في المناطق الريفية بنحو الثلث. نصف إجمالي السكان يفتقر اليوم إلى الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، في زيادة هائلة منذ عام ١٩٨٠. تم تحويل الإنتاج الزراعي نحو التصدير والأعلاف الحيوانية وفقًا لتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما عاد بالنفع على الشركات الزراعية والمستهلكين الأجانب والقطاعات الغنية في المكسيك، بينما أصبح سوء التغذية مشكلةً صحية كبرى، وتناقصت الوظائف الزراعية، وهجرت الأراضي الخصبة، وبدأت المكسيك باستيراد كميات هائلة من المواد الغذائية. انخفضت الأجور الحقيقية في قطاع الصناعة انخفاضًا شديدًا، وبعد أن كانت حصة العمال في الناتج المحلي الإجمالي تشهد ارتفاعًا حتى منتصف السبعينات، انخفضت منذ ذلك الحين بأكثر من الثلث. هذه هي النتائج النموذجية المصاحبة للإصلاحات النيوليبرالية. يشير الخبير الاقتصادي مانويل باستور إلى أن دراسات صندوق النقد الدولي تظهر «نمطًا بارزًا ومتكررًا من انخفاض حصة العمالة من الدخل» نتيجة «برامج تحقيق الاستقرار» في أميركا اللاتينية.

أشاد وزير التجارة المكسيكي بانخفاض الأجور باعتباره حافزًا للمستثمرين الأجانب. وهذا صحيح، بالإضافة إلى سحق اليد العاملة، والتراخي في تطبيق القيود البيئية، والتوجيه العام للسياسة الاجتماعية نحو رغبات الأقلية الموسرة. من الطبيعي أن تلقى هذه السياسات ترحيبًا من قبل المؤسسات الصناعية والمالية،

التي توسع سيطرتها على الاقتصاد العالمي بمساعدة ما يسمى خطأً باتفاقيات «التجارة الحرة».

بسبب ذلك فإنه من المتوقع أن تدفع نافتا أعدادًا كبيرة من عمّال المزارع إلى ترك العمل في الأرض، مما سيزيد من بؤسِ المناطق الريفية وفائضِ العمالة. أما الوظائف الصناعية التي تناقصت في ظل الإصلاحات فيتوقع أن تشهد انخفاضًا أكبر. تنبأت دراسة أجرتها الصحيفة الاقتصادية الأبرز في المكسيك *El Financiero* بأن المكسيك ستخسر نحو ربع صناعتها التحويلية و١٤ بالمئة من الوظائف في أول عامين. وذكر تيم غولدن في تقرير لصحيفة *نيويورك تايمز* أن «الاقتصاديين يتنبؤون بأن عدة ملايين من المكسيكيين قد يفقدون وظائفهم في السنوات الخمس الأولى بعد تنفيذ الاتفاقية». من شأن هذه المجريات أن تؤدي إلى مزيد من انخفاض الأجور وازدياد الأرباح والاستقطاب، وغيرها من النتائج المتوقعة في الولايات المتحدة وكندا.

يكمن جزء كبير من جاذبية نافتا، كما أكد دعاتها الصريحون مرارًا، في أنها «تثبّت» الإصلاحات النيوليبرالية التي نقضت سنواتٍ من التقدم في مجال حقوق العمال والتنمية الاقتصادية، مما يجلب على الجماهير الفقر والمعاناة، ويحقق الثراءَ للأقلية والمستثمرين الأجانب. لكن هذه «المزيّة الاقتصادية» عادت «بالقليل من النفع» على الاقتصاد المكسيكي بشكل عام، كما أشارت صحيفة *فاينانشل تايمز* اللندنية في تقريرٍ تناول «ثمان سنوات من تطبيق سياسات اقتصاد السوق

التقليدية» التي أثمرت قليلًا من النمو، يمكن أن يُعزى في معظمه إلى الدعم المالي الضخم من البنك الدولي والولايات المتحدة. أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى إبطاء هروب رأس المال الضخم الذي كان عاملاً رئيسياً في أزمة ديون المكسيك، إلا أن خدمة الدين باتت عبئًا متزايدًا، حيث أصبح أكبر مكوناتها الآن هو الدين الداخلي المستحق لأثرياء المكسيك.

ليس من المستغرب أن خطة «تثبيت» هذا النموذج التنموي واجهت معارضة ضخمة. كتب المؤرخ سيث فين أثناء وجوده في مكسيكو سيتي يصف المظاهرات الضخمة ضد نافتا بأنها «صرخات إحباط واضحة، وإن لم تكن ملحوظة في الولايات المتحدة، ضد سياسات الحكومة -المتعلقة بإلغاء حقوق العمل والزراعة والتعليم الدستورية المنصوص عليها في دستور عام ١٩١٧ الذي يحظى بالتبجيل الشعبي في البلاد- وهي سياسات تبدو للعديد من المكسيكيين تجسيدًا للمعنى الحقيقي لاتفاقية نافتا والسياسة الخارجية الأميركية هنا». نقلت خوانيتا دارلينغ مراسلة لوس أنجلوس تايمز قلق العمال المكسيكيين الشديد بشأن هضم «حقوقهم العمالية التي اكتسبوها بشق الأنفس»، والتي يحتمل أن «يتم التضحية بها حين تبحث الشركات عن طرق لخفض التكاليف، في محاولتها منافسة الشركات الأجنبية».

أدان «بيان أساقفة المكسيك حول نافتا» الاتفاقيةَ والسياساتِ الاقتصاديةَ التي هي جزء منها، بسبب آثارها الاجتماعية الوخيمة.

أكد الأساقفة في البيان من جديد على ما ذكر في مؤتمر أساقفة أميركا اللاتينية عام ١٩٩٢، بأن «اقتصاد السوق ينبغي ألا يصبح شيئًا مطلقًا يتم التضحية بكل شيء من أجله، على نحو يفاقم اللامساواة والتهميش لدى شريحة كبيرة من السكان»، وهو التأثير المحتمل لاتفاقية نافتا واتفاقيات حقوق المستثمر المشابهة. كانت ردود الفعل في عالم الأعمال المكسيكي متنوعة: أيدت الفئات الأقوى الاتفاقية، في حين أخذت الشركات المتوسطة والصغيرة ومنظماتها موقفًا متشككًا أو عدائيًا. تنبأت الصحيفة المكسيكية *إكسلسيور* بأن اتفاقية نافتا ستعود بالنفع فقط على «أولئك «المكسيكيين» الذين هم اليوم سادةُ البلد بأكمله تقريبًا (١٥ بالمائة يحصلون أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي)»، «أقليةٌ منزوعة الانتماء إلى المكسيك»، وأنها ستشكل مرحلة جديدة من»تاريخ الولايات المتحدة في بلدنا»، «تتميز بالانتهاكات والنهب بلا قيد». عارض الاتفاقية أيضًا العديد من الجماعات العمالية (بما في ذلك أكبر نقابة غير حكومية) وجماعات غيرها، حذرت من تأثير الاتفاقية على الأجور وحقوق العمال والبيئة، وفقدان السيادة، وازدياد حماية حقوق الشركات والمستثمرين، وتقويض خيارات النمو المستدام. أعرب هوميرو أريدجيس رئيس المنظمة البيئية الأبرز في المكسيك، عن أسفه «للغزو الثالث الذي قاسته المكسيك. الأول كان بواسطة السلاح، والثاني كان روحيًا، والثالث اقتصادي».

لم يمض وقت طويل قبل أن تتحقق هذه المخاوف. بعد فترة وجيزة من التصويت على اتفاقية نافتا في الكونغرس، طُرد عمالٌ

من مصانع هانيويل وجنرال إلكتريك لمحاولتهم تنظيم نقابات مستقلة. وكانت شركة فورد قد فصلت قوتها العاملة بالكامل عام ١٩٨٧، وألغت عقد النقابة ثم أعادت توظيف العمال برواتب أقل بكثير. أدى القمع الشديد إلى إخماد الاحتجاجات. سارت فولكس واغن على النهج نفسه عام ١٩٩٢، حيث فصلت ١٤٠٠٠ عامل وأعادت توظيف من تخلى منهم عن قادة النقابات المستقلة، بدعم من الحكومة. هذه هي المكونات الأساسية لـ«المعجزة الاقتصادية» التي سوف «تثبتها» اتفاقية نافتا. بعد أيام قليلة من التصويت على اتفاقية نافتا، أقر مجلس الشيوخ الأميركي «أفضل حزمة قرارات لمكافحة الجريمة في التاريخ» (السيناتور أورين هاتش)، دعت إلى توظيف ١٠٠,٠٠٠ شرطي جديد، وإنشاء سجون إقليمية مشددة الحراسة، ومعسكرات تدريب للجانحين الشباب، وتوسيع نطاق عقوبة الإعدام والعقوبات القاسية، وغير ذلك من الأحكام الشديدة. شكك خبراء إنفاذ القانون الذين حاورتهم الصحافة في أن يكون للتشريع تأثير كبير على الجريمة، لأنه لم يتعامل مع «أسباب التفكك الاجتماعي الذي ينتج مجرمين عنيفين». من بين هذه الأسبابِ السياساتُ الاجتماعية والاقتصادية التي تسبب انقسامًا في المجتمع الأميركي، والتي عززتها اتفاقية نافتا. إن مفاهيم «كفاءة» و«صحة الاقتصاد» الأثيرة لدى أصحاب الثروة والامتياز لا تقدم شيئًا للقطاعات المتزايدة من السكان الذين لا يسهمون في تحقيق الربح والمدفوعين إلى الفقر واليأس. إذا لم يكن من الممكن حصر أولئك في الأحياء الفقيرة، سيتعين السيطرة عليهم بطريقة أخرى.

مثل توقيت انتفاضة زاباتيستا، كان لهذه المصادفة التشريعية أكثر من مجرد دلالة رمزية.

ركز النقاش حول نافتا بشكل كبير على حركة الوظائف، غير المفهومة بشكل كامل. لكن التوقع الذي طرح بثقة هو أن الأجور ستنخفض على نطاق واسع. ذكر ستيفن بيرلشتاين في صحيفة *واشنطن بوست* أن: «العديد من الاقتصاديين يعتقدون أن نافتا قد تؤدي إلى انخفاض الأجور»، وتوقع أن «انخفاض الأجور المكسيكية قد يكون له تأثير جاذبي على أجور الأميركيين». وذلك متوقع حتى من قبل مؤيدي نافتا، الذين يقرون بأن العمّال الأقل مهارة -الذين يشكلون حوالي ٧٠ في المائة من القوة العاملة، سيعانون على الأرجح من نقص الأجور.

في اليوم التالي للتصويت في الكونغرس على إقرار اتفاقية نافتا، نشرت صحيفة *نيويورك تايمز* تقريرها الأول حول الآثار المتوقعة للاتفاقية على منطقة نيويورك. كان التقرير مبشرًا، منسجمًا مع دعم الصحيفة الحماسي للاتفاقية على طول الخط. وركز على المنتفعين المتوقعين: القطاعات «القائمة على التمويل والمتصلة به»، و«البنوك وشركات الاتصالات والخدمات في المنطقة»، ومؤسسات استثمار شركات التأمين، وشركات المحاماة للشركات، وصناعة العلاقات العامة، والاستشاريين الإداريين، وما شابه. وتنبأ بأن تحقق بعض الشركات المصنعة المكاسب، خصوصًا في صناعة التكنولوجيا المتطورة والنشر وشركات الأدوية، التي ستستفيد من الإجراءات الحمائية المصممة لضمان سيطرة الشركات الكبرى على تكنولوجيا

المستقبل. ذكر البحث بشكل عابرٍ أنه سيكون هنالك خاسرون أيضًا، «أغلبهم من النساء والسود والهسبان»[1] و«عمال الإنتاج متوسطي المهارة» عمومًا: أي معظم سكان مدينة يعيش ٤٠ في المائة من أطفالها أساسًا دون خط الفقر، ويعانون من إعاقات صحية وتعليمية «تثبت» وجهتهم نحو مصير مرير.

ذكر مكتب الكونغرس للتقييم التكنولوجي في تحليلٍ أجراه للنسخة المخطط لها (والمنفذة) من اتفاقية نافتا أن الأجور الحقيقية انخفضت إلى مستواها في الستينات بالنسبة إلى عمال الإنتاج والعمال غير المشرفين، وتنبأ أن الاتفاقية «قد تثبّت خطى الولايات المتحدة نحو مستقبل منخفض الأجور ومنخفض الإنتاجية»، رغم أن التعديلات التي طرحها مكتبُ التقييم التقني وحركةُ العمال وغيرُهم من النقاد -الذين لم يؤذن لهم يومًا بالمشاركة في الحوار- يمكن أن تعود بالنفع على السكان في الدول الثلاث جميعًا.

من المرجح أن تعجّل نسخة نافتا المطبّقة «تطورًا مرغوبًا وذا أهمية فائقة» *(وول ستريت جورنال)*: وهو تخفيض تكاليف العمالة الأميركية إلى أقل من مستواها في أي دولة صناعية كبرى باستثناء إنجلترا. عام ١٩٨٥، صنفت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى بين اقتصادات الدول الرأسمالية السبع الكبرى (G-7)، كما قد يُتوقع من أغنى دولة في العالم. في اقتصاد أكثر تكاملاً، يمتد التأثير عالميًا، بسبب اضطرار المنافسين للتكيّف. يمكن لشركة جنرال موتورز

(١) المواطنون الأميركيون من أصول أميركية لاتينية.

أن تنتقل إلى المكسيك، أو إلى بولندا الآن، حيث يمكنها أن تجد عمالة بجزء بسيط من تكلفة العمالة الغربية وتكون محمية من خلال التعريفات المرتفعة والقيود الأخرى. يمكن لشركة فولكس واغن الانتقال إلى جمهورية التشيك للاستفادة من حماية مماثلة، بحيث تجني الأرباح وتترك التكاليف لتتحملها الحكومة. يمكن لشركة دايملر-بنز إجراء ترتيبات مماثلة في ألاباما. يمكن لرأس المال أن يتحرك بحرية، بينما يتحمل العمال والمجتمعات العواقب. في الوقت ذاته، يفرض النمو الهائل لرأس المال المضارب غير المنظم ضغوطًا قوية على سياسات التحفيز الاقتصادي الحكومية.

هنالك العديد من العوامل التي تدفع المجتمع العالمي نحو مستقبلٍ منخفض الأجور والنمو وعالي الربح، مع ازديادٍ في الانقسام والتفكك الاجتماعي. من العواقب المحتملة أيضًا تلاشي العمليات الديمقراطية الهادفة، حين يصبح صنع القرار منوطًا بالمؤسسات الخاصة والبنى شبه الحكومية المتعاونة معها، التي تسميها صحيفة *فاينانشل تايمز* «حكومة عالمية فعلية» تعمل في الخفاء وبدون مساءلة.

ليس لهذه التطورات علاقة تذكر بالليبرالية الاقتصادية، وهي مفهوم محدود الأهمية في عالمٍ يتكون فيه جزء كبير من «التجارة» من تعاملات تدار مركزيًا داخل الشركات (نصف الصادرات الأميركية إلى المكسيك قبل اتفاقية نافتا، على سبيل المثال «الصادرات» التي لا تدخل السوق المكسيكية أبدًا). في الوقت ذاته، تطالب قوى القطاع الخاص بالحماية من قوى السوق، وتحصل عليها، كما في الماضي.

بعد فترة وجيزة من اندلاع الانتفاضة علّق عالم السياسة المكسيكي إدواردو غالاردو: «لقد أصاب الزاباتيستا حقًا وترًا حساسًا لدى شريحة كبيرة من الشعب المكسيكي». وتنبأ بأن تكون التأثيرات واسعة النطاق، بما في ذلك اتخاذ خطوات نحو هدم الدكتاتورية الانتخابية القائمة منذ زمن طويل. أيدت استطلاعات الرأي في المكسيك هذا الاستنتاج، وأظهرت دعمَ الأغلبية للأسباب التي قدمها الزاباتيستا لتمردهم. وقد أصيب وتر مماثل في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المجتمعات الصناعية الغنية، حيث أدرك الكثير من الناس أن همّ الزاباتيستا لا يختلف عن همهم، على الرغم من اختلاف الظروف. وقد ازداد الدعم أكثر بفضل مبادرات زاباتيستا المبتكرة للوصول إلى فئات أوسع وإشراكهم في جهود مشتركة أو موازية من أجل السيطرة على حياتهم ومصيرهم. لا شك أن التضامن المحلي والدولي كان عاملاً مهمًا في درء القمع العسكري الوحشي المتوقع، وكان له أثر تنشيطي عظيم على النشاط التنظيمي والحقوقي في جميع أنحاء العالم.

إن احتجاج الفلاحين الهنود في تشياباس يعطي لمحة بسيطة عن «القنابل الموقوتة» التي تنتظر الانفجار، ليس في المكسيك وحدها.

ظهر معظم هذا المقال في الأصل في مجلة إن ذيز تايمز، ٢١ فبراير ١٩٩٤.



(٦)

السلاح الأقوى

لنبدأ ببعض النقاط البسيطة، آخذين بالحسبان الظروف السائدة الآن -التي هي ليست، بالطبع، نهاية النضال المستمر من أجل الحرية والعدالة.

هنالك «حياة عامة» يمكن للأفراد فيها، من حيث المبدأ، المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمجتمع بأكمله: كيف يتم تحصيل الإيرادات الحكومية واستخدامها، وكيف ستكون السياسة الخارجية، وغير ذلك. في عالم مؤلف من دول قومية، الحياة العامة حكومية بشكل رئيسي، على مستويات مختلفة. تعمل الديمقراطية بفعالية بقدر ما يتمكن الأفراد من المشاركة بشكل مجدٍ في الحياة العامة، وإدارة شؤونهم الخاصة في الوقت ذاته، بشكل فردي وجماعي، دون تدخل غير شرعي من قبل تكتلات السلطة. تقتضي الديمقراطية الفعالة وجود مساواة نسبية في الوصول إلى الموارد -المادية والمعلوماتية وغيرها- وتلك من البديهيات القديمة قِدَم أرسطو. من الناحية النظرية، يتم تأسيس الحكومات لخدمة «ناخبيها

المحليين» ويجب أن تخضع لإرادتهم. مقياس الديمقراطية الفاعلة، إذن، هو مدى تطابق النظرية والواقع، وتطابق «الناخبين المحليين» والشعب حقًا. في ديمقراطيات الدول الرأسمالية، تم توسيع الحياة العامة وإثرائها من خلال نضال شعبي طويل ومرير، في حين جهدت قوى القطاع الخاص من أجل تقييدها. تشكل هذه الصراعات جزءًا كبيرًا من التاريخ الحديث. الطريقة الأكثر فاعلية لتقييد الديمقراطية هي نقل صنع القرار من الحياة العامة إلى مؤسسات غير خاضعة للمساءلة: الملوك والأمراء، والطوائف الكهنوتية، والمجالس العسكرية، والديكتاتوريات الحزبية، أو الشركات الحديثة. فالقرارات التي يتوصل إليها مديرو شركة جنرال إلكتريك تؤثر على عامة المجتمع بشكل كبير، لكن المواطنين لا يؤدون أي دور فيها، وتلك مسألة مبدأ (نستطيع أن ننحي جانبًا الأسطورة المكشوفة حول «ديمقراطية» السوقِ وأصحابِ الأسهم).

تمنح أنظمة السلطة غير الخاضعة للمساءلة بعض الخيارات للمواطنين بالفعل. يمكنهم تقديم عريضة إلى الملك أو الرئيس التنفيذي، أو الانضمام إلى الحزب الحاكم. يمكنهم أن يحاولوا تأجير أنفسهم لشركة جنرال إلكتريك، أو يشتروا منتجاتها. يمكنهم النضال من أجل الحقوق ضمن أنظمة الاستبداد الحكومية والخاصة، وبالتضامن مع الآخرين، ويمكنهم السعي للحد من السلطة غير المشروعة أو تقويضها، متبعين مثلًا تقليدية، منها تلك التي حرّكت الحركة العمالية الأميركية منذ بداياتها، والتي تقول إن العاملين في المصانع يجب أن يملكوها ويديروها.

كانت «خصخصة أميركا» خلال القرن الماضي اعتداءً على الديمقراطية وعلى الأسواق، وجزءًا من الانتقال من شيء يشبه «الرأسمالية» إلى الأسواق المنظمة بإحكام، المميزة لزمن الدولة-الشركة الحديث. يسمى الشكل الحالي لذلك «تحجيم الدولة»، أي نقل سلطة اتخاذ القرار من الحياة العامة إلى مكان آخر: «إلى الشعب» في خطاب أصحاب السلطة، وإلى أنظمة الاستبداد الخاصة على أرض الواقع. كل هذه الإجراءات مصممة للحد من الديمقراطية ولترويض «الرعاع»، كما سمي الشعب من قبل من سموا أنفسهم «النخبة» خلال الانتفاضة الديمقراطية الأولى في العصر الحديث، في إنجلترا القرن السابع عشر؛ أو «الرجال المسؤولون» كما يسمون أنفسهم اليوم. تستمر المشاكل الأساسية وتتخذ أشكالاً جديدة باستمرار، فتستدعي اتخاذ تدابير جديدة من السيطرة والتهميش، وتؤدي إلى أشكال جديدة من النضال الشعبي.

إن ما يسمى «اتفاقيات التجارة الحرة» هي إحدى هذه الوسائل لتقويض الديمقراطية. وهي مصممة لنقل عملية صنع القرار بشأن حياة الناس وتطلعاتهم إلى أيدي أنظمة استبدادية خاصة تعمل في الخفاء دون إشراف أو رقابة شعبيين. ليس من المستغرب أنها لا تعجب الشعب، فالمعارضة تكاد تكون غريزية، ثمرةً للاهتمام المبذول في عزل الرعاع عن المعلومات والمعرفة المهمة.

معظم هذه الصورة معترف به ضمنيًا. لقد شهدنا مؤخرًا مثالاً آخر: المحاولات في الأشهر الماضية لإقرار تشريع «مستعجَل» من

شأنه أن يسمح للسلطة التنفيذية بالتفاوض حول الاتفاقيات التجارية دون إشراف الكونغرس أو دراية الشعب؛ ببساطة، كلمة نعم أو لا ستكون كافية. حصل التشريع «المستعجل» على دعم بإجماع شبه تام داخل أنظمة السلطة، لكن *وول ستريت جورنال* أشارت بأسف، إلى أن معارضيه قد يكون لديهم «سلاح أقوى»: هو غالبية الشعب. استمر الشعب في معارضة التشريع على الرغم من الهجوم العنيف من وسائل الإعلام، معتقدًا بحماقة أنه يجب أن يعرف بما يحدث له وأن يكون له رأي في تحديده. وبالمثل، فقد أقرت اتفاقية نافتا رغم المعارضة الشعبية، التي ظلت حازمة على الرغم من الدعم شبه التام والحماسي من قبل قوى الدولة والشركات، بما في ذلك وسائل الإعلام الخاصة بهم، والتي رفضت حتى السماح بالتعبير عن موقف المعارضين الرئيسيين (الحركة العمالية)، بينما أدانتهم في الوقت ذاته بسبب مجموعة من الأخطاء المختلقة.

تم تصوير التشريع «المستعجَل» على أنه مسألة تجارة حرة، لكن هذا غير دقيق. فأشدّ أنصار التجارة الحرة حماسةً سيعارض التشريع المستعجَل بشدة إذا كان لديه، أو لديها، إيمان بالديمقراطية، التي هي القضية المعنيّة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقيات المخطط لها بالكاد تعدّ اتفاقيات تجارة حرة، مثل اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا) أو الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (غات) واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهي مسائل تمت مناقشتها في موضع آخر.

وقد أوضح نائب الممثل التجاري الأميركي جيفري لانغ، السبب الرسمي للتشريع المستعجَل: «المبدأ الأساسي للمفاوضات هو أن شخصًا واحدًا فقط [الرئيس] يمكنه التفاوض نيابة عن الولايات المتحدة». أما دور الكونغرس فهو المصادقة الروتينية، ودور الشعب هو المشاهدة -الأفضل مشاهدة شيء آخر.

«المبدأ الأساسي» حقيقي، لكن نطاقه محدود. فهو صحيح فيما يخص *التجارة*، لكن ليس الأمور الأخرى، كحقوق الإنسان على سبيل المثال. يصبح المبدأ عندها معكوسًا، إذ ينبغي منح أعضاء الكونغرس كل فرصة للحرص على أن تحافظ الولايات المتحدة على سجلها في عدم المصادقة على الاتفاقيات، الذي يعد واحدًا من أسوأ السجلات في العالم. لقد تم تأجيل الاتفاقيات حتى عن الوصول إلى الكونغرس لسنوات، أما الاتفاقيات النادرة التي تمت الموافقة عليها فهي مثقلة بشروط تجعلها غير فعالة في الولايات المتحدة؛ فهي «غير ذاتية التنفيذ» وعليها تحفظات محددة.

التجارة شيء، والتعذيب وحقوق المرأة والطفل شيء آخر.

ينطبق هذا التميز على نطاق أوسع. تهدِّد الصين بعقوبات شديدة لعدم التزامها بمطالب واشنطن الحمائية، أو لتدخلها في عقابها لليبيين. لكن الإرهاب والتعذيب يثيران استجابة مختلفة: في هذه الحالة ستكون للعقوبات «نتائج عكسية»، فهي ستعيق جهودنا في توسيع حملة الدفاع عن حقوق الإنسان لتشمل الأشخاص المعذبين في الصين ومناطقها، تمامًا كما أن الإحجام عن تدريب

ضباط الجيش الإندونيسي «يقلل من قدرتنا على التأثير إيجابيًا على سياساتهم وسلوكهم في مجال حقوق الإنسان»، كما أوضح البنتاغون مؤخرًا. لذلك يجب أن يستمر التبشير في إندونيسيا، متجنبًا أوامر الكونغرس. منطقيّ تمامًا. يكفي أن نتذكر كيف آتى التدريب العسكري الأميركي «أكله» في أوائل الستينات، و«شجع» الجيش على تنفيذ مهامه الضرورية، كما أبلغ وزير الدفاع روبرت ماكنمارا الكونغرسَ والرئيسَ عقب المذابح الهائلة التي ارتكبها الجيش عام ١٩٦٥، فخلفت مئات الآلاف من الجثث في غضون أشهر قليلة. وقد وصفتها صحيفة نيويورك تايمز بـ«مذبحة جماعية مروعة»، وأضافت أنها أثارت نشوة عارمة في أوساط «النخبة»، وعادت بالنفع على «المعتدلين» الذين أشرفوا عليها. كان ماكنمارا يمتدح بشكل خاص تدريب ضباط الجيش الإندونيسي في الجامعات الأميركية، بوصفهم «عوامل مهمة للغاية» في وضع «النخبة السياسية الإندونيسية الجديدة» (أي الجيش) على المسار الصحيح.

عندما صاغت الإدارة سياساتها الخاصة بحقوق الإنسان في الصين، ربما تذكرت أيضًا النصيحة البناءة التي قدمتها بعثة عسكرية إلى كولومبيا زمن كينيدي: «عند الضرورة، قوموا بتنفيذ أنشطة شبه عسكرية، تخريبية، أو إرهابية ضد أنصار الشيوعية المعروفين» (وهو مصطلح يشمل الفلاحين وممثلي النقابات والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وغيرهم). تعلم التلاميذ درسهم جيدًا، فسطّروا أسوأ سجل لانتهاكات حقوق الإنسان في التسعينات في نصف الكرة الغربي، بدعم وتدريب عسكري أميركيين متزايدين.

يمكن للأشخاص العقلاء، إذن، أن يفهموا بسهولة أنه سيكون من غير المجدي الإفراط في الضغط على الصين في مسائل مثل تعذيب المعارضين أو الأعمال الوحشية المرتكبة في التيبت، فقد يسبب ذلك حتى أن تقاسي الصين «أضرار مجتمع معزول عن النفوذ الأميركي»، وهو السبب الذي يستند إليه مجموعة من المديرين التنفيذيين لإزالة الحواجز التجارية الأميركية التي تمنعهم من دخول الأسواق الكوبية، حيث يمكنهم العمل بجدّ لاستعادة «الآثار النافعة للنفوذ الأميركي» التي سادت منذ «التحرير» قبل ١٠٠ عام حتى سنوات باتيستا، وهي الآثار نفسها التي ثبت أنها آمنة جدًا في هاييتي، والسلفادور، وغيرها من الجنان المعاصرة - والتي يصادف أنها تدر أرباحًا أيضًا.

يجب أن تكون مثل هذه التمييزات الدقيقة جزءًا من ترسانة أولئك الذين يطمحون إلى اكتساب الاحترام والهيبة. بعد إتقانها، نستطيع أن نرى لماذا تتطلب حقوق المستثمرين وحقوق الإنسان هذه المعاملة المختلفة. فالتناقض في «المبدأ الأساسي» واضح تمامًا.

ثقوب البروباغاندا السوداء

من المفيد دائمًا تحري ما يُحذف في حملات الدعاية. حصل «التشريع المستعجَل» على حملة دعائية ضخمة، لكن عددًا من المسائل الجوهرية اختفى في الثقب الأسود المخصص للموضوعات التي تعدّ غير صالحة للاستهلاك العام. إحداها الحقيقة التي سبق ذكرها، وهي أن المسألة لم تكن الاتفاقيات التجارية بل المبدأ الديمقراطي، وأن الاتفاقيات لم تكن يومًا حول التجارة/الحرة. المدهش أكثر أنه

طوال الحملة المكثفة يبدو أنه لم يكن هنالك أي ذكر علنيّ للاتفاقية القادمة التي كان ينبغي أن تكون محور الاهتمام: اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف (MAI)، وهي مسألة أهم بكثير من ضم تشيلي إلى اتفاقية نافتا، أو غير ذلك من القصص الجانبية التي تقدَّم لتوضيح لم ينبغي للرئيس وحده التفاوض على الاتفاقيات التجارية دون تدخل شعبي.

تلقى اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف تأييدًا قويًا من المؤسسات المالية والصناعية، التي شاركت في تخطيطها عن كثب منذ البداية. على سبيل المثال، يصف المجلس الأميركي للأعمال الدولية الاتفاقَ على أنه «يعزز المصالح العالمية للأعمال التجارية الأميركية داخل البلاد وخارجها»، حتى أنه نشر في يناير ١٩٩٦ *دليلًا لاتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف*، كان متاحًا لداعميه في مجتمع الأعمال وأوساطهم، ولوسائل الإعلام بالتأكيد. وقبل طرح التشريع المستعجل في الكونغرس، طلب المجلس من إدارة كلينتون تضمين اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف في التشريع المعلق آنذاك، حسب ما ذكرت صحيفة *ميامي هيرالد* في يوليو ١٩٩٧ -فيما يبدو أنه أول ذكر للاتفاقية في الصحافة، وهو من النوادر. نعود إلى التفاصيل.

إذن ما سبب الصمت خلال الجدل الذي دار حول التشريع المستعجل، أو حول اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف بأسرها؟ يتبادر إلى الذهن سبب معقول. قلة من القادة السياسيين والإعلاميين

يشكون في أن الشعب لن يكون مسرورًا حيال الاتفاقية إذا ما أطلع عليها، وقد يلوح المعارضون مرة أخرى «بسلاحهم الأقوى» إذا ما تسربت الحقائق. من المنطقي، إذن، إجراء مفاوضات الاتفاقية متعددة الأطراف تحت «حجاب من السرية»، باستعارة المصطلح الذي استخدمه الرئيس السابق للمحكمة الأسترالية العليا، السير أنثوني ماسون، عندما أدان قرار حكومته بأن تحجب عن أنظار الشعب المفاوضات حول «اتفاقية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على أستراليا إذا صادقنا عليها».

لم تُسمع أصوات مماثلة هنا. ولو سمعت لكانت بلا فائدة: فقد تمت حماية حجاب السرية بحذر أكبر في مؤسساتنا الحرة.

داخل الولايات المتحدة، قلةٌ من يعرفون أي شيء عن اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، التي كانت خاضعة لمفاوضات مكثفة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ مايو ١٩٩٥. كان التاريخ المحدد لإبرامها في الأساس مايو ١٩٩٧. لو تم ذلك، لعرف الناس عن الاتفاقية بقدر ما يعرفون عن قانون الاتصالات عام ١٩٩٦، وهو أيضًا هدية ضخمة من القطاع العام إلى تكتل قوى القطاع الخاص، اقتصر ذكرها عمومًا على الصفحات التجارية. لكن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق في التاريخ المحدد، وتم تأجيل الموعد النهائي عامًا.

كانت الخطة الأصلية والمفضلة إقرار الاتفاقية في منظمة التجارة العالمية. لكن دول العالم الثالث أعاقت ذلك المسعى، لا سيما الهند

وماليزيا، حيث أدركت أن الإجراءات التي يتم وضعها ستحرمها من الوسائل التي استخدمها الأثرياء ليظفروا بمكانتهم الرفيعة. نقلت المفاوضات بعدئذٍ إلى ربوع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأكثر أمانًا، حيث كان من المرجوّ أن يتم التوصل إلى اتفاقية «سترغب البلدان الناشئة بالانضمام إليها»، كما وصفت صحيفة إيكونوميست الموضوع بلباقة، وإلا ستكون مهددة بالإقصاء من أسواق وموارد الأغنياء، وهو مفهوم «حرية الاختيار» المألوف في الأنظمة القائمة على التفاوت الهائل في السلطة والثروة.

طيلة ثلاث سنوات تقريبًا، تُرِكَ الرعاع في نعيم الجهل بما يحدث. لكن ليس بالكامل، فقد أصبحت الاتفاقية قضية رأي عام في العالم الثالث في أوائل عام ١٩٩٧. في أستراليا، انتشر الخبر في يناير ١٩٩٨ في صفحات الأعمال، مما أثار موجة من التقارير والجدل في الصحف الوطنية، وبناءً عليه كانت إدانة السير أنثوني خلال حديثه في مؤتمر في ملبورن. ذكرت الصحف أن حزب المعارضة «حث الحكومة على إحالة الاتفاقية إلى اللجنة البرلمانية للاتفاقيات قبل توقيعها». رفضت الحكومة تزويد البرلمان بمعلومات مفصلة أو السماح بالتدقيق البرلماني، وكان ردها أن «موقفنا من اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف واضح للغاية»، «لن نصادق على شيء ما لم يكن من الواضح أنه يصب في المصلحة الوطنية لأستراليا». باختصار، «سنفعل ما نريد»، أو بدقة أكبر، ما يمليه سادتنا؛ ووفقًا للعرف المعتاد، ستحدد «المصلحةَ الوطنية» مراكزُ السلطة، التي تشتغل في غرف مغلقة.

تحت الضغط، وافقت الحكومة بعد بضعة أيام على السماح للجنة برلمانية بمراجعة الاتفاقية. أيد المحررون القرار على مضض: كان ضروريًا كردّ على «هستيريا كراهية الأجانب» لدى «مروجي الخوف والإشاعات» و«التحالف الشرير من جماعات الإغاثة والنقابات العمالية ودعاة حماية البيئة وأصحاب نظريات المؤامرة». لكنهم حذروا بأن بعد هذا التنازل المؤسف «من المهم للغاية ألا تتراجع الحكومة أكثر من ذلك عن التزامها القوي» تجاه الاتفاقية. نفت الحكومة تهمة السرية، مشيرة إلى أن مسودة المعاهدة متاحة على الإنترنت، بفضل جماعات الناشطين الذين نشروها هناك بعد أن سربت إليهم.

فلنبتهج إذن: الديمقراطية مزدهرة في أستراليا رغم كل شيء!

في كندا، التي تواجه الآن شكلاً من أشكال الاندماج مع الولايات المتحدة سرعت «التجارة الحرة» وتيرته، حقق «التحالف الشرير» نجاحًا أكبر بكثير. طوال عام، تمت مناقشة الاتفاقية في أبرز الصحف اليومية والأسبوعية، وفي التلفزيون الوطني في أوقات الذروة، وفي الاجتماعات العامة. أعلنت مقاطعة كولومبيا البريطانية في مجلس العموم أنها «تعارض بشدة» المعاهدة المقترحة، وأشارت إلى «قيودِها غير المقبولة» على الحكومات المنتخبة على المستويات الفيدرالية والإقليمية والمحلية؛ وأثرِها الضار على البرامج الاجتماعية (الرعاية الصحية، وغيرها) وعلى حماية البيئة وإدارة الموارد؛ والتعريفِ الفضفاض لـ«الاستثمار» فيها؛ وغير ذلك من الاعتداءات على الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد عارضت حكومة المقاطعة

بشكل خاص البنود التي تسمح للشركات بمقاضاةِ الحكومات بينما تظل محصنة من أي مسؤولية قانونية، وباللجوءِ في فصل اتهاماتها إلى «لجان منازعات غير منتخبة وغير خاضعة للمساءلة»، ستكون مؤلفة من «خبراء تجاريين»، وتعمل بدون قوانين الإثبات أو الشفافية، ودون إمكانية للاستئناف.

بعد أن مزقت الأصوات الفظة القادمة من الأسفل حجابَ السرية، أصبح من الضروري للحكومة الكندية طمأنة الشعب بأن الجهل يصب في مصلحتهم. نفذ تلك المهمةَ الوزير الفيدرالي الكندي للتجارة الدولية سيرجيو مارتشي في مناظرة وطنية على قناة CBC: فقال «أود أن أعتقد أن الناس يشعرون بالاطمئنان»، بسبب «النهج الصادق الذي أظن أن رئيس وزرائنا عبر عنه بوضوح» و«حبه لكندا».

ذلك يحسم الأمر إذن، الديمقراطية بأحسن حال في شمال الحدود أيضًا.

وفقًا لقناة CBC، فإن الحكومة الكندية -مثل أستراليا- «لا تملك خططًا في الوقت الحالي لأي تشريع بشأن اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف»، و«يقول وزير التجارة إن ذلك قد لا يكون ضروريًا»، لأنها «مجرد امتداد لاتفاقية نافتا».

لقد دار نقاش في وسائل الإعلام الوطنية في إنجلترا وفرنسا أيضًا، لكنني لا أعرف ما إذا شعروا هناك أو في أي مكان آخر في العالم الحر بضرورة طمأنة الجمهور بأن أفضل ما يخدم مصالحهم

الإيمان بالقادة الذين «يحبونهم» و«يظهرون الصدق» ويدافعون بجلَد عن «المصلحة الوطنية».

ليس من المستغرب أن الحكاية اتخذت مسارًا فريدًا في أقوى دولة في العالم، حيث يدعو «النخبة» أنفسَهم أنصارَ الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، وقبل كل شيء، الديمقراطية. من المؤكد أن قادة الإعلام كانوا طوال الوقت على دراية بالاتفاقية وآثارها الواسعة، بالإضافة إلى المفكرين والخبراء العاديين. وكما ذكرت سابقًا، كان عالم الأعمال عارفًا ومشاركًا فاعلًا أيضًا. لكن الصحافة الحرة، في استعراضٍ مذهل للانضباط وباستثناءاتٍ تعدل خطأً إحصائيًا، نجحت في إبقاء أولئك الذين يعتمدون عليها جاهلين بما يحدث، وهي مهمة غير يسيرةٍ في عالم معقد. يدعم عالم الشركات الاتفاقية دعمًا غير عادي.

بالرغم من أن الصمت يحول دون إيراد الأدلة، إلا أن من المعقول التخمينُ أن قطاعات عالم الشركات المكرسة لتنوير الشعب ليست أقل حماسًا. لكنهم يدركون أن «السلاح الأقوى» قد يستَل إذا تناهى إلى الرعاع خبر ما يحدث. لهذه المعضلة حل بسيط، وقد كنا نشاهده منذ ثلاث سنوات تقريبًا.

الناخبون المهمون وغير المهمين

يملك المدافعون عن اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف حجة واحدة قوية: وهي أن النقاد لا يملكون معلومات كافية لتقديم ادعاء

مقنع تمامًا. كان الغرض من «حجاب السرية» ضمان هذه النتيجة، وقد حققت تلك الجهود بعض النجاح. هذا صحيح بشكل كبير في الولايات المتحدة، التي تتمتع بالمؤسسات الديمقراطية الأكثر استقرارًا واستمرارية في العالم ويمكنها أن تدعي أنها نموذج لديمقراطية الدولة الرأسمالية. بالنظر إلى تجربة ومكانة الولايات المتحدة، ليس من المستغرب أن تكون مبادئ الديمقراطية مفهومة بوضوح فيها، ويتم التعبير عنها بشفافية في الأوساط المرموقة. على سبيل المثال، يشير عالم السياسة المعروف في جامعة هارفارد صموئيل هنتنغتون، في نصه السياسة الأميركية، إلى أن السلطة ينبغي أن تظل غير مرئية إذا أريد لها أن تكون فعالة: «يجب على مهندسي السلطة في الولايات المتحدة خلق قوة يمكن الشعور بها ولكن لا يمكن رؤيتها. تبقى السلطة قوية طالما ظلت في الظلام؛ أما إذا خرجت إلى النور فإنها تبدأ بالتبخر». وقد أوضح فرضيته في العام نفسه (١٩٨١) عندما شرح وظيفة «الخطر السوفيتي»: «قد تضطر إلى ترويج [تدخلٍ أو عمل عسكري آخر] على نحو يخلق انطباعًا خاطئًا بأن ما تحاربه هو الاتحاد السوفيتي. هذا ما كانت الولايات المتحدة تفعله منذ مبدأ ترومان»[1].

---

(١) تعبير يشير إلى المبادئ التي طرحها رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان (١٨٨٤-١٩٧٢) في رسالة وجهها إلى الكونغرس الأميركي في ١٢ مارس ١٩٤٧، تبعًا لها يقع على الولايات المتحدة أن تساند الشعوب الحرة ضد محاولات التخريب (قلب نظام الحكم) الداخلية والخارجية. يعتبر هذا المبدأ الأصل في السياسة المسماة «سياسة الاحتواء» الموجهة ضد توسع الكتلة الاشتراكية، والتي ترجمت تحديدًا بدور الولايات المتحدة في الحرب الكورية عام ١٩٥٠.

ضمن هذه الحدود -«خلق انطباع خاطئ» لتضليل الشعب، وإقصائه بالكامل- ينبغي على القادة المسؤولين مزاولة حرفتهم في المجتمعات الديمقراطية.

مع ذلك، ليس من العدل اتهام دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإجراء المفاوضات في الخفاء، فقد نجح النشطاء على كل حال بنشر مسودتها على الإنترنت، بعد أن حصلوا عليها بشكل غير قانوني. كان قراء «الصحافة البديلة» وصحف العالم الثالث، وأولئك الذين أصابتهم عدوى «التحالف الشرير»، يتابعون ما يحدث منذ أوائل عام ١٩٩٧ على الأقل. وإذا ما اكتفينا بالاتجاه السائد، لا مجال لإنكار المشاركة المباشرة للمنظمة التي «تعزز المصالح العالمية للشركات الأميركية» ونظيراتها في البلدان الغنية الأخرى.

لكن بعض القطاعات تم إغفالها بطريقة ما: الكونغرس الأميركي، على سبيل المثال. في نوفمبر الماضي، أرسل خمسة وعشرون نائباً رسالة إلى الرئيس كلينتون تفيد بأن المفاوضات بشأن اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف قد «لفتت انتباهنا» -على ما يبدو من خلال جهود النشطاء وجماعات المصلحة العامة. وطلبوا من الرئيس الإجابة على ثلاثة أسئلة بسيطة.

أولاً، «بالنظر إلى ادعاءات الإدارة مؤخرًا بأنها لا تستطيع التفاوض بشأن اتفاقيات معقدة ومتعددة القطاعات ومتعددة الأطراف بدون سلطة التشريع المستعجل، كيف أصبحت اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف شبه مكتملة»، بنصٍ «بمثل تعقيد نافتا أو

الغات» وبنودٍ «من شأنها فرض قيود خطيرة على قوانين وسياسات الولايات المتحدة المتعلقة بالتنظيم الفيدرالي والحكومي والمحلي للاستثمار؟».

ثانيًا، «كيف كانت هذه الاتفاقية قيد التفاوض منذ مايو ١٩٩٥، دون أي مشورة أو إشراف من قبل الكونغرس، خاصة بالنظر إلى سلطته الدستورية الحصرية في تنظيم التجارة الدولية؟».

ثالثًا، «توفر اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف لغة استحواذ توسعية من شأنها أن تسمح لشركة أو مستثمر أجنبي بمقاضاة حكومة الولايات المتحدة مباشرة للحصول على تعويضات إذا اتخذنا أي إجراء قد يقيد «التمتع» بالاستثمار. هذه اللغة فضفاضة وغامضة وتتجاوز المفهوم المحدود للاستحواذ المنصوص عليه في القانون المحلي للولايات المتحدة. لماذا تتنازل الولايات المتحدة طوعًا عن الحصانة السيادية وتعرض نفسها للمسؤولية عن الأضرار بموجب كلام غامض مثل ذلك المتعلق باتخاذ أي إجراءات «لها تأثير يماثل» نزع الملكية «غير المباشر»؟».

فيما يتعلق بالنقطة الثالثة، ربما كان الموقّعون يفكرون بالدعوى التي رفعتها شركة إيثيل -المشهورة بأنها منتجة البنزين المحتوي على الرصاص- ضد كندا، وطالبت فيها بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار لتعويض الخسائر الناجمة عن «نزع الملكية» والأضرار التي لحقت بـ«السمعة الطيبة» لشركة إيثيل بسبب التشريع الكندي بحظر MMT، وهي مادة مضافة للبنزين. تعدّ كندا MMT مادة سامة

خطرة وقد تسبب ضررًا صحيًا كبيرًا، وذلك بالاتفاق مع وكالة حماية البيئة الأميركية، التي قيدت استخدامها لدرجة كبيرة، وولاية كاليفورنيا، التي منعتها تمامًا. كما طالبت الدعوى بتعويضات عن «الأثر المخيف» للقانون الكندي، الذي دفع نيوزيلندا ودولًا أخرى إلى مراجعة استخدامهم لمادة MMT، بحسب اتهامات شركة إيثيل. أو ربما كان الموقعون يفكرون في دعوى شركة ميتالكلاد الأميركية لإدارة النفايات الخطرة ضد المكسيك، التي طالبت بمبلغ ٩٠ مليون دولار كتعويض عن «نزع الملكية»، ذلك لأن موقعًا أرادت الشركة استخدامه للنفايات الخطرة أعلن جزءًا من منطقة بيئية.

ترفع هذه الدعاوى بموجب أحكام اتفاقية التجارة الحرة في أميركا الشمالية (نافتا)، التي تسمح للشركات بمقاضاة الحكومات، فتمنحها في الواقع حقوق الدول الوطنية (وليس مجرد أشخاص، كما في السابق). يفترض أن النية من وراء هذه الدعاوى استكشاف، وإن أمكن توسيع، الحدود (الغامضة) لهذه الأحكام. وقد تكون، جزئيًا، مجرد تخويف، وهو وسيلة اعتيادية وفعالة أحيانًا، متاحة لمن يملكون جيوبًا عميقةً كي يحصلوا على ما يريدون من خلال تهديدات قانونية قد تكون عبثية تمامًا.

ختمت رسالة الكونغرس الموجهة إلى الرئيس بالقول: «نظرًا إلى ضخامة التداعيات المحتملة لاتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، فإننا ننتظر بفارغ الصبر إجاباتك على هذه الأسئلة». وصل الجواب

أخيرًا إلى الموقعين، قائلًا لا شيء. لقد أطلِعَت وسائل الإعلام على كل هذا، لكنني لم أسمع بأي تغطية له.

الجهة الأخرى التي تم تجاهلها، إلى جانب الكونغرس، هي الشعب. فيما عدا الصحف التجارية، لم تكن هنالك، على حد علمي، أي تغطية في الصحف الرئيسية حتى منتصف عام ١٩٩٧، ولم يعد هنالك أي تغطية فعليًا منذ ذلك الحين. كما أسلفت، ذكرت صحيفة *ميامي هيرالد* اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف في يوليو ١٩٩٧، وتحدثت عن حماس عالم الشركات ومشاركته المباشرة فيها. نشرت صحيفة *شيكاغو تريبيون* تقريرًا في ديسمبر، ذكرت فيه أن المسألة «لم تلق اهتمامًا شعبيًا أو نقاشًا سياسيًا»، سوى في كندا. وذكرت أن «هذا الغموض يبدو متعمدًا» في الولايات المتحدة. «تقول مصادر حكومية إن الإدارة ... ليست راغبة بإثارة المزيد من الجدل حول الاقتصاد العالمي». نظرًا إلى المزاج العام، فإن السرية هي السياسة الأفضل، بالاعتماد على تواطؤ نظام الإعلام.

خرجت صحيفة ذي نيوزبيبر أوف ريكورد عن صمتها بعد بضعة أشهر، ونشرت إعلانًا مدفوعًا من قبل المنتدى الدولي للعولمة، الذي يعارض المعاهدة. يقتبس الإعلان عنوانًا من مجلة *بيزنس ويك*، يصف اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف بأنها «الاتفاقية التجارية الصادمة التي لم تسمع بها من قبل». «تلك الاتفاقية ... ستعيد كتابة قواعد الملكية الأجنبية -فتؤثر على كل شيء من المصانع إلى العقارات وحتى السندات المالية. لكن معظم المشرّعين لم يسمعوا أبدًا باتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، لأن إدارة كلينتون أجرت

المحادثات السرية بمعزل عن انتباه الكونغرس»، والتزمت وسائل الإعلام بأجندة البيت الأبيض. لماذا؟ يسأل المنتدى الدولي، ويجيب ضمنيًا باستعراض للسمات الأساسية للمعاهدة.

بعد بضعة أيام (١٦ فبراير ١٩٩٨)، خصص برنامج الإذاعة الوطنية *مورننغ إدشن* فقرةً للحديث عن اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف. بعد أسبوع، نشرت *كريستيان ساينس مونيتور* مقالًا، (ضعيفًا إلى حد ما). وكانت مجلة *ذي نيو ريببلك* قد لاحظت بالفعل تزايد القلق الشعبي بشأن اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، واستنتجت بأنه لم يتم تناول القضية كما ينبغي في القطاعات المحترمة، لأن «الصحف الرئيسية»، «المنحازة عمومًا إلى اليسار... تنحاز بشكل أكبر نحو الأممية». إذًا فقد فشل اليساريون في الصحافة في رؤية المعارضة الشعبية للتشريع المستعجل في الوقت المناسب، ولم يلاحظوا أن المشاغبين نفسهم «يستعدون بالفعل للمعركة» ضد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف. يجب على الصحافة أن تواجه مسؤولياتها بجدية أكبر وأن تشن ضربة استباقية ضد «جنون الارتياب من الاتفاقية» الذي «تردد عبر الإنترنت» بل وأدى إلى عقد مؤتمرات عامة. ومجرد السخرية من «الأرض المسطحة وسرب المروحيات السوداء» قد لا تكون كافية. فالصمت قد لا يكون الموقف الأكثر حكمة إذا أرادت البلدان الغنية أن تتمكن من «تثبيت تحرير قانون الاستثمار الدولي، تمامًا كما قننت اتفاقيةُ الغات تحريرَ التجارة».

في غرة أبريل ١٩٩٨، نقلت صحيفة واشنطن بوست الأخبار إلى الجمهور الوطني في مقال رأي كتبه فريد هيات محرر المقال الافتتاحي.

أدى هيات فيه طقوس السخرية من النقاد ومن اتهام «السرية»، ثم نشِر النص، على أي حال، (بشكل غير قانوني) على الويب من قبل النشطاء. لكنه، مثل غيره ممن غرق في هذا المستوى من التبريرات، فشل في استخلاص النتائج الواضحة: أن على وسائل الإعلام أن تترك المنصة بلباقة. فأي دليل ذي أهمية قد تستخدمه يمكن للناس العاديين اكتشافه بالبحث الدؤوب، أما التحليل أو التعليق أو النقاش فقد ثبت أنه غير ذي مغزى.

بعد مرور عام على فوات الموعد الأول للتوقيع، وقبل ثلاثة أسابيع من التاريخ المحدد عام ١٩٩٨، كتب هيات في صحيفته أن «اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف لم تجذب بعد اهتمامًا كبيرًا في واشنطن». وقصر تغطيته على عدد قليل من التعليقات الرسمية الفارغة، قدمها كحقيقة لا جدال فيها، وأضاف أن الحكومة «تعلمت من التشريع المستعجَل أن عليها التشاور أكثر من أي وقت مضى، في طور تشكيل الاتفاقيات، مع النقابات والموظفين المحليين والمدافعين عن البيئة وغيرهم». كما رأينا.

أصدرت واشنطن في ١٧ فبراير ١٩٩٨ بيانًا رسميًا حول اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، ربما في رد فعل على خطاب الكونغرس أو ظهور المجانين[1]. لم يلق ذلك البيان الذي صدر عن نائب وزير

(١) The crazies: وصف يستخدم لوصم الأشخاص الذين يعبرون عن آراء تختلف عن الآراء السائدة المقبولة في السياسة الأميركية، بحيث يسخف آراءهم ومواقفهم، ويرسخ صورة أصحاب السلطة والآراء السائدة بأنهم «العقلاء»، ولو كانت آراؤهم في الواقع أكثر جنونًا.

الخارجية ستيوارت أيزنستات ونائب الممثل التجاري الأميركي جيفري لانغ، أي اهتمام على حد علمي. كان عبارة عن نموذج مكرر، لكنه يستحق عناوين الصفحات الأولى وفقًا لمعايير ما ظهر فيها سابقًا (لاشيء فعليًا). عدت فيه مزايا الاتفاقية بديهية، بحيث لم يقدما أي وصف أو تبرير لها. وفيما يتعلق بأمور مثل العمل والبيئة، و«المصادرة»، وما إلى ذلك، كانت رسالة البيان هي نفسها التي صدرتها حكومتا كندا وأستراليا: «ثقوا بنا، واصمتوا».

الأهم هو الأخبار السارة بأن الولايات المتحدة كانت السباقة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الحرص على أن تكمل الاتفاقية «جهودنا الأوسع»، غير المعروفة حتى الآن، «في دعم التنمية المستدامة وتعزيز احترام معايير العمل». عبر آيزنستات ولانغ عن سرورهما «لأن المشاركين يتفقون معنا» في هذه الأمور. علاوة على ذلك، فإن الدول الأخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «تتفق معنا الآن على أهمية العمل عن كثب مع ناخبيها المحليين لبناء إجماع» حول الاتفاقية. إنهم مثلنا يدركون «أهمية أن يكون للناخبين المحليين دور في هذه العملية».

ويضيف البيان الرسمي: «من أجل مزيد من الشفافية، وافقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تعميم نص مسودة الاتفاقية»، ربما حتى قبل الموعد النهائي.

لدينا هنا، أخيرًا، شهادة رنانة على الديمقراطية وحقوق الإنسان. إدارة كلينتون تقود العالم -كما تدعي- في الحرص على أن يؤدي

«ناخبوها المحليون» دورًا فعالًا في «بناء إجماع» حول اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف.

من هم «الناخبون المحليون»؟ نعرف الإجابة بسهولة من خلال إلقاء نظرة على الحقائق غير المتنازع عليها. كان عالم الأعمال يؤدي دورًا فعال طوال الوقت. بينما لم يتم إبلاغ الكونغرس، وحكم على الشعب المزعج -«السلاح الأقوى»- بالجهل. إن تطبيق أبسط قواعد المنطق يدلنا بالضبط إلى من تعده إدارة كلينتون «ناخبيها المحليين».

هذا درس مفيد. نادرًا ما يتم التعبير عن القيم المطبّقة لأصحاب السلطة بمثل هذه الصراحة والدقة. للأمانة، تلك القيم ليست حكرًا على أميركا، فهي مشتركة بين مراكز السلطة الحكومية والخاصة في الديمقراطيات البرلمانية الأخرى، ونظيرتها في المجتمعات التي لا توجد فيها حاجة للانغماس في خطابات منمقة حول «الديمقراطية».

الدروس واضحة وضوح الشمس. تلزم موهبة حقيقية لتفويتها، وللفشل في رؤية كم تمثل بوضوح تحذيرات ماديسون قبل أكثر من ٢٠٠ عام، عندما استنكر «الفساد السافر لذلك الزمان»، الذي أصبحت فيه قوى القطاع الخاص «الحرسَ الإمبراطوري للحكومة -أدواتها وطغاتها في الوقت ذاته، يرتشون بعطاياها، ويُرهبونها بلغطهم واتحادهم».

تصيب هذه الملاحظات جوهر اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف. مثل الكثير من السياسات العامة في السنوات الأخيرة،

لا سيما في المجتمعات الأنغلو-أميركية، الاتفاقية مصممة لتقويض الديمقراطية وحقوق المواطنين من خلال نقل المزيد من سلطة صنع القرار إلى مؤسسات خاصة غير خاضعة للمساءلة، والحكومات التي تمثل تلك المؤسسات «ناخبيها المحليين»، والمنظمات الدولية التي تشترك معها «بمصالح مشتركة».

شروط اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف

على ماذا تنص شروط الاتفاقية فعلًا، وبم تنذر؟ إذا أتيح للحقائق وأوجه الخلاف الوصول إلى الحياة العامة، ماذا سنكتشف؟

لا يمكن أن تكون هنالك إجابة محددة لهذه الأسئلة. حتى لو كان لدينا النص الكامل للاتفاقية، وقائمة مفصلة بالتحفظات التي قدمها الموقعون، وكامل المحضر الحرفي للجلسات، فلن نعرف الإجابات. والسبب هو أن الإجابات لا تحددها الكلمات، بل علاقات السلطة التي تفرض تفسيراتها. قبل قرنين من الزمان، في الديمقراطية الرائدة في عصره، لاحظ أوليفر غولدسميث أن «القوانين تسحق الفقراء، والأثرياء هم من يضعون القانون» أي القانون *المطبق فعليًا*، بغض النظر عما تقوله الكلمات المنمقة. ومازال هذا المبدأ ساريًا.

مجددًا، هذه بديهيات، مطبقة على نطاق واسع. في دستور الولايات المتحدة وتعديلاته، لا يمكن أن نجد ما يجيز منح حقوق الإنسان (حرية التعبير، والتحرر من التفتيش والحجز، وحق شراء الانتخابات، وغير ذلك) لما يسميه مؤرخو القانون «الكيانات

القانونية الجمعية»، وهي كيانات عضوية تملك حقوق «أشخاص خالدين» -حقوقًا تتجاوز بكثير تلك التي يتمتع بها الأشخاص الحقيقيون عندما نأخذ في الاعتبار سلطتها، وحقوقًا يتم توسيعها الآن لتصبح أقرب إلى حقوق الدول، كما رأينا. يمكن أن نبحث في ميثاق الأمم المتحدة سدىً عن أساس للسلطة التي تتذرع بها واشنطن في استخدام القوة والعنف من أجل تحقيق «المصلحة القومية»، كما يعرّفها الأشخاص الخالدون الذين يلقون على المجتمع بالظل المسمى «السياسة»، بعبارة جون ديوي المؤثرة. يعرّف قانون الولايات المتحدة «الإرهاب» بوضوح كبير، وينص على عقوبات شديدة لتلك الجريمة، لكننا لن نجد في القانون أي صياغة تعفي «مهندسي السلطة» من العقاب لممارستهم إرهاب الدولة، ناهيك بعملائهم الوحشيين (ما داموا يتمتعون بالحظوة عند واشنطن): سوهارتو وصدام حسين وموبوتو ونورييغا، وآخرين من كبار وصغار. تشير أبرز المنظمات الحقوقية عامًا بعد عام، إلى أن جميع المساعدات الخارجية الأميركية تقريبًا غير قانوني، بدءًا من المتلقي الأهم حتى نهاية القائمة، لأن القانون يحظر تقديم المساعدات إلى البلدان التي تمارس «التعذيب الممنهج». قد يكون هذا قانونًا، لكن هل هذا هو المقصود به؟

تنتمي اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف إلى الفئة نفسها. هنالك تحليل يعد «أسوأ الاحتمالات»، والذي سيكون التحليل الصحيح إذا «بقيت السلطة في الظلام»، واستطاعَ محامو الشركات الذين هم خدمُ السلطة، تقنينَ تفسيرهم لصياغة مسودة المعاهدة،

المعقدة والغامضة عمدًا. هنالك تفسيرات أقل خطورة، وقد يتبين أنها التفسيرات الصحيحة إذا تعذر كبت «السلاح الأقوى»، وأثرت الإجراءات الديمقراطية في النتائج. إحدى هذه النتائج المحتملة تفكيك الهيكل كله والمؤسسات غير الشرعية التي يقوم عليها. هذه أمور منوطة بالتنظيم والحراك الشعبي، لا بالكلمات.

هنا يمكن توجيه انتقاد لبعض نقاد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف (وأنا منهم). تتحدث النصوصُ عن حقوق «المستثمرين»، لا المواطنين الذين قلصت حقوقهم بالمقابل، بناءً على ذلك يسميها النقاد «اتفاقية حقوق المستثمر»، وهذا صحيح إلى حد ما، لكنه مضلل. فمن هم «المستثمرون»؟

نصف الأسهم عام ١٩٩٧ كانت ملكًا لواحد بالمئة من الأسر الأغنى، وحوالي ٩٠ بالمئة من الأسهم كانت ملكًا للعُشر الأغنى (نسبة التمركز أعلى من ذلك في السندات والصناديق، مقارنة بالأصول الأخرى)، وإضافة صناديق المعاشات التقاعدية تؤدي إلى توزيع أكثر تجانسًا بقدر طفيف بين الخُمس الأغنى من الأسر. الحماس بشأن تضخم الأصول البالغ في السنوات الأخيرة أمر مفهوم. والسيطرة الفعالة على الشركات تكمن في أيدي عدد قليل جدًا من المؤسسات والأفراد، بدعم من القانون، بعد قرن من النشاط القضائي.

لا ينبغي أن يستحضر الحديث عن «المستثمرين» صورة شخص عادي في مصنع، بل صورة شركة كاتربيلر، التي نجحت مؤخرًا في

فضّ إضراب كبير بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المبجل: حيث استخدمت نمو الأرباح الملحوظ التي تتمتع به مع غيرها من «الناخبين المحليين» في رفع الطاقة الإنتاجية في الخارج، من أجل تقويض محاولات العاملين في إلينوي في التصدي لتدهور أجورهم وظروف عملهم. هذه التطورات ثمرة التحرير المالي في السنوات الخمس والعشرين الماضية، الذي ستعززه اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف؛ وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن حقبة التحرير المالي هذه تميزت ببطءٍ غير عادي في النمو (ذلك يتضمن «الازدهار» الحالي، وهو أفقر انتعاش في تاريخ ما بعد الحرب)، وانخفاضِ الأجور، وازديادِ الأرباح، وفي الوقت ذاته، فرض قيود تجارية من قبل الأغنياء.

المصطلح الأفضل للتعبير عن الاتفاقية والمشاريع المماثلة لها ليس «اتفاقيات حقوق المستثمر»، بل «اتفاقيات حقوق الشركات».

«المستثمرون» المعنيون هم كيانات قانونية جمعية، وليسوا أشخاصًا بالمعنى الذي كان يمليه المنطق السليم والتقاليد، قبل أن يخلق النشاط القضائي الحديث سُلطة الشركات المعاصرة. يؤدي ذلك إلى نقدٍ آخر. غالبًا ما يدعي معارضو اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف أن الاتفاقيات تمنح الشركات حقوقًا أكثر مما ينبغي. لكن الحديث عن منح الكثير من الحقوق للملك، أو الديكتاتور، أو مالك العبيد، لهو تنازل غير ضروري. بدلاً من «اتفاقيات حقوق الشركات»، يمكن تسمية هذه الإجراءات على نحو أكثر دقة «اتفاقيات سُلطة الشركات»، لأن من غير الواضح لم ينبغي أن تتمتع هذه المؤسسات بأي حقوق أصلًا.

عندما جرت خصخصة مجتمعات الدول الرأسمالية منذ قرن مضى، وكانت جزئيًا ردَّ فعل على إخفاقات السوق الهائلة، اعترض المحافظون -وهم سلالة نادرة الآن- على هذا التعدي على المبادئ الأساسية لليبرالية الكلاسيكية. وكانوا على حق. قد يتذكر المرء نقدَ آدم سميث «للشركات المساهمة» في عصره، خاصة عندما تمنح الإدارة درجة من الاستقلالية؛ وموقفَه تجاه الفساد المتأصل في سلطة القطاع الخاص، ففي رأيه اللاذع أن «مؤامرة ضد الشعب» تحاك غالبًا عندما يجتمع رجال الأعمال لتناول طعام الغداء، ناهيك بتشكيلهم كيانات قانونية جماعية وتحالفات فيما بينها، تُمنح بعد ذلك حقوقًا استثنائية، تدعمها وتعززها سلطة الدولة.

أخذًا بعين الاعتبار هذه الشروط، دعونا نتذكر بعض الميزات المرادة من اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، بالاعتماد على المعلومات التي وصلت إلى الجمهور المعني بفضل «التحالف الشرير».

يُمنح «المستثمرون» الحق في نقل الأصول بحرية، بما في ذلك مرافق الإنتاج والأصول المالية، دون «تدخل حكومي» (أي رأي الشعب). ومن خلال أساليب الخداع المألوفة لدى عالم الأعمال ومحامي الشركات، تنتقل الحقوق الممنوحة للمستثمرين الأجانب بسهولة إلى المستثمرين المحليين أيضًا. من ضمن الخيارات الديمقراطية التي قد يتم حظرها تلك التي تدعو إلى الملكية المحلية، ومشاركة التقنية، وتعيين مديرين محليين، ومساءلة الشركات، وشروط الأجر المعيشي، ومنح الأفضليات (للمناطق الفقيرة، والأقليات، والنساء، وما إلى ذلك)، وحماية العمل والمستهلك والبيئة، وفرض القيود على

المنتجات الخطرة، وحماية الشركات الصغيرة، ودعم الصناعات الإستراتيجية والناشئة، وإصلاح الأراضي، وتمكين المجتمعات والعمال (أي أسس الديمقراطية الحقيقية)، والحركات العمالية (التي قد تعد تهديدات غير قانونية للنظام)، وما إلى ذلك.

يُسمح «للمستثمرين» بمقاضاة الحكومات على أي مستوى بسبب التعدي على الحقوق الممنوحة لهم. لكن العكس غير ممكن: لا يمكن للمواطنين والحكومات مقاضاة «المستثمرين». وقضيتا شركتي إيثيل وميتالكلاد مبادرتان استكشافيتان.

لا يسمح بفرض قيود على الاستثمار في البلدان التي تنتهك حقوق الإنسان: مثل جنوب إفريقيا في أيام «المشاركة البناءة»، أو بورما اليوم. يجب أن نفهم، بالطبع، أن السيد لا تعوقه مثل هذه القيود. فأصحاب السلطة يقفون فوق الاتفاقيات والقوانين.

يمنع فرض قيود على تدفق رأس المال، مثال تلك القيود الشروطُ التي فرضتها تشيلي لتثبيط تدفقات رأس المال قصيرة الأجل، والتي يُنسب إليها الفضل في عزل تشيلي إلى حد ما عن التأثير المدمر للأسواق المالية شديدة التقلب، والخاضعة إلى لاعقلانية عمياء ولا يمكن التنبؤ بها. أو التدابيرُ الأوسع التي قد توقف العواقب الوخيمة لتحرير تدفقات رأس المال. لقد ظلت مقترحات جادة لتحقيق هذه الغايات مطروحة لسنوات، لكنها لم تصل أبدًا إلى أجندة «مهندسي السلطة». من المحتمل أن يكون الاقتصاد قد تضرر من التحرير المالي، كما تشير الأدلة، لكن هذه مسألة أقل أهمية بالمقارنة مع المزايا التي قدمها

تحرير التدفقات المالية طوال ربع قرن، الذي بدأته حكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشكل رئيسي. هذه المزايا ضخمة. يساهم التحرير المالي في تركيز الثروة ويؤمن أسلحة قوية لتقويض البرامج الاجتماعية. إنه يسهم في إحداث «قيود كبيرة على الأجور» و«تقييد غير معتاد لزيادة التعويضات [التي] تبدو بشكل رئيسي نتيجة تداعي الأمن لدى العمال» مما يشجع رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي آلان غرينسبان وإدارة كلينتون على دعم «المعجزة الاقتصادية» التي تذهل المستفيدين منها والمراقبين المخدوعين، لا سيما في الخارج.

هنالك بعض المفاجآت هنا. دافع مصممو النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية عن حرية التجارة، لكن مع تنظيم رأس المال؛ كان هذا هو الإطار الأساسي لنظام بريتون وودز عام ١٩٤٤، بما في ذلك ميثاق صندوق النقد الدولي. أحد أسباب ذلك هو توقعهم (المنطقي) بأن تحرير الأموال سوف يعيق حرية التجارة، والسبب الآخر كان إدراكهم أنه سيكون بمثابة سلاح قوي ضد الديمقراطية ودولة الرفاهية، التي كانت تحظى بتأييد شعبي هائل. أشار المفاوض الأميركي هاري ديكستر وايت، بتأييد من نظيره البريطاني جون مايناردكينز، إلى أن تنظيم رأس المال سيسمح للحكومات بتنفيذ السياسات النقدية والضريبية والحفاظ على برامج التوظيف والبرامج الاجتماعية كاملة دون خوف من هروب رؤوس الأموال. بالمقابل، فإن التدفق الحر لرأس المال من شأنه أن يخلق ما يسميه بعض خبراء الاقتصاد الدولي «مجلس الشيوخ الافتراضي»، حيث يفرض رأسُ المال المالي شديد التمركز سياساتِه

الاجتماعية الخاصة على الجماهير المتعضة، ويعاقب الحكومات التي تحيد عن ذلك بهروب رأس المال. تحققت فرضيات بريتون وودز إلى حد كبير خلال «العصر الذهبي» المتميز بمستويات عالية من النمو الاقتصادي والإنتاجي، وتوسيع العقد الاجتماعي، خلال الخمسينات والستينات. فكك ريتشارد نيكسون النظامَ بدعم من بريطانيا، وغيرها من القوى العظمى لاحقًا. وتم تقنين المعتقد الجديد كجزء من «إجماع واشنطن». وتنسجم نتائجه جيدًا مع توقعات مصممي نظام بريتون وودز.

على أي حال، إن الحماس لـ«المعجزات الاقتصادية» التي أحدثها المعتقد الجديد آخذٌ في الانحسار في أوساط مديري الاقتصاد العالمي، بعد أن بدأت الكوارث الوشيكة، التي تسارعت منذ تحرير التدفقات المالية في السبعينات، تهدد «الناخبين المحليين» كما تهدد عامة الناس. وبدأ كبير الاقتصاديين في البنك الدولي جوزيف ستيغلتز، ومحررو صحيفة *فايننشل تايمز* اللندنية، وغيرهم من المقربين من مراكز السلطة، بالدعوة إلى اتخاذ خطوات لتنظيم تدفقات رأس المال، سيرًا على خطى الجهات المحترمة مثل بنك التسويات الدولية. غيّر البنك الدولي أيضًا نهجه إلى حد ما. لا يقتصر الأمر على أن الاقتصاد العالمي غير مفهوم بشكل جيد، بل أصبح من الصعب كذلك تجاهل، أو تصحيح، نقاط ضعف خطيرة فيه. وقد تحدث تغيرات، في اتجاهات لا يمكن التنبؤ بها.

بالعودة إلى اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، سيتم «تقييد» الموقعين بها مدة عشرين عامًا. هذا كان «اقتراح الحكومة الأميركية»،

وفقًا للمتحدث باسم غرفة التجارة الكندية، الذي يعمل أيضًا كمستشار أول للاستثمار والتجارة في شركة IBM Canada، وتم اختياره لتمثيل كندا في النقاش العام.

للمعاهدة تأثير «دفع» داخلي، نتيجة لشروط «التثبيت» و«التراجع». «التثبيت» يعني أنه لا يُسمح بوضع تشريع جديد يتم تفسيره على أنه «غير منسجم» مع الاتفاقية متعددة الأطراف. «التراجع» يعني أنه يفترض بالحكومات إلغاء تشريعاتٍ موجودة بالفعل في القانون، إذا تم تفسيرها على أنها «غير منسجمة». التفسير، في جميع الأحوال، يكون من قبل من تعرفونهم. والهدف من ذلك هو «تقييد الدول» بإجراءاتٍ من شأنها، بمرور الوقت، تقليص الحياة العامة أكثر فأكثر، بنقل السلطة إلى «الناخبين المحليين» المعترف بهم وهياكلهم الدولية. ويشمل أولئك مجموعة غنية من تحالفات الشركات من أجل إدارة الإنتاج والتجارة، بالاعتماد على الدول القوية التي ستحافظ على النظام القائم بينما تعمل على تعميم التكلفة والمخاطر للشركات المحلية عبر الوطنية -أي جميع الشركات عبر الوطنية تقريبًا، وفقًا لدراسات حديثة متخصصة.

كان الموعد المحدد لتوقيع اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف ٢٧ أبريل ١٩٩٨، لكن مع اقترابه، أصبح من الواضح أن من المحتمل حدوث تأخير بسبب تصاعد الاحتجاجات الشعبية، ونشوء خلافات داخلية. وفقًا للشائعات التي تسربت من أجهزة السلطة (الصحف الاقتصادية الأجنبية بشكل رئيسي)، تشمل هذه الخلافات محاولات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة السماح

بمنح حقوق معينة للدول المؤسسة، ومحاولة الاتحاد الأوروبي لكسب شيء يشبه السوق الداخلي الواسع الذي تتمتع به الشركات الأميركية، وتحفظات من جانب فرنسا وكندا للاحتفاظ ببعض السيطرة على صناعاتها الثقافية (وهو تهديد أكبر بكثير بالنسبة للدول الأصغر)، واعتراضات أوروبية على الأشكال الأكثر تطرفًا وغطرسة للتدخل الأميركي في الأسواق، مثل قانون هيلمز-برتون.

تتحدث صحيفة *إيكونومست* عن مزيد من المشاكل. فقد أصبح قمع مسائل العمل والبيئة، التي «بالكاد كانت مطروحة في البداية»، أصعب فأصعب. لقد أصبح من الصعب تجاهل المرتابين والرجعيين الذين «يريدون إدراج معايير عالية تحدد طريقة معاملة المستثمرين الأجانب للعمال وحمايتهم البيئة»، والذين جعلت «هجماتهم المحمومة، المنتشرة عبر شبكة من مواقع الإنترنت، المفاوضين لا يعرفون كيف يتابعون عملهم». أحد الحلول المحتملة الانتباه إلى ما يريده الناس، لكن هذا الخيار غير مطروح: فهو مرفوض من حيث المبدأ، لأنه سيقوض الهدف الأساسي للمشروع.

أبلغت صحيفة *إيكونوميست* جمهورها، أنه ولو لم يتم الاتفاق في التاريخ المحدد وتم التخلي عن المسعى، ذلك لا يعني أن كل ذلك «كان سدىً». فقد تم إحراز تقدم، و«مع الحظ، يمكن أن تصبح أجزاء من اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف مخططًا لاتفاقيةٍ استثمارية دولية في إطار منظمة التجارة العالمية»، قد تكون «البلدان النامية» المتمردة أكثر استعدادًا لقبولها، بعد سنوات من سحق لاعقلانية السوق لها، ثم فرضِ حكام العالم النظام على الضحايا،

وازديادِ وعي النخبة بأنهم يستطيعون مشاطرة الامتياز المركّز من خلال المساهمة في نشر مبادئ الأقوياء، مهما كانت تخايلية، ومهما كان أثرها على الآخرين. يمكننا أن نتوقع أن تتبلور «أجزاء من اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف» في مكان آخر، في صندوق النقد الدولي ربما، الذي يتمتع بدرجة مناسبة من السرية.

من وجهة نظر أخرى، لقد أتاحت التأخيرات الإضافية للرعاعِ فرصةً لتمزيق حجاب السرية.

من المهم أن يكتشف عامة الناس ما يخطط لهم. إن الجهود التي تبذلها الحكومات ووسائل الإعلام لإبقاء كل ذلك طي الكتمان، إلا عن «ناخبيها المحليين» المعترف بهم رسميًا، مفهومة بالتأكيد. لكن تم التغلب على هذه العوائق من خلال الحراك الشعبي المتوقد من قبل، ويمكن تحقيق ذلك من جديد.

نُشر في الأصل في مجلة Z، مايو ١٩٩٨ بعنوان «الناخبون المحليون».



(٧)

حشود حراس القانون

أرسِل الفصل السادس للنشر قبل أسابيع قليلة من الموعد المحدد في أبريل ١٩٩٨ لتوقيع اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في ذلك الوقت كان من الواضح تقريبًا أنه لن يتم التوصل إلى اتفاق، ولم يتم. إن هذا يعدّ حدثًا مهمًا، يستحق النظر فيه بعناية بوصفه درسًا فيما يمكن تحقيقه بواسطة «السلاح الأقوى»، المتمثل في التنظيم والنشاط الشعبيين، حتى في ظل الظروف غير المبشّرة على الإطلاق.

نتج الفشل، جزئيًا، عن خلافات داخلية منها على سبيل المثال، الاعتراضاتُ الأوروبية على النظامِ الفيدرالي الأميركي وتجاوزِ القوانين الأميركية حدود إقليمها، والمخاوفُ بشأن الحفاظ على درجة معينة من الاستقلال الثقافي، وما إلى ذلك. لكن مشكلة أكثر أهمية كانت تلوح في الأفق، وهي المعارضة الجماهيرية الواسعة في جميع أنحاء العالم. لقد كانت الصعوبة تزداد في ضمان أن تظل قواعد النظام العالمي «تكتب من قبل المحامين ورجال الأعمال

الذين يخططون للاستفادة منها» و«الحكومات التي تتلقى المشورة والتوجيه منهم»، في حين «يبقى الشيء الغائب دائمًا هو صوت الناس»، هكذا وصفت صحيفة *شيكاغو تريبيون* بدقةٍ المفاوضات بشأن الاتفاقية، والجهود المستمرة «لصياغة قواعد» لـ«النشاط العالمي» في مجالات أخرى دون تدخلٍ شعبي. لقد أصبح هنالك، باختصار، صعوبة أكبر في تقييد الوعي والمشاركة ليقتصرا على فئاتٍ عرّفتها إدارة كلينتون، بوضوح غير معتاد وغير مقصود، بأنها «ناخبوها المحليون»، وهم المجلسُ الأميركي للأعمال الدولية، الذي «يعزز المصالح العالمية للأعمال التجارية الأميركية في الداخل والخارج على حد سواء»، ومراكزُ قوى القطاع الخاص عمومًا، لكن حتمًا دون الكونغرس (الذي لم يتم إبلاغه، في انتهاكٍ للمتطلبات الدستورية)، أو عامة الناس الذين أخمدت أصواتهم بـ«حجاب من السرية» تم الحفاظ عليه بانضباط مبهر خلال ثلاث سنوات من المفاوضات المكثفة.

أشارت صحيفة *إيكونومست* اللندنية إلى المشكلة مع اقتراب الموعد المحدد. كانت المعلومات تتسرب من خلال جماعات المصالح العامة والمنظمات الشعبية، وأصبح من الصعب تجاهل أولئك الذين «يريدون أن تضاف للاتفاقية معايير عالية تحدد للمستثمرين الأجانب كيفية معاملة العمال وحماية البيئة»، وهي قضايا «لا تكاد تطرح» طالما اقتصرت المشاورات على «الناخبين المحليين» في الدول الديمقراطية.

كما هو متوقع، لم تتوصل دول منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية إلى اتفاق في ٢٧ أبريل ١٩٩٨، وبذلك ننتقل إلى المرحلة التالية. كانت إحدى النتائج المفيدة لذلك أن خرجت الصحافة الوطنية عن صمتها (الفعلي). أفاد لويس أوشيتيل مراسل الشؤون الاقتصادية في صفحات الأعمال بصحيفة *نيويورك تايمز* أن الموعد المحدد لاتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف أجّل ستة أشهر بسبب الضغط الشعبي. تستقطب المعاهدات المتعلقة بالتجارة والاستثمار عادةً «القليل من الاهتمام العام» (لماذا؟)؛ وإن «قضايا العمل والبيئة غير مستبعدة»، لكنها مع ذلك «ليست مركز» اهتمامات دبلوماسيي التجارة ومنظمة التجارة العالمية، كما أوضح مدير التجارة الدولية في الرابطة الوطنية للمنتجين. إلا أن «هؤلاء الدخلاء يصخبون من أجل التعبير عن آرائهم في المفاوضات حول اتفاقيةٍ ستسمى اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف»، علق أوشيتيل (بسخرية مقصودة، على ما أفترض)، وكان الصخب كافياً لفرض التأجيل.

حاولت إدارة كلينتون، «بعد الاعتراف بالضغوط»، عرض الأمر بطريقة مناسبة. فقال ممثلها في مفاوضات الاتفاقية إن «هنالك دعمًا قويًا للتدابير الواردة في المعاهدة التي من شأنها تعزيز أهدافِ بلدنا البيئية وخططِنا بشأن معايير العمل الدولية». لذلك فإن الدخلاء الصاخبين يحاولون دفع باب مفتوح أصلًا: واشنطن كانت أشد المدافعين حماسًا عن قضيتهم، ينبغي لهم أن يشعروا بالارتياح لاكتشاف ذلك.

أوردت صحيفة *واشنطن بوست* خبر التأجيل في قسمها المالي،

ملقية اللوم في المقام الأول على «المثقفين الفرنسيين» الذين «تمسكوا بفكرة» أن قواعد الاتفاقية «تشكل تهديدًا للثقافة الفرنسية»، وشاركهم الكنديون موقفهم. «ولم تبدِ إدارة كلينتون اهتمامًا كبيرًا بالنضال من أجل الاتفاقية، لا سيما في ظل المعارضة الشديدة من قبل العديد من الجماعات البيئية والعمالية الأميركية ذاتها التي حاربت [نافتا]»، والتي فشلت بطريقة ما في إدراك أن معركتها مخطئة في توجهها، إذ إن إدارة كلينتون هي التي كانت تصر على «الأهداف البيئية» و«معايير العمل الدولية» طوال الوقت -وذلك ليس باطلًا بالمطلق، لأن الأهداف والمعايير تركت على درجة ملائمة من الغموض. القول إن الحركة العمالية «حاربت نافتا» هو طريقة مميزة لعرض حقيقة أنها دعت إلى صيغةٍ من نافتا تخدم مصالح شعوبِ الدول الثلاث المعنيّة، لا المستثمرين فقط؛ وأن نقدها ومقترحاتها المفصلة مُنعت من الظهور في وسائل الإعلام (كما منعت التحليلات والاقتراحات المماثلة التي قدمها مكتب الكونغرس للتقييم التكنولوجي).

ذكرت مجلة تايم أن تفويت الموعد النهائي كان «في جزء كبير منه بسبب نوع النشاط المشاهد في سان خوسيه»، كاليفورنيا، في إشارة إلى مظاهرة قام بها دعاة حماية البيئة وغيرهم. «إن اتهام اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف بأنها ستجتثّ قوانين حماية البيئة الوطنية، قد حول اتفاقية اقتصادية تخصصية إلى قضية رأيٍ عام». ضخمت هذه الصورة في الصحافة الكندية، التي بدأت وحدها في العالم الغربي بتغطية المسألة بجدية بعد عامين فقط من الصمت

(تحت ضغط مكثف من قبل المنظمات الشعبية والناشطين). أشارت صحيفة *تورونتو غلوب أند ميل* إلى أن حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «ليست ندًا ... لمجموعة عالمية من المنظمات الشعبية التي ساهمت في عرقلة اتفاقية بمجرد استخدام أجهزة كمبيوتر واتصالٍ بالإنترنت».

أشارت *فاينانشل تايمز* اللندنية، الصحيفة الاقتصادية اليومية الأبرز عالميًا، إلى الموضوع نفسه بنبرة يأس، إن لم يكن رعب. حيث ذكرت في مقال بعنوان «مغاورو شبكة الإنترنت»، أن «الخوف والذهول استوليا على حكومات البلدان الصناعية»، بعد أن تعرضت جهودها في فرض الاتفاقية خفيةً «لكمينٍ مروّع من قبل حشد من حراس القانون ذوي دوافع وأساليب مبهمة في معظم العواصم الوطنية»- وذلك طبيعي تمامًا؛ فهم ليسوا من «الناخبين المحليين»، كيف إذن يتوقع من الحكومات أن تفهمهم؟. واستطردت الصحيفة بالقول إن «الحشد حقق نجاحه الأول هذا الأسبوع» من خلال عرقلة إقرار اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، «ويعتقد البعض أنه قد يغير طريقة التفاوض على الاتفاقيات الاقتصادية الدولية بشكل جذري».

مشهد الحشد مرعب: «إنه يضم النقابات المهنية، والمدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان، وجماعات الضغط المعارضة للعولمة» -أي العولمة بالشكل الذي يطالب به «الناخبون المحليون». لقد أربك بهياجه هياكل السلطة العاجزة والمثيرة للشفقة في المجتمعات الصناعية الغنية. تقود الحشدَ «حركاتٌ هامشية تتبنى مواقف

متطرفة» وتملك «تنظيمًا جيدًا وتمويلًا قويًا» يمكنها من «ممارسة تأثير كبير على وسائل الإعلام وأعضاء البرلمانات الوطنية». في الولايات المتحدة كان ذلك «التأثير الكبير» على وسائل الإعلام صفرًا فعليًا، وفي بريطانيا، التي لم تختلف كثيرًا، وصل التأثير إلى مستويات عالية لدرجة أن وزير الداخلية جاك سترو من حكومة حزب العمال اعترف عبر محطة بي بي سي بأنه لم يسمع بالاتفاقية قط. ولكن علينا أن ندرك أن أدنى خرق لحالة الامتثال يعد خطرًا كبيرًا.

من ثم أكدت الصحيفة على ضرورة «حشد دعم عالم الشركات» من أجل التصدي للحشود. حتى الآن، لم تدرك الشركات مدى خطورة التهديد، وخطره شديد بالفعل. حذر «دبلوماسيون تجاريون سابقون» أن «نمو المطالب بمزيد من الانفتاح والمساءلة» جعل «من الصعب على المفاوضين إبرام الصفقات خلف أبواب موصدة ثم إحالتها إلى البرلمانات للموافقة الروتينية». «بل إنهم يواجهون ضغوطًا من أجل اكتساب شرعية شعبية أوسع لأفعالهم عن طريق شرحها والدفاع عنها علنًا»، وهي مهمة غير سهلة عندما تكون الحشود مهتمة بـ«الأمن الاجتماعي والاقتصادي»، وعندما يحتمل أن تثير تبعاتُ الاتفاقيات التجارية «على حياة الناس العاديين ... استياءً شعبيًا» و«حساسيات بشأن قضايا مثل معايير سلامة الغذاء والبيئة». وقد يصبح من المستحيل «مقاومة المطالب بمشاركة جماعات الضغط بشكل مباشر في قرارات منظمة التجارة العالمية، مما سيشكل انتهاكًا لأحد المبادئ المركزية فيها»: «يقول مسؤول سابق في منظمة التجارة العالمية: «هذا هو المكان

الذي تتواطأ فيه الحكومات سرًا ضد جماعات الضغط المحلية»».
إذا تم اختراق الجدران، فقد تتحول منظمة التجارة العالمية والمنظمات السرية المماثلة الخاصة بالأثرياء والأقوياء إلى «ساحة صيد سعيد لأصحاب المصالح الخاصة»: وهم العمال والفلاحون، والأشخاص المهتمون بالأمن الاجتماعي والاقتصادي وسلامة الغذاء ومصير أجيال المستقبل، وعناصر متطرفة أخرى لا تفهم أن الموارد تستخدم بكفاءة عندما توجه نحو تحقيق الربح قصير الأجل لقوى القطاع الخاص، قوىً تخدمها الحكومات التي «تتواطأ سرًا» لحماية وتعزيز سلطتها.

من غير الضروري أن نضيف أن جماعات الضغط التي تسبب هذا الخوف والذعر ليست المجلس الأميركي للأعمال الدولية أو «المحامين ورجال الأعمال» الذين «يكتبون قواعد النظام العالمي» أو غيرهم، بل «صوت الناس»، «المغيّب دائمًا».

يتجاوز «التواطؤ سرًا» حدود الاتفاقيات التجارية، بالطبع. إن مسؤولية الناس عن تحمّل التكلفة والمخاطر معروفة، أو ينبغي أن تكون معروفة جيدًا بالنسبة إلى محللي «الاقتصاد الرأسمالي القائم على السوق الحر» كما يسميه أتباعه. في المقال نفسه، ذكر أوتشيتل أن شركة كاتربيلر، التي اعتمدت مؤخرًا على زيادة القدرة الإنتاجية في الخارج لفضّ إضراب كبير، نقلت ٢٥ بالمئة من إنتاجها إلى الخارج وتهدف إلى زيادة المبيعات في الخارج بنسبة ٥٠ بالمئة بحلول عام ٢٠١٠، بمساعدة دافعي الضرائب الأميركيين: «يؤدي بنك التصدير

والاستيراد دورًا مهمًا في استراتيجية [كاتربيلر]»، عن طريق تقديم «قروض منخفضة الفائدة» لتسهيل العملية. توفر قروض التصدير والاستيراد ما يقارب ٢ بالمئة من عائدات كاتربيلر السنوية البالغة ١٩ مليار دولار أميركي، وستزداد مع المشاريع الجديدة المخطط لها في الصين. هذه هي الإجراءات الاعتيادية، إذ تعتمد الشركات متعددة الجنسية عادةً على الدولة الأم للحصول على خدمات حيوية. يوضح أحد المديرين التنفيذيين في كاتربيلر أنه «في الأسواق الصعبة حقًا، ذات المخاطرة العالية، والفرص العالية»، «يجب أن يكون لديك أحد ما إلى جانبك»، والحكومات -لا سيما القوية منها- «تتمتع دائمًا بنفوذ أكبر» من البنوك، واستعداد أكبر لتقديم قروض منخفضة الفائدة بفضل سخاء دافعي الضرائب الغافلين.

ينبغي أن تظل إدارة الشركة في الولايات المتحدة، لكي يكون الأشخاص المهمون بقرب حاميهم الذي يقف إلى جانبهم، ويتمتعوا بنمط حياة ملائم، بالإضافة إلى تحسين في المشهد: فلن تشوهه أكواخُ القوة العاملة الأجنبية. بالإضافة إلى الأرباح، توفر هذه العملية سلاحًا مفيدًا ضد العمال الذين يجرؤون على رفع رؤوسهم (كما يوضح الإضراب الأخير)، والذين يساعدون من خلال دفع ثمن خسارة وظائفهم وثمن أسلحة الحرب الطبقية المحسنة. علاوة على ذلك، كل هذا يحسن صحة «اقتصاد القصص الخيالية»، الذي يعتمد على «زيادة انعدام الأمن لدى العاملين»، كما يشرح الخبراء.

في النزاع حول الاتفاقية، لم يكن من الممكن رسم الخطوط بشكل أكثر وضوحًا. في ناحية هنالك الديمقراطيات الصناعية

و«ناخبوها المحليون»، وفي ناحية أخرى هنالك «حشود حراس القانون» و«أصحاب المصالح الخاصة» و«المتطرفون» الذين يطالبون بالانفتاح والمساءلة ويستاؤون عندما تصادق البرلمانات بشكل روتيني على الصفقات السرية لحلف الدولة والقطاع الخاص. كانت الحشود تواجه أضخمَ تركيز للسلطة في العالم، ويمكن القول في تاريخ العالم، مؤلفًا من حكومات الدول الغنية والقوية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاعات المالية والصناعية المركزة، بالإضافة إلى وسائل الإعلام التجارية. وانتصرت العناصر الشعبية، على الرغم من ضآلة الموارد ومحدودية التنظيم، حتى أن ذعرَ أولئك الذين يطالبون بالسلطة المطلقة هو وحده ما جعلهم يرون النتيجة بالطريقة التي تم عرضها للتو. هذا إنجاز رائع.

لم يكن هذا الانتصارَ الوحيد في تلك الأشهر القليلة نفسها. فقد تم تحقيق نصر آخر في خريف عام ١٩٩٧، عندما اضطرت الإدارة إلى سحب مقترح التشريع المستعجَل. تذكر أن القضية لم تكن «التجارة الحرة»، كما يُزعم عمومًا، بل الديمقراطية، أي مطالبة الحشود «بمزيد من الانفتاح والمساءلة». لقد جادلت إدارة كلينتون بأنها لم تكن تطلب شيئًا جديدًا، وهي محقة: لا شيء سوى السلطة نفسها التي تمتعت بها الإدارات السابقة لإجراء «صفقات خلف أبواب موصدة» يتم تقديمها «للبرلمانات للمصادقة الروتينية». لكن الزمن يتغير. عندما واجه التشريع المستعجَل معارضة شعبية غير متوقعة، أشارت الصحف الاقتصادية إلى أن معارضي النظام القديم كان لديهم «سلاح أقوى» هو عامة الناس، الذين باتوا

غير راضين بالبقاء في دور المتفرج بينما يقوم الأسياد بالعمل المهم. تذكرنا شكاوى الصحف الاقتصادية بشكاوى الليبراليين الأمميين في اللجنة الثلاثية قبل خمسة وعشرين عامًا، الذين تذمروا من محاولات «أصحاب المصالح الخاصة» في التنظيم ودخول الحياة السياسية. لقد عطّل عبثهم المبتذل الترتيبات الحضارية التي كانت سائدة قبل ظهور «أزمة الديمقراطية»، عندما «كان ترومان قادرًا على حكم البلاد بالتعاون مع عدد صغير نسبيًا من محامي ومصرفيي وول ستريت»، كما أوضح صموئيل هنتنغتون البروفسور في جامعة هارفارد، الذي أصبح بعد فترة وجيزة أستاذاً لعلوم الحكومة. والآن يتطفلون على غرفٍ أكثر قداسة.

هذه التطورات مهمة. إن قوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وناخبيها المحليين لن يقبلوا الهزيمة بالطبع. سوف يباشرون حملات علاقات عامة أكثر فاعلية ليشرحوا للحشود أن من الأفضل لهم الالتزام بمساعيهم الخاصة بينما تتم إدارة الأعمال التجارية في العالم سراً، وسوف يلتمسون سبلًا لتنفيذ اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو في إطار آخر. هنالك جهود جارية بالفعل لتغيير ميثاق صندوق النقد الدولي من أجل فرض شروط على القروض تحاكي أحكام اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، فتطبق القواعد بذلك على الضعفاء، أي على الآخرين. أما الأقوياء حقًا فسوف يتبعون قواعدهم الخاصة، كما حدث عندما قاطعت إدارة كلينتون دعواتها المتحمسة للتجارة الحرة كي تفرض رسومًا جمركيةً باهظة على الحواسيب اليابانية العملاقة التي

كانت تضعف شركات التصنيع الأميركية (التي توصف «بالخاصة» بالرغم من اعتمادها الكبير على الدعم والحماية الحكوميين).

لا شكّ أن أصحاب السلطة والامتياز لن يهدؤوا، إلا أن الانتصارات الشعبية يجب أن تكون مشجعة. إنها تقدم لنا دروسًا حول ما يمكن تحقيقه حتى عندما تكون القوى المتعارضة متفاوتة على نحو هائل، كما في المواجهة حول اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف. الحقّ أن هذه الانتصارات دفاعية، أي إنها تمنع، أو على الأقل تؤخر الخطوات الرامية إلى تقويضِ الديمقراطية أكثر، ونقلِ المزيد من السلطة إلى أيدي الأنظمة الاستبدادية الخاصة متسارعة التركيز، التي تسعى إلى إدارة الأسواق وتشكيل «مجلس شيوخ افتراضي» يملك العديد من الوسائل لعرقلة الجهود الشعبية المبذولة من أجل استخدام الأساليب الديمقراطية في سبيل المصلحة العامة: من تلك الوسائل التهديدُ بهروب رأس المال، ونقل الإنتاج، والسيطرة على وسائل الإعلام، وغيرها. يجب على المرء أن ينتبه بعناية لخوف ويأس الأقوياء. إنهم يفهمون جيدًا إمكانيات «السلاح الأقوى»، ويأملون فقط ألا يدرك الشيءَ نفسَه أولئك الذين يسعون إلى عالمٍ أكثر حريةً وعدالة، فيستخدمونه بشكلٍ فعال.

نُشر هذا المقال في الأصل في مجلة Z، يوليو - أغسطس ١٩٩٨.



"في نهاية المطاف، لا يقدّم النيوليبراليون، ولا يستطيعون أن يقدّموا أي دليلٍ ملموسٍ دفاعاً عن العالم الذي يبنونه. بل على العكس من ذلك، فإنهم يقدّمون، لا بل يطالبون، بالإيمان الأعمى بمعصومية السوق المحرّر من الضوابط التنظيمية، وهو إيمانٌ يستند إلى نظريات من القرن التاسع عشر لا تمت للواقع بصلة. إلّا أن الورقة الأخيرة الرابحة بيد المدافعين عن النيوليبرالية هي عدم وجود بديل لها، فهم يؤكّدون أن المجتمعات الشيوعية والديمقراطيات الاجتماعية، وحتى دول الرفاهية الاجتماعية المعتدلة كالولايات المتحدة، قد فشلت جميعاً، وأن مواطنيها رضوا بالنيوليبرالية بوصفها النهج الوحيد القابل للتطبيق. وقد يكون نهجاً يشوبه النقص، إلا أنه النظام الاقتصادي الوحيد الممكن."

*****

بمبضعِ جرّاحٍ وجَلَدِ باحثٍ وتصميم كاتبٍ، يفتح تشومسكي عيوننا على حقيقة أبرز الاتفاقيات الاقتصادية، والتي لم تنجح سوى في توسيع الفارق بين الناس وروّاد السوق الحر والنظريات الاقتصادية النيوليبرالية.

لا يتجشم باحثنا مغبّة أن يُخاطب عواطفنا، إنه يسرد التاريخ ويتوقف عند المقولات التأسيسية ويسائل المنظرين عن حقيقة أن الناس يأتون أخيراً في حلقة الربح، وأنه لا وجود لمفاهيم كانت تتسم بها روح السوق سابقاً، وأن الأمر منوطٌ اليوم، بالوعي وبالخيار الذي يعود إلينا وإليكم.

طارق الخواجي، كاتب وناقد سعودي









www.takweenkw.com | takween.publishing@gmail.com